

# النفوذ الإيراني

## في المنطقة العربية

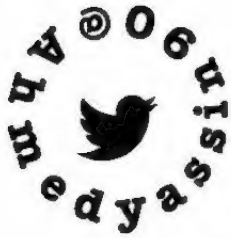
على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية

تجاه المنطقة 2003-2011



ممدوح بريك محمد الجازي





لصوير  
أحمد ياسين

النفوذ الإيراني في المنطقة العربية  
على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية  
تجاه المنطقة 2003-2011

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

1435هـ - 2014م

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced or transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.



الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2012/9/3618

رقم التصنيف: 327.1

المؤلف ومن في حكمه:

د. ممدوح الجازي

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

عنوان الكتاب:

النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية

تجاه المنطقة 2003-2011

الواصفات:

العلاقات الدولية/إيران//البلدان العربية//الأحوال السياسية// الولايات المتحدة/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع .

النفوذ الإيراني في المنطقة العربية  
على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية  
تجاه المنطقة 2003 - 2010

تأليف

ممدوح بريك محمد الجازي



لطوير  
أحمد ياسين

الأكاديميون للنشر والتوزيع



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

## الإهداء

إلى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حفظه الله.

وإلى صاحب السمو الملكي

الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود (أسد السّنة)

حفظه الله.

ممدوح بريك الجازي

نصير

أحمد ياسين

## الشكر والتقدير

بداية أشكر الله سبحانه وتعالى أن وفقني إلى إكمال هذا العمل، وعظيم الامتنان لأستاذي الدكتور فايز زريقات على ملاحظاته العلمية القيمة.

وأتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة مؤتة على ما قدموه لنا من معارف ومعلومات أنارت طريق مستقبلنا في هذا المجال.

وأما أخي وصديقي العزيز عبدالله الجازي فإن كلمة الشكر لن تعوضه على وقوفه إلى جانبي في الظروف الصعبة التي مرت بها وتشجيعه المستمر لي لمواصلة العمل والاستمرار في إعداد هذا الكتاب.

وأخيراً فإن كلمات الشكر لن تعبر عما تحملته والدتي من عناء وسهر لمتابعتي حتى أتمكن من إتمام هذا الكتاب.

ممدوح بريك الجازي



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90



## المقدمة

شهدت منطقة الخليج العربي منذ مطلع العصر الحديث صراع قوى أجنبية عديدة من أجل السيطرة عليها وجعلها مراكز نفوذ ضمن مخططات استعمارية تستهدف الوجود العربي فيها. وإن رسم خارطة بيانية لاندفاع القوى الأجنبية في المنطقة يؤشر إلى محورين، الأول: فارسي والثاني: أوروبي مع تداخل هذين المحورين ضمن دائرة واحدة يعمل الفرس على إشغالها كلياً عن طريق التحالف مع أية قوة أوروبية تزحف نحو الخليج العربي للسيطرة عليه وضرب الدول العربية فيه، وعندما يتحقق ذلك يترك للفرس الفرصة للهيمنة على المنطقة.

ففي مطلع القرن السادس عشر اندفع البرتغاليون نحو البحار العربية للتحكم بها وغلق منافذ التجارة العربية بين الشرق والغرب كجزء من خطة تستهدف إقامة إمبراطورية استعمارية برتغالية، فكان احتلال جزيرتي هرمز وقشم ثم فرض السيطرة على موانئ الخليج العربي في كلا ساحليه خلال العقود الأولى من القرن السادس عشر.

إن التحرك البرتغالي كان يقابله تحرك فارسي، حيث أن الأسرة الصفوية التي تسلمت السلطة في بلاد فارس سنة 1500م، بدأت في تنفيذ سياستها التوسعية فالتقت التطلعات الفارسية مع الغزو البرتغالي وتوجت بمعاهدة تحالف عسكري للعمل المشترك بهدف السيطرة على الخليج العربي سنة

1515. ومع استمرار وجود البرتغاليين قوة أوروبية كبرى في الخليج العربي طيلة القرن السادس عشر فإن تحالف الفرس معهم كان قائماً، غير إنه في مطلع القرن السابع عشر ظهرت هولندا وبريطانيا قوى جديدة في المنطقة، الأمر الذي أوجد متغيرات في التعامل السياسي الفارسي، حيث حاول الشاه عباس الأول (1587-1629) استثمار الوضع الجديد للضغط على البرتغاليين كي ينسحبوا من البحرين ليكون بديلهم في احتلالها، فكان ذلك بداية لنهاية التحالف الفارسي البرتغالي وعلامة بدء تحالف إنجليزي. وتشكل سنة 1622 دخول البرتغاليين في مرحلة انهيار نفوذهم في الخليج العربي، حيث سقط معقلهم الرئيس "هرمز" على أثر عمل عسكري فارسي إنجليزي مشترك.

لقد كانت ثمار تحالف الفرس مع الإنجليز احتلالهم لجزر البحرين وهرمز وقشم، غير إنه مع تصاعد التنافس الاستعماري في منطقة الخليج العربي خلال القرن الثامن عشر، تصاعدت المواجهة العربية لمخاطر الاحتلال الأجنبي، فتمكن سلطان بن سيف إمام مسقط من تحرير البحرين من الاحتلال الفارسي سنة 1717، كما تصدى عرب مسقط للفرس في سنة 1720 فحرروا جزيرة قشم وجزر أخرى في الساحل الشرقي للخليج العربي.

بينما حسمت بريطانيا الصراع الأوروبي لمصلحتها مباشرة تحت شعار القضاء على القراصنة، وهاجمت السواحل العربية للخليج وعدن وموانئ اليمن، وقامت بين عامي 1810- 1820 بغزو رأس الخيمة (معقل القواسم) والقضاء عليه، واستمرت في مواجهة أية محاولة للنفوذ في منطقة الخليج العربي

حتى عام 1945 حيث إن الخريطة السياسية العالمية قد تغيرت مع ظهور قوتين جديدتين على الساحة الدولية هما: أمريكا والاتحاد السوفيتي، وبدأ النفوذ البريطاني ينحسر بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية ضعيفة منهكة بالرغم من انتصارها في الحرب، حيث استغلت الولايات المتحدة ضعفها في زيادة نفوذها في منطقة الخليج العربي تحت المظلة البريطانية، وفي عام 1957 عقدت بريطانيا "اتفاقية الإنكلو - الأمريكية الخاصة بالعمل بالخليج وهي التي أسفرت عن تراجع بريطانيا عن مناطق نفوذها السابقة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية لقاء حماية الولايات المتحدة للمصالح البريطانية فيها، وفي كانون الثاني/يناير 1968 أعلنت بريطانيا عن نيتها للانسحاب من شرق السويس في فترة أقصاها نهاية 1971.

وكان أولى ملامح الخطط الأمريكية، في مرحلة ما بعد فيتنام، ظهرت في إعلان الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) في جزيرة "إغوام" في المحيط الهادي تموز عام 1969 تصميم الولايات المتحدة على إتباع سياسة جديدة تركز على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة؛ لتأخذ على عاتقها دوراً رئيساً في قمع المتمردين وتخفيف العبء عن واشنطن، أي المشاركة الإقليمية والحد من الدور المباشر. وبدأ النفوذ الأمريكي في الخليج في تطبيق هذه السياسة وذلك بإعطاء إيران الدور العسكري في الحفاظ على الأمن خاصة بعد احتلالها لجزيرة أبو موسى بعد الانسحاب البريطاني من الخليج، وبالرغم من تحول السياسة الأمريكية فيما بعد واعتمادها على مبدأ جديد هو: "نظرية الدعامتين" في الخليج

وهو إشراك إيران والسعودية لضمان أمن واستقرار المنطقة من خلال تحقيق التوازن بينهما.

إلا إن الأحداث التي حصلت عام 1973، حين اندلعت حرب تشرين الأول/أكتوبر بين العرب وإسرائيل وما رافقها من اتخاذ منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوبك) بقرار حظر النفط عن الدول الغربية، الأمر الذي ولّد قناعة عند الأمريكيين من أنه لا بد من اتباع سياسة جديدة تؤمّن الحفاظ على منابع النفط في الخليج والمتمثلة في التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، وخاصة مع اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وما تبعها من الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية من جانب، ومحاولة إيران خاصة بعد استغلالها نكسة تشرين الأول للدول العربية من إسرائيل واحتلالها بقية جزر الإمارات، وزيادة أطماعها وتوجهاتها في الخليج العربي، الأمر الذي كثف الوجود الأمريكي في المنطقة.

ولهذا تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم عرضة للأطماع، لأنها تحتوي على مخزون كبير من الثروات الطبيعية، وبسبب طبيعة الموقع الإستراتيجي الذي تمتع به، لذا ستبقى ذات مكانة بارزة في الإستراتيجيات الدولية على مختلف الأصعدة ومحط اهتمام كبير من المفكرين والمحللين الإستراتيجيين. إن الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية تعود إلى بداية القرن السابع عشر عند محاولتهم احتلال البحرين ثم انسحابهم منها بعد التفاهم الانجليزي الإيراني، وما زالت إيران تهدد باحتلال البحرين علاوة على احتلالها

الجزر العربية الإماراتية، ولذلك ستبقى التوجهات والأطماع الإيرانية في المنطقة العربية مستمرة وموجودة خاصة وإن الجمهورية الإسلامية تعتمد في توجهاتها السياسية على الأيديولوجية الإسلامية الهادفة إلى تصدير الثورة التي أسسها واعتمدها الخميني وورثها إلى ساسة الفكر الإيراني لتبقى حية في فكرهم لتحقيق الأهداف السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي ترك تأثيراً كبيراً وواضحاً على العلاقات العربية - الإيرانية وجعلها في حالة من التوتر والتقلب والتنافس في معظم فتراتهما ومراحلها.

تنطلق أهمية هذا الكتاب في تناوله لقضية هامة تعد من أكثر الموضوعات حساسية وتعقيداً، فإيران الجارة التاريخية التي رافقت العرب في مراحل تاريخها المختلفة، بالإضافة إلى التأثير الجغرافي والديموغرافي بين الحضارتين العربية والفارسية، فكان ازدياد بروز نفوذ إيران في المنطقة العربية لا يظهر إلا عقب تفكك الحضارة العربية وتمزقها لأي سبب كان، وهذا ما أكدته الأحداث التاريخية في الماضي وما يشهده الواقع على الساحة، ونظراً لأهمية المنطقة التي يتجاور فيها العرب مع إيران باعتبارها منطقة غنية بموارد الطاقة مما يجعلها هدفاً دائماً لتصارع المصالح وتلاقي التحالفات الدولية، ولأن مصير هذه المنطقة يكاد يتقرر وفقاً لأسلوب إدارة العلاقات العربية - الإيرانية فإن ذلك جعل المخططين الإستراتيجيين في كل من واشنطن وتل أبيب يعملون على توجيه هذه العلاقة وإدارتها على نحو سلبي، بما يخدم مصالحهم، فتراهم تارة يعرقلون أي تقارب عربي - إيراني من جهة، وتارة أخرى تشهد سياستهم تحولات في اتجاه إيران مما يترك لها فرص الخيارات المختلفة بشكل يخدم مصالحهم.

وتكمن أهمية الكتاب في الكشف عن خلفية الطموحات والتوجهات الإيرانية سواء المذهبية أو القومية في المنطقة العربية في العصر الحديث، مع الإشارة في هذا الموضوع إلى التحولات السياسية الأمريكية اتجاه المنطقة، الأمر الذي فتح المجال أمام الدور الإيراني في البروز واستغلال الأحداث والاستفادة منها ومن الفرص والخيارات المختلفة التي أتاحتها لها الإدارة الأمريكية في مرحلة من مراحل الأحداث المختلفة التي شهدتها المنطقة.

كما يبين هذا الكتاب التحولات التي حدثت في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، خاصة بما يتعلق في مجالات الدور العربي والدور الإيراني وأيضاً الدور الإسرائيلي في السياسة الأمريكية وكيفية تعامل الولايات المتحدة مع كل دور من هذه الأدوار، وكما أنها تحدد أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة من خلال محددات المصالح الرئيسية التي تنظر لها إلى المنطقة لتحقيق أهدافها.

كذلك يوضح هذا الكتاب أن تجربة الحسم العسكري من خلال الحروب المختلفة التي شنت على المنطقة العربية اعتباراً من عام 2003، وحتى عام 2009 أثبتت فشلها وأنها ليست الطريقة المثلى لمعالجة القضايا والأزمات ذات الأبعاد المختلفة في المنطقة، الأمر الذي ترك لبعض الدول المجاورة مدّ نفوذها لهذه الدول نتيجة لاختلال التوازن الأمني فيها وفتح المجال لمصالح الأطراف الأخرى نتيجة لما فرضته الأوضاع المختلفة.

كما يهدف هذا الكتاب إلى تحقيق العديد من الأهداف، تتمثل في:

1- الكشف عن إطروحات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، والمتحولة من المجابهة والصدام إلى الحوار والانفتاح، وظهور حالة من السيولة الإقليمية تدفع بإعادة تشكيل السياسات الإقليمية وحدوث تغيرات إستراتيجية في أوزان اللاعبين وتوجهاتهم انطلاقاً من التحولات في السياسة الأمريكية والتوجهات الجديدة لإدارة الرئيس باراك أوباما في المنطقة ومحاولة تعظيم مكاسبه.

2- الوقوف على طبيعة العلاقات الإيرانية - العربية، حيث تميزت كل مرحلة من مراحلها بعلامات فارقة عن بقية المراحل، وتعدّ العلاقات الإيرانية - العربية من أكثر المسائل حضوراً وتعقيداً في المنطقة، فعلى الرغم من أهمية هذه العلاقة وإستراتيجيتها إلا أن هناك ثغرات ومصادر صراع وخلاف متعددة ومعقدة جعلت هذه العلاقة لا تتجه نحو مسارها السليم.

3- التعرف على أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة العربية وما تحمله من أطماع وتوجهات في منطقة الخليج العربي، وما تهدف له من خلال سعيها إلى استعادة الهيمنة والنفوذ الذي فقدته في أواخر السبعينات من القرن الماضي، في ظلّ إيديولوجيتها القائمة على تصدير الثورة والنموذج الإسلامي الثوري إلى الدول المجاورة.

4- الوقوف على طبيعة التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية المتمثلة في استمرار احتلالها للجزر الإماراتية العربية وزيادة مذهبها الشيعي

في المنطقة ومحاولاتها تعميق الانقسام بين المحاور العربية سواء بدفع بعض الفصائل الإيديولوجية لخلق أجواء التوتر ومظاهر الانقسام والتشرذم في المنطقة، أو من خلال إصرارها على تطوير طموحاتها النووية وقدراتها العسكرية المختلفة، لتكون مصدر التهديد الرئيس للدول العربية والإقليمية في المنطقة، بالإضافة إلى معرفة الموقف الأمريكي من بروز وازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة خاصة في الجوانب المتعلقة في الملف النووي الإيراني وعلاقتها مع الحركات الراديكالية في المنطقة.

فإيران لها حدود برية مع العراق، فضلاً عن دول أخرى مثل أفغانستان وباكستان وبعض الجمهوريات السوفيتية السابقة، كما لها حدود بحرية ممثلة بالخليج العربي وبحر عُمان وبحر قزوين ومؤدى هذا الجوار العربي لإيران فضلاً عما إذا ما تمكنت من حيازة السلاح النووي فإن أي دور محوري للنفوذ الإيراني سوف يشكل خطراً على الدول العربية وإسرائيل التي لا تعترف أصلاً بوجودها كما أنها سوف تبتز الدول الصغيرة المجاورة لها في المنطقة، وربما قد تمنع الولايات المتحدة من الوفاء بوعودها بتوفير ضمانات أمنية لدول المنطقة أو حتى بسط نفوذها على الخليج العربي، وقد تشجع إيران النووية كذلك على إثارة قلق سياسي في مختلف أرجاء الشرق الأوسط. وعلى الأخص في الدول العربية التي تضم أقليات شيعية كبيرة.

كما تواجه الدول العربية الخليجية مشاكل تقليدية شتى مع إيران التي تستغل بمهارة ضعف قدرة هذه الدول على ممارسة الدفاع عن النفس، فقد



احتلت إيران الجزر الإماراتية الثلاث: وهي (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، وهي تنازع العراق حدوده البحرية وسلطة السيادة على شط العرب وبعض حقول النفط الجنوبية، كما أنها تثير من حين لآخر مشاكل تتعلق باستغلال حقول الغاز في قطر والكويت، بدعوى أن الخزانات الجوفية لهذه الحقول تدخل ضمن أراضيها أو مياهها الإقليمية، وهي تقوم في معظم الأوقات بممارسة أعمال الشرطة البحرية في الخليج العربي، مستخدمة في ذلك القوارب الصغيرة والزوارق البحرية الخفيفة التابعة للحرس الثوري الإيراني، وهي تهدد كلما تأزمت الأمور مع الولايات المتحدة بأنه سترد بضرب مصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي وهو ما يمثل تهديداً غير مباشر لدول الخليج العربي، خاصة الدول الصغيرة منها.

لقد استطاعت إيران مدّ نفوذها إلى العراق، من خلال الارتباط بالقوى الشيعية هناك وباعتراف الولايات المتحدة بهذا النفوذ، ولهذا فإن التحولات التي حدثت في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، وانتقالها من التعامل العسكري إلى الدبلوماسية واستخدام القوة الناعمة معها، علاوة على التورط الأمريكي في أفغانستان والعراق وتغير ميزان القوى في المنطقة أتاحت الفرصة لإيران لزيادة نفوذها في المنطقة، خاصة أن إيران ترتبط بالقوى الشيعية الممتدة في دول الخليج العربي، وترتبط بعلاقة قوية مع سوريا، وتدعم الحركات الراديكالية المتمثلة في حزب الله في لبنان، وحركة الحوثيين في اليمن، وحركة حماس في قطاع غزة الذي أصبح بدوره مجالاً للنفوذ الإيراني لمواجهة إسرائيل عندما تتطلب الحاجة والمصلحة لذلك، ومن خلال هذه الأدوات استطاعت إيران تقويض السياسة

الأمريكية وجعلها تعترف بحق إيران في تطوير قدراتها النووية، ولذلك فإن استمرار هذه التحولات في السياسة الأمريكية في المنطقة واعتمادها على استخدام القوة الناعمة والدبلوماسية مع إيران سوف يشجع إيران التي ستقوم باستغلال كافة الفرص والخيارات التي تتيحها لها هذه التحولات في السياسة الأمريكية لتطوير قدراتها النووية والعسكرية التقليدية وزيادة دعمها للحركات الراديكالية والقوى الشيعية في المنطقة العربية، الأمر الذي سوف يشكل خطراً على الدول العربية والخليجية، خاصة وأن هذه الدول تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها.

# الفصل الأول

## السياسة الإيرانية





نصير

أحمد ياسين

نصير

@Ahmedyassin90

## الفصل الأول

### السياسة الإيرانية

#### ملحة تاريخية عن جمهورية إيران الإسلامية

أسس كورش الدولة الأخمينية في فارس عام 559 ق.م، احتلها الإغريق في عهد الإسكندر المقدوني عام 331 ق.م، ثم قام الصراع بين الفرس والرومان، دخلها المسلمون بعد أن هزموا الفرس في معركة القادسية ثم معركة نهاوند (فتح الفتوح) سنة 643م، وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب أكملت سبعة ألوية فتح أرض فارس كلها ومن ضمنها ما يعرف اليوم بإيران؛ تتابع على الحكم بنو زياد والسامانيون والفرزانيون والبويهيون والسلاجقة عام 1027م، ثم الأسرة المغولية ثم هولاكو ثم ابنه إياقا ثم تيمورلنك عام 1364م، ظهرت إيران كدولة في القرن السادس عشر حيث تولت الأسرة الصفوية الحكم وأعلنت المذهب الشيعي مذهباً للبلاد، تولى حكمها الأفغان عام 1722 ثم نادر شاه عام 1739م، ثم مظفر الدين شاه عام 1848م، ثم محمد علي شاه، عام 1921م قام رضا خان بهلوي بانقلاب وفرض على البلاد الحضارة الغربية ووقف مع ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، احتلت الجيوش البريطانية والروسية إيران عام 1941م، قامت ثورة الخميني على الشاه عام 1963م، فنفاه

الشاه إلى العراق واستبدل التقويم الإسلامي بالفارسي، قامت انتفاضة بزعامة رجال الدين عام 1978م وعاد الخميني إلى البلاد مع إعلان الحكومة الإسلامية عام 1979م، دارت حرب بين إيران والعراق في الفترة بين سنة 1981 إلى 1988.

توفي الخميني 1989م فخلفه خامنئي كقائد روحي، وتولى الرئاسة هاشمي رفسنجاني، وفي عام 1996م تولى السلطة في البلاد الرجل الأكثر اعتدالا الشيخ محمد خاتمي الذي سلك بالبلاد نهجاً جديداً منفتحاً على دول العالم أجمع خاصة دول الخليج العربي.

وفي العام 2005 تولى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرئيس أحمدني نجاد، الذي نجح أيضاً في الاستمرار برئاسة الجمهورية دورة ثانية بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية لعام 2009.

## الوصف العام للجمهورية الإيرانية الإسلامية:

الاسم الرسمي: جمهورية إيران الإسلامية (العاصمة: طهران)

## الموقع الجغرافي:

تضطلع إيران بموقع جيوسياسي وإستراتيجي هام في المنطقة، إذ يطلّ موقعها على أكثر من سطح مائي (الخليج العربي، بحر قزوين، وبحر العرب)، أي أطول السواحل على الخليج، مما يشكل لها ميزة جغرافية هامة من الموارد الطبيعية والبشرية، وقد وصفها الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" بأنها تمتلك موارد أكثر من موارد أي بلد، بما يجعلها أعظم قوة إقليمية مهيمنة على الخليج"، ومما يضيف أهمية لموقع إيران تمثل شبه فاصل بين الدول العربية، وغير العربية في المنطقة ومجاورتها لتركيا التي تقع على القارة الأوروبية وهو ما جعلها في فترة الحرب الباردة، منطقة عازلة بين نفوذ الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة.

تقع إيران على الجانب الشرقي للخليج العربي، وتعتبر بمثابة الجسر للعبور إلى أوروبا من آسيا وبالعكس، الأمر الذي جعلها معبراً للمواصلات البرية والبحرية والجوية بين منطقة الشرق الأقصى والغرب، وازدادت أهميتها بالنسبة لخطوط المواصلات خاصةً أنها تسيطر على رأس مضيق هرمز، وتلعب إيران دوراً هاماً في المنطقة لسيطرتها على الطرق البرية والبحرية والجوية لموقعها المتوسط بين الشرق العربي والاتحاد السوفيتي سابقا والصين ودول الشرق الأقصى.

## المساحة:

الأرض في إيران تشكل مصدر قوتها إذ أن مساحتها (1.600) مليون كم، وهي عبارة عن سلسلة من الجبال تحيط بهضبة واسعة وهو ما أعطاها القوة في المراحل السابقة، لها سواحل كبيرة على الخليج العربي، وبحر قزوين وعاصمتها مؤمنة بحكم توسط موقعها، ولديها ثروة نفطية هائلة وثروة سمكية وليس لديها مشاكل مائية.

وإيران هضبة مثلثة الشكل تقريباً، ولو فرضنا قمم أراوات رأساً للمثلث، يكون أحد أضلاع الجبال زاكروس وقسماً من الجبال الجنوبية حتى ميناء كواتر، ويكون أضلع الثاني جبال كيلان ومازندران والبرز وخراسان، والضلع الثالث خراسان الشرقية من سرخس حتى ميناء كواتر، ويبلغ طول الهضبة من أراوات حتى كواتر حوالي (2، 210 كم) وعرضها من سرخس حتى مصب شط العرب 1.400 كم، فإيران نصفها جبلي، وربعها صحارى وقيعان كانت بحاراً في العصور الغابرة والربع الباقي هو الصالح للزراعة.

## الحدود:

يحدّها شمالاً كل من "تركمانستان" و"أذربيجان" و"أرمينيا"، وغرباً "تركيا" و"العراق" وجنوباً "باكستان" و"أفغانستان" شرقاً.



## السكان:

إن الجانب الديمغرافي لإيران يمثل عاملاً مهماً لتعزيز نفوذها الإقليمي في الخليج، خاصة في ظلّ طموحاتها في تطوير قدراتها العسكرية وتحقيق تطلعاتها في أن تلعب دوراً إقليمياً هاماً في المنطقة.

1. عدد السكان: بلغ عدد سكان إيران حوالي 73 مليون نسمة.

2. الكثافة السكانية: 1:30 نسمة/كم

3. معدل النمو السكاني: 2.7% ومعدل الأعمار 57 سنة

4. التوزيع السكاني حسب منطقة السكن:

أ- سكان المدن: 50%

ب- سكان الريف: 46%

ج- السكان الرحل: 4%

## اللغة:

تعتبر اللغة الإيرانية (الفارسية) هي اللغة الرسمية، وإن لم تكن اللغة الدارجة في سائر أنحاء إيران، لأن أكثرية الأقليات الكبرى متكلمة بقوة وتحفظ بلغتها الخاصة، وهكذا يتكلم الأذربيجانيون لهجة تركية قريبة من لغة أتراك آسيا الصغرى، وللأكرد لغتهم الخاصة وهي من أصل هندي أوروبي وتحوي بعض

أوجه الشبه مع اللغة الفارسية، ويتخاطب أهالي إقليم جيلان ومازنديران في الإقليم الخزرية بواسطة لهجتين تركمانيتين وهما الفيلاك والمازنديрани اللتين لا يكون تشابههما كاملاً، وهناك أقليات تتكلم التركمانية في جرجان وخراسان وكذلك الكاشائي في فارس، والعربية في خوزستان والبلوشية في مكران، أما الأرمن الذين يؤلفون عنصراً نشيطاً بين بقية سكان إيران فقد احتفظوا بلغتهم الخاصة إلى جانب استعمالهم اللغة الفارسية.

### الدين:

تنص المادة الثانية عشر من الدستور القائم على الديانة: "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو المذهب الجعفري" الإثنا عشري "وهذه المادة غير قابلة للتعديل للأبد.

ويمثل المسلمون 98.8% من سكان إيران، 91% من الشيعة و7.8% من أهل السنة، والمسيحيين 0.7% واليهود 0.3% والزداشتين 0.1% ويمثل أتباع سائر الديانات الأخرى 1.0%.

### القوميات:

التركيبة البشرية للجمهورية الإيرانية الإسلامية كالتالي:

1- الفرس 63% من السكان ويتركزون في المناطق الوسطى من الشمال إلى الجنوب.

2- الأتراك - الأذربيجانيون 20% من السكان ويتركزون في شمال غرب إيران.

3- العرب: 7% ويتواجدون في إقليم الأحواز.

4- الأكراد 6% ويتركزون في الحدود الشمالية التركية \_السوفيتية.

5- البلوش: 2% ويتركزون في المناطق الجنوبية الشرقية.

إضافة إلى 2% من القوميات الأخرى من بينهم التركمان والأرمن وغيرهم من الأقليات الأخرى ذات النسب الضئيلة.

### نظام الحكم:

تم إعلان نظام الجمهورية الإسلامية نظاماً جمهورياً للدولة الإيرانية وذلك بعد نجاح الاستفتاء العام الذي أجراه الشعب في آذار من العام 1979 وقبولهم لمشروع الخميني القاضي بتأسيس الجمهورية الإسلامية.

### صنع القرار في إيران، القوى والمؤسسات:

يتسم النظام السياسي الإيراني بتعدد أجهزة الحكم وصناعة القرار، وذلك وفقاً للدستور الإيراني الذي أجاز بعد الثورة، وتحديدًا في ديسمبر 1979. والذي عكف على إعدادهِ آنذاك مجموعه من الفقهاء والخبراء الدينيين، ويعدّ ولي الفقيه محور النظام السياسي الإيراني، حيث أوكل الدستور إليه مهمة

التنسيق والإشراف على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل ومراقبتها.

وفيما يلي الإطار العام لعملية صنع القرار من قوى ومؤسسات في الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

### المرشد

يجعل الدستور الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيتها إلا بأعمالها، وبناء على ما تقدم، فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضاً، لأنه باختصار شديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة، وتنص على ذلك (المادة 57) من الدستور المعدل ومضمونه ما نصه "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها" ويلاحظ أن التعديل الذي أدخل على هذه المادة في دستور 1979 قد انصب على أمرين، أحدهما إضافة صفة "المطلق" لإشراف ولي الأمر، والآخر حذف الجملة الخاصة بأن التنسيق في ما بين السلطات الثلاث يتحقق بواسطة "رئيس الجمهورية".

فالمادة 109 من الدستور نصت على الشروط الواجب توافرها في القائد "الولي الفقيه" وهي:

- 1- الكفاءة اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.
- 2- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة.
- 3- الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة والكفاية على القيادة.

أما المادة:110، فقد نصت على صلاحيات ووظائف الولي الفقيه (القائد) وهي:

- 1- تعيين السياسات العامة للجمهورية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- 2- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة.
- 3- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
- 4- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- 5- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
- 6- تنصيب وعزل وقبول استقالة الآتين:
  - أ. فقهاء مجلس صيانة الدستور.
  - ب. أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
  - ج. رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
  - د. رئيس أركان القيادة المشتركة.
  - هـ. قادة القوات المسلحة وقوات الأمن.

7- حل الخلافات بين السلطات الثلاث.

8- حل مشكلات النظام من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية.

10- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد بعد صدور حكم

المحكمة العليا.

11- إصدار العفو العام.

### السلطة التنفيذية:

وهي تشمل ثلاثة عناصر رئيسة هي: رئيس الجمهورية، نواب الرئيس، والوزراء.

### رئيس الجمهورية:

يحتل رئيس الجمهورية موقع الرجل الثاني في النظام الإيراني، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ أحكام الدستور وحمايته، كما أنه أعلى رأس في السلطة التنفيذية، وعلى الرغم من كون رئيس الجمهورية يحتل الموقع الثاني في النظام الإيراني، إلا أن صلاحيات الرئيس وممارسته لتلك السلطات - من الناحية

العملية - تتوقف على مجموعة من العوامل، في مقدمتها شخصية الرئيس وتوجهاته، ومدى قربيه من المرجعية ومؤسسات صناعة القرار الأخرى.

ينظم جزء من الفصل التاسع من دستور عام 1979، ومن الدستور المعدل 1989، مهام رئيس الجمهورية، والشروط الواجب توفرها فيه، ومدة حكمه... فالمواد من (113-132) من الدستور تحدد خمسة شروط في الرئيس الإيراني هي على التوالي: "أن يكون إيراني الأصل، حسن السيرة، تتوفر فيه الأمانة والتقوى، مؤمناً معتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية، والمذهب الرسمي للبلاد" (ماده 115)، وينتخب رئيس الجمهورية الإسلامية انتخاباً مباشراً من الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين. (مادة 114)

و في ما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية فتحدد دستورياً على النحو التالي:

- أ. تنفيذ الدستور بالإضافة إلى ترأسه السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة (مادة 113).
- ب. التوقيع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي، وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية وإبلاغه إياها، وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها (مادة 123).

- ج. تعيين معاونين له ويقوم معاون الأول لرئيس الجمهورية - بموافقة - بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء والتنسيق بين سائر معاونين (مادة 124).
- د. التوقيع هو أو نائبه القانوني بعد مصادقة مجلس الشورى على المعاهدات والعقود والاتفاقات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية (مادة 125).
- هـ. تولي مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية للبلاد بشكل مباشر ويمكن أن يوكل شخص آخر لإدارتها. (مادة 126).
- و. تعيين ممثل خاص له - أو عدة ممثلين - وتحديد صلاحياتهم. وفي هذه الحالات، تعتبر القرارات التي يتخذها الممثل أو الممثلون المذكورون بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (مادة 127).
- ز. التصديق على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من قبل وزير الخارجية (مادة 128).
- ح. منح الأوسمة الحكومية (مادة 129).
- ط. تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة، مع عدم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي (مادة 133).



ي. إسناد رئاسة الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على أعمال الوزراء، والتنسيق بين قرارات الوزراء، كما يقوم بتنفيذ القوانين (مادة 134).

ك. تلقى استقالة مجلس الوزراء، أو أيّاً منهم علماً أن عزل الوزراء أو حجب الثقة عنهم بعد استيضاحهم أو طلب سحب الثقة يتم بواسطة المجلس، ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين مشرفين للوزارات التي لا وزير لها ولمدة أقصاها ثلاثة أشهر. (مادة 135).

ل. عزل الوزراء وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء - بعد منحهم الثقة من قبل المجلس - فإن على رئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس منح الثقة لمجلس الوزراء من جديد. (مادة 136).

#### نواب الرئيس:

من التطورات اللافتة التي أدخلت على تشكيل السلطة التنفيذية بعد التعديلات الدستورية في عام 1989، التوسع في حق رئيس الجمهورية في تعيين معاونين ونواب له، مع اختصاص النائب الأول بوضع متميز. ومن المفهوم أن هذا التوسع ارتبط بإلغاء منصب رئيس الوزراء، والحاجة بالتالي إلى التخفيف من المسؤوليات التنفيذية الكثيرة على عاتق رئيس الجمهورية، وفي هذا السياق، وبعد أن نص دستور 1979 في مادة واحدة هي (مادة 125)، على دور محدد للنائب القانوني لرئيس الجمهورية يتمثل في النيابة عنه في التوقيع على

المعاهدات والاتفاقيات الدولية، واتسعت مهام النواب على نحو ما سلفت إليه الإشارة في المواد الخاصة باختصاصات رئيس الجمهورية وصلاحياته، أما أبرز المهام فهي أوكلت إلى النائب الأول الذي أصبح هو المخول بأداء وظائف رئيس الجمهورية والتمتع بصلاحياته في حال وفاة الرئيس أو عزلة أو استقالته أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين، وذلك بعد موافقة القيادة، فإذا توفي معاون الأول أو النائب الأول، أو أظهرت أمور أخرى تحول دون قيامه بواجباته، وكذلك إذا لم يكن للرئيس معاون أول، تعين القيادة شخص آخر مكانه، وفي كل الأحوال تشكل على التوازي هيئة ثلاثية من رئيس مجلس الشورى، ورئيس السلطة القضائية، والمعاون الأول لرئيس الجمهورية، حتى تعد الأمور ليتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال فترة خمسين يوماً على الأكثر (مادة 131).

### الوزراء:

في نظام الجمهورية الإيرانية الإسلامية رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الوزراء وهو الذي يختار وزراءه ويعرضهم على مجلس الشورى ومجلس الشورى يمنحهم الثقة أولاً، فنصت المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة "يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة ولا يلزم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي ويعين القانون عدد الوزراء وحدد صلاحيات كل منهم، وكما نصت المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة "تستند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويقوم - عبر اتخاذ التدابير اللازمة - بالتنسيق بين قرارات الوزراء

ومجلس الوزراء، ويعين بالتعاون مع الوزراء السياسات العامة لعمل الدولة ونهجها وكما يقوم بتنفيذ القوانين".

ومع أن مجلس الوزراء يمثل أحد الأقطاب النظام، إلا أنه يتبع سلطات رئيس الجمهورية، يستطيع بوصفه شخصية قانونية أن يتخذ القرارات بشأن السياسة الخارجية ويخطط لها، حيث يتم ذلك بشكل بيانات وقرارات يتخذها في اجتماعاته، يحيط بها وزارة الخارجية للتنفيذ، بعد أن يقدمها لمجلس الشورى الإسلامي، طبقاً للوائح كي يصدق عليها أولاً.

### السلطة التشريعية:

وقوامها جهازان هما مجلس الشورى الإسلامي من جهة، ومجلس صيانة الدستور من جهة أخرى.

### مجلس الشورى الإسلامي:

هو المجلس التشريعي في إيران وعد أعضائه حالياً (293) عضواً ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع الشعبي المباشر بحسب عدد السكان، ولا يمكن حل هذا المجلس وفقاً لنصوص الدستور، لهذا المجلس سلطات واسعة ورددت في المادة (48) من الدستور سواء في مجالات الأمن القومي (إعلان الحرب - إعلان حالة الطوارئ - التصديق على المعاهدات) وفي المجالات الاقتصادية (كالقروض) أو مجال الرقابة ومحاسبة المسؤولين، فإن الطابع الإيديولوجي لا يزال يتحكم في تقييم المرشحين لعضوية هذا المجلس من قبل مجلس صيانة

الدستور، فضلا عن حق هذا الأخير في الاعتراض على مقررات مجلس الشورى بحجة مخالفة الشريعة الإسلامية أو أحكام الدستور فإذا ما تمسك مجلس الشورى برأيه أحيل الموضوع لمجلس تشخيص النظام للبت في ذلك.

### مجلس صيانة الدستور:

هو المجلس المختص بالرقابة على القوانين، وهو أعلى هيئة تحكم في إيران ويتكون من (12) عضوا منهم (6) أعضاء فقهاء دينيون يعينهم المرشد الأعلى للثورة، والستة الباقون من الحقوقيين يعينهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية، تتبع للمجلس لجان مراقبة تشرف على تطبيق وتنفيذ صلاحياته.

### أما صلاحيات المجلس كالتالي:

ا- ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور.

ب- تلقي جميع ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الالتزام بدراسة وتقرير مدى مطابقته مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور.

ج- تقرر أغلبية الفقهاء في مجلس الصيانة عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام، بما تقرر الأكثرية جميع أعضائه مسألة عدم التعارض مع مواد الدستور.

د- من حق أعضاء مجلس الصيانة حضور جلسات مجلس الشورى لمتابعة مناقشة اللوائح ومشروعات القوانين.

هـ- تفسير الدستور بعد تصديق ثلاثة أرباع الأعضاء.

و- الإشراف على انتخابات مجلس القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء.

### السلطة القضائية:

في الجمهورية الإيرانية الإسلامية السلطة القضائية سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية وعليها مسؤولية إحقاق العدالة، ومسؤولية السلطة القضائية تتمثل بما يلي:

1- التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات والاعتداءات والشكاوي والفصل فيها في الدعاوي والخصومات والتدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسبية الذي يعينها القانون.

2- صيانة الحقوق العامة "بسط العدالة "

3- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

4- كشف الجريمة ومطاردة المجرمين ومعاقتهم وتنفيذ الأحكام الجزئية

المعروفة

5- اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة والإصلاح المجرمين.

وقد نصت المادة السابعة والخمسون بعد المائة بهدف زيادة أداء مسؤوليات السلطة القضائية في جميع الأمور القضائية والإدارية والتنفيذية إلى "أن يعين القائد شخصاً مجتهداً عادلاً ومطلعاً على الأمور القضائية ومديراً لمدة خمس سنوات باعتباره رئيساً للسلطة القضائية ويعد أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

أما بالنسبة لأنواع القضاء الموجود في إيران، فإنه يتوزع ما بين القضاء العام والقضاء الثوري، والقضاء الخاص. هذا علماً بأن بعض هذه الأنواع نشأ وتطور خارج إطار الدستور، ثم صارت له صلاحيات تجب صلاحيات القضاء المنشئ بحكم الدستور.

#### مؤسسات عابرة للسلطات:

المقصود بها تلك المؤسسات التي تتعايش في إطارها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، في التشكيل والوظائف، وبالتالي تصعب نسبتها إلى من ثلاثتها بشكل منفرد. وينطبق هذا الوضع على مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الأمن القومي الأعلى. ونبينهم كما يلي:

## مجمع تشخيص مصلحة النظام:

تأسس عام 1988 بأمر الأمام الخميني كمؤسسة دستورية تتكفل بحل القضايا التي تحال لحل النزاعات التي تنشأ بين رئيس الوزراء والبرلمان ويضم (32) عضوا يعينهم المرشد الأعلى.

## ويقوم بثلاث مهام رئيسية هي:

أ- الفصل في النزاع الذي ينشأ بين مجلسي (الشورى والبرلمان) ومجلس صيانة الدستور، وتصبح قراراته بشأن هذه النزاعات نافذة بعد مصادقة المرشد الأعلى للثورة.

ب- تقديم النصح للمرشد الأعلى للثورة في المشاكل المستعصية على الحل والمتعلقة بالسياسات العامة للدولة.

ج- اختيار أحد أعضاء مجلس الخبراء ليكون ضمن مجلس الشورى المصغر الذي يتولى مهام المرشد الأعلى في حال وفاة المرشد أو تنحيه أو عزله حتى يتم الإعلان من المرشد الجديد وفقا لنص المادة (111) من الدستور.

## مجلس الأمن القومي:

يتم تشكيل هذا المجلس من رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، ومن رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومن وزراء

الخارجية والداخلية والأمن، بالإضافة إلى مندوبين يعينهما القائد ويرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس.

وقد نص دستور جمهورية إيران الإسلامية في المادة السادس والسبعين بعد المائة من الفصل الثالث عشر، والذي يحمل عنوان "مجلس الأمن الوطني على: "يتم تأسيس مجلس الأمن الوطني برئاسة رئيس الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية"، وللقيام بالمهام التالية:

ا- تعيين السياسات الدفاعية - الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

ب- التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية - الأمنية العامة.

ج- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد للمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية.

### المؤسسات العسكرية:

تتكون القوات المسلحة الإيرانية من ثلاثة عناصر أساسية هي: الجيش، والحرس الثوري الذي يعبر عنه بالمصطلح الفارسي بـ "الباسدران" وقوات التعبئة أو النفير التي تتداول بالمصطلح الفارسي بـ "الباسيج" في الإشارة إليها، وإذا



كان العنصران الأول والثاني قد ورد النص عليهما في دستور 1979 وتعديلاته في عام 1989، فإن العنصر الأخير نشأ واستمر خارج إطار الدستور.

وللقوات المسلحة الإيرانية دور هام في مجال السياسة الخارجية كإحدى القوى الفاعلة والمؤثرة فيها في ظل مفهوم تصدير الثورة، أو في ظل الآليات الجديدة التي استحدثتها المؤسسة العسكرية الإيرانية بعد الثورة، وهي على النحو التالي:

### 1- الجيش:

من حيث تكوين الجيش الإيراني، ففي عام 1996، كان عدد أفراد الجيش 345 ألفاً حوا 250 ألف مجند، وأربع فرق مدرعة، وفرقتان من القوة الخاصة، وسبع فرق مشاة، ولواء محمول جواً، وبعض الفرق والتائب المستقلة من المشاة ووحدات الكوماندز والمدفعية. ويتألف الجيش من عدة قوات برية وبحرية وجوية.

### 2- الحرس الثوري:

إن نشأة الحرس الثوري هو امتداد لتلك اللجان الثورية والميليشيات العسكرية شبه النظامية التي تشكلت أثناء الأشهر الأولى للثورة. وطبقا لدستور الحرس الثوري، فقد حدد مهامه في: حماية الثورة وأمنها، وقمع كل القوى المناوئة لها، ودعم حركات التحرير في العالم، وحراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة، والحفاظ على الحدود من

تسلل الأسلحة والجواسيس والعملاء، وإقامة الدوريات على الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال والأرواح، وضرب الانفصاليين، أما من حيث أعداد وتوزيع الحرس الثوري فطبقاً لأرقام 1995، فقد وصل عدد الباسدران إلى 120 ألف، يتوزع على النحو التالي: 100 ألف قوة برية، 20 ألف قوة بحرية، والقوة البرية موزعة على كتائب ليس لها حجم ثابت، وتتجمع في 13 فرقة مشاة، وفرقتين مدرعتين، ووحدات أخرى مستقلة.

### 3- قوات التعبئة أو النفير:

أولت قيادات الثورة الإيرانية أهمية كبيرة للمنظمات التطوعية شبه العسكرية ففي 26 نوفمبر 1980، أصدر الخميني - باعتباره القائد العام لكل القوى - أمراً بالتعبئة العامة، وإنشاء جيش شعبي قوامه 20 مليون فرد، على أن يكون هذا الجيش تابعاً لجيش حرس الثورة.

### المجتمع المدني:

لا يمكن الأخذ بمشاركة شعبية نشطة وفاعلة بعيداً عن حركة حقيقية لمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في جانب مدخلات النظام السياسي بصورة غير رسمية تكتلاً لمصالح الجماعات السياسية المختلفة، وتجنيداً لرموز النظام السياسي وقيادته، ودعماً لآليات الاتصال بين فعاليات النظام السياسي المختلفة انعكاساً لظروف التعددية السياسية السائدة في المجتمع. وضماناً لتحكم أكثر لمؤسسات السلطة في الدولة من قبل القاعدة العريضة للأمة.

ومن بين مداخل عديدة للتعامل مع قوى هذا المجتمع ومؤسساته، سوف نتناولها في شكل خمس فئات أساسية تشمل: القوى الدينية، والقوى الاقتصادية، والتجمعات السياسية، والصحافة، والمرأة.

### القوى الدينية:

للقوى الدينية مصادر قوتها، التي تبدأ هيبتها من العلماء وقمر بتلقي المراجع منهم زكاة الخمس الواجبة على الشيعي، وتنتهي بالقدرة على التعبئة والتحريك باليات مختلفة وفي مناسبات وساحات متعددة، وفي ما يلي تتعرض هذه الجزئية لكل من مؤسسة الحوزة والأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات كإطارين من أطر ممارسة القوى الدينية وتأثيراتها:

#### أ- مؤسسة الحوزة:

الحوزة هي المكان الذي يؤمه طلاب التعليم الديني على أيدي علمائها، ويتدرجون في مراتبها من مستوى إلى آخر: ثقة الإسلام، فحجة الإسلام والمسلمين، فآية الله، فآية الله العظمى، ينتظم في الدراسة في الحوزة العلمية زهاء 30,000 شخص، غير أن من يصل إلى مرتبة آية الله قليلون، وأقل منهم من يبلغ مرتبة آية الله العظمى التي تفترض في شاعها أن يكون الأعرف والأعلم والأفقه، والتي تهئ لصاحبها إصدار الأحكام فعلا عن الفتاوى، وبين كل الحوزات الدينية تحوز الحوزة الدينية في قم شهرة خاصة، فهي التي خرجت

للمؤسسة الدينية آياتها العظام أمثال منتظري، كلبايكاني، وشر يعتمداري، والخوئي.

## ب- الأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات:

وهي أمانة أشار بها آية الله منتظري وعقدت أول اجتماع لها في يونيو/ حزيران 1983، وضمت في عضويتها خمسة من رجال الدين بتعيين مباشر من المرشد، وهؤلاء هم: علي خامنئي، وعلي مشكيني، ومحمد خاتمي، ومحسن ملكوتي، وجلال الدين ظاهري، وهم خطباء الجمعة في كل من طهران، وقم، يزد، تيريز، وأصفهان على التوالي، أي في أكبر المدن الإيرانية، وتولى رئاستها علي خامنئي في الوقت نفسه الذي كان فيه رئيسا للجمهورية، الأمر الذي كفل التنسيق بين الجهتين، ويرجع الاهتمام بصلاة الجمعة إلى خصوصية منزلة يوم الجمعة عند الشيعة بما يفوق أهميتها عند المسلمين.

## القوى الاقتصادية:

في إيران قوتان اقتصاديتان رئيستان هما: البازار والمؤسسات الخيرية، وبين الطرفين أوجه شبه كثيرة ومصالح مشتركة.

### أ- البازار:

يسيطر البازاريون وهو التعبير الشائع المشتق من اللغة الفارسية للدلالة على التجار - على 75 بالمائة من التجارة الداخلية في إيران وحوالي نصف

الوردات، ويقومون بدور أساسي في عملية الإقراض، ويضاربون في السوق العقارية، ويضعون أيديهم على مفاتيح القرارات الاقتصادية مما يفسر حرصهم على الوزارات التقليدية (مثل وزارة التجارة) دون الوزارات الفنية والتقنية.

### ب- المؤسسات الخيرية:

يمكن تقسيم المؤسسات الخيرية الموجودة في إيران إلى ثلاثة فئات كما يأتي: مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة ومؤسسات خيرية إسلامية، ولهذه المؤسسات ولاسيما الخاصة والخيرية، تاريخ عريق في إيران ولا تشكل ظاهرة جديدة، إلا أنها لم تكتسب الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي غدت لها الآن إلا بعد قيام الثورة 1979، وتتسم هذه المؤسسات بأنها هيئات خيرية غير حكومية في الأساس، وتدعي كلها أنها مؤسسات غير ربحية، وهو ادعاء تحوم حوله شكوك كثيرة في معظم الحالات وتمارس هذه المؤسسات نشاطات كثيرة، وهي معفاة من الضرائب وتتبع المرشد الأعلى مباشرة، وتمتد هذه النشاطات من التجارة إلى التصنيع والإنتاج الصناعي، كما تشمل نشر الدعوة الدينية - السياسية وتقديم الخدمات الاجتماعية ودعم السفن.

ويرأس هذه المؤسسات بصفة دائمة رجال الدين ذوو نفوذ أو شخصيات رئيسية أخرى من النخبة الحاكمة في إيران، وفيما يأتي ذكر لبعض أكبر وأهم المؤسسات، التي يبقى عددها الكلي غير معروف:

1. مؤسسة المعوقين والمستضعفين.

2. مؤسسة الشهيد.

3. مؤسسة الإمام رضا.

4. مؤسسة الرسالة.

5. مؤسسة الإسكان.

6. مؤسسة الرفاه.

7. مؤسسة الدعوة الإسلامية.

### التجمعات السياسية:

ويمكن تمييز أربعة اتجاهات بارزة تتمحور حولها التجمعات السياسية داخل

الدولة وهي:

1- اليمين التقليدي: ويتألف من جمعية روحانيات مبارز - طهران

وجمعية مدرسي الحوزة العلمية - قم وجمعيات التجار وأصحاب المهن الحرة المنضوية في الجمعية الائتلافية الإسلامية.

2- اليمين الحديث: أو المسلمون التكنوقراطيون الذين ظلوا على مدى

سنوات عدة على تعاون وثيق مع اليمين التقليدي، إلا إنهم بدؤوا في أوائل التسعينات يسعون لكسب مؤيدين خاصين بهم، وفي الانتخابات النيابية التي جرت في صيف 1996، ألقت مجموعة التكنوقراطيين والمسؤولين جمعية عرفت بكوادر البناء اجتذبت الكثيرين من المتعلمين الإيرانيين.

3- اليسار: والذي يضم بعض المجموعات البارزة مثل مكتب تعزيز الوحدة بين الحوزة والجامعة، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية التي أنشئت بعد الثورة مباشرة من ائتلاف منظمات سابقة أخرى، والجمعية الإسلامية للأساتذة الجامعيين، ولقد أنشأ اليسار ائتلاًفاً جديداً باسم جبهة الثاني من خورداد، ولقد حصلوا على أغلبية المقاعد البرلمانية في انتخابات صيف 2000.

4- اليمن الراديكالي: ويتألف من جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية بزعامة حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري، وأنصار حزب الله وهي المجموعة الأهم وقد حلت رسمياً، إلى العديد من عناصر الحرس الثوري وقوات الباسيج، وهذه المجموعة تتألف من شكل أساسي من الحرس الثوري والطلاب والشبان وبقايا قوات الباسيج في الحرب الإيرانية العراقية 1980-1988 وأصبحت هذه المجموعة أكثر انخراطاً في العمل السياسي ويشعر هؤلاء أنهم يحملون مسؤولية رفع لواء المبادئ الإسلامية والثورية.

في الجمهورية الإسلامية سقف واسع من حرية الرأي، فالصحف والمجلات منتشرة انتشاراً واسعاً في إيران وهناك أعداد لا حصر لها من الصحف اليومية والأسبوعية والدوريات وقد كفل الدستور هذه المهنة وكفل حرية الرأي "ضمن المعايير الإسلامية" أي عدم التعرض بالقذف أو الشتم أو نشر الفكر الهدام أو الخليع ولا تتماشى مع العقيدة الإسلامية، أما الانتقاد للحكومة وأداء الوزارات وغير ذلك فهذا أصلاً من مهمة الصحافة ومهمة مجلس الشورى إذ يتم انتقاد الوزراء علناً، وكذلك أداء مجلس الوزراء (الحكومة) وجميع أوجه الحياة السياسية في إيران لأن ذلك كله قد كفله الدستور، وقد حث أيضاً أبناء الشعب على تقديم أفكارهم البناءة لتطوير الحياة السياسية والاجتماعية.

ومن الممكن التمييز بين مجموعتين من الصحف في إيران، ويمثلان التيارين بكل التنوعات داخلهما:

أ- المجموعة الأولى: تنسب إلى تيار التشدد، وتشمل صحف جمهوري إسلامي، ورسالت، وكيهان.

ب- المجموعة الثانية: تنسب إلى تيار الاعتدال أو الإصلاح، وتعرف إعلامياً (أو بعض منها في واقع الأمر) باسم صحف الثاني من خرداد، تاريخ انتخاب خاتمي رئيساً، وتدخل فيها سلسلة الصحف التي أصدرها ماشاء الله شمس الواعظين، وصبح امروز، وراه نو، خرداد وزن وسلام.



تتمتع المرأة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بكافة حقوقها السياسية والمدنية، فهي تشارك في كل المجالات وكل الميادين السياسية، فهي برلمانية ومشاركة بفعالية فتراها تحتل الصفوف الأولى في مجلس الشورى الإسلامي وتشارك في صنع السياسة العامة للبلاد، وتناقش القوانين وتبدي رأيها وتصوت على القرارات وتمارس الحياة الشورية البرلمانية بحرية تامة فتشاهدها ترتدي الزي الإسلامي المحتشم وتتبع القواعد الإسلامية في تصرفاتها والمرأة تمارس حقها الانتخابي بحرية تامة.

ومع تعمق الهوة بين المجتمع المدني والدولة المنبثقة عن الثورة، أصبحت المرأة الإيرانية من أولى المطالبين، بتحديث الفكر الديني والاعتراف في حقوقهن وخلق مناخ للمناقشات بين المثقفين العلمانيين وبعض الإسلاميين المتنورين من جهة ضد المحافظين والمدافعين عن المفهوم الظلامي والمتخلف للإسلام، وبرأيهن فإن المعركة النسوية قد شهدت انطلاقة وجدية لم يسبق لها مثيل تقودها بشكل خاص أكثر من 60 منظمة غير حكومية ذات انتماءات فكرية مختلفة ومتنوعة، إسلامية، علمانية، معتدلة، متطرفة، تلتقي أهدافها جميعا وكلها تمارس ضغوطا لدى البرلمان والبرلمانيين ووسائل الإعلام والوزارات المعنية، بغية الإحياء بتقديم تعديلات وإصلاحات قانونية تشريعية.



نصير

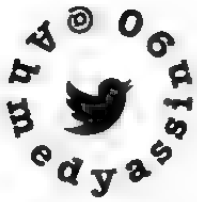
أحمد ياسين

نصير

@Ahmedyassin90

## الفصل الثاني

### العلاقات العربية - الإيرانية





نصير

أحمد ياسين

نويير

@Ahmedyassin90

## الفصل الثاني

### العلاقات العربية الإيرانية

#### أيديولوجية الثورة الإيرانية وأهدافها:

نرى في كافة الثورات البارزة في التاريخ الإنساني إن كل ثورة احتوت على اتجاهين فيما يخص نشر أفكارها خارج الحدود، وهما:

(1) اتجاه بناء الدولة النموذج من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر أيديولوجية الثورة بما يجذب تأييد شعوب أو قوى محيطة تكون مشاركة في خصائص معينة مع شعب الدولة الذي قامت به الثورة.

(2) اتجاه تصدير الثورة وهو يناصر فكرة دور خارجي فعال للنظام الثوري في مساندة قوى تتبنى نفس أفكاره، وإحدى حجج هذا الاتجاه هي أفضل وسائل الدفاع هي الهجوم، فعندئذ يعتبر الدور الخارجي الفعال والمتدخل في شؤون الدول الأخرى إجراءً وقائياً يخدم كمقدمة لاحتواء أي هجوم على الثورة من القوى الإقليمية والدولية التي تعتبرها هذه الثورة معادية لها، والحالة الإيرانية ليست استثناء من هذه القاعدة، بل إن كون الثورة الإيرانية رفعت شعارات إسلامية أعطت مبرراً إضافياً لأنصار الاتجاه الثاني.

وإن إيديولوجية الثورة الإسلامية في إيران لم تأت من فراغ ولا تكونت بفعل العوامل الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها إيران نفسها، بل لها منطقاتها التاريخية وأسسها الدينية منذ وفاة الرسول محمد- صلى الله عليه وسلم- مروراً بصراعات المسلمين على الخلافة وصولاً إلى الغيبة الكبرى للإمام المهدي المنتظر وما تلا ذلك من استحداث نظرية ولاية الفقيه التي كرسها ومارسها نظرياً الإمام الخميني.

ومنذ بداية انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 طالب التيار الداعي لتصدير الثورة باعتبار تصدير الثورة أحد سبل حمايتها في الداخل، وبعدم الاكتفاء بالدعاية للنموذج الإيراني بل بتقديم مساعدات ودعم القوى السياسية خارج إيران، وخاصة القوى الراديكالية المعادية للنظام القائمة في العالم الإسلامي لإنشاء حكومات على الخط الإيراني، واعتبر الإمام الخميني إنشاء الحكومات الإسلامية في إيران مجرد خطوة أولى تجاه الدولة العالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين "وحركات التحرير عبر العالم ورفض الخميني الإقرار بالحدود الجغرافية فيما بين الدول، واعترف فقط بما اسماه بالحدود الإيديولوجية، وأكد إن خلاصة البشرية تكمن في تطبيق قوانين الله والشرعية.

فالإمام الخميني الذي يعتبر من أكثر فقهاء الشيعة تعمقاً في نظرية "ولاية الفقيه" وباعتباره أول من مارسها فعلياً فيقول: "وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه حاكم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم،

ووجب على الناس أن يسمعوا له وأن يطيعوه....ولا ينبغي أن يساء فهم ما تقدم، فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة. فالولاية تعني حكومة الناس، وإدارة الدولة، وتنفيذ أحكام الشرع، وهذه مهمة شاقة، ينوء بها من هو أهل لها من غير أن ترفعه فوق مستوى البشر، بذلك فإن الإمام الخميني صاحب نظرية "ولاية الفقيه" يكون قد وظف النظرية الشيعية التقليدية في الإمامة، لمصلحة إقامة حكومة الفقيه والتي يعتبرها أنها الحكومة المهيأة لإدارة شؤون المسلمين في ظل استمرارية غيبة "المهدي"، ويعتبر أنها تستطيع أن تحقق بعض العدالة بانتظار أن يعود صاحب الزمان لتحقيق العدالة المطلقة والحرية المطلقة، بذلك فإن الإمام الخميني يضع قيماً ثورية وأهدافاً تقدمية في وعاء قديم ومحافظ.

وقد انعكست هذه الآراء في الدستور الإيراني. فقد حددت ديباجة الدستور الإيراني ضمن أهداف الجمهورية الإسلامية - السعي مع الحركات الإسلامية والجمهورية الأخرى لبناء الأمة العالمية، إنقاذ المحرومين في كل مكان في الأرض، ما أكدت المادة الثالثة من الدستور الداعم المطلق لمستضعفي العالم كهدف من أهداف الجمهورية الإسلامية، أشارت المادة 154 إلى التزام إيران العمل على إقامة حكومة الحق والعدل في أرجاء الأرض، حماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد المستكبرين في أي مكان في العالم.

ويمكن تلخيص الأهداف التي أراد الإيرانيون لثورتهم سلوكها كالتالي:

1. إقامة حكومة إسلامية تستند إلى مبدأ ولاية الفقيه الذي أعطاه الخميني بعداً سياسياً ودينياً مطلقاً، والفقيه في الحكومة تمثل ظل الإمام المنتظر على الأرض.
2. الإطاحة ببقية الحكومات الإسلامية الراهنة وتشكيل حكومة إسلامية واحدة.
3. افتتاح وغزو البلدان إذ لابد من إزالة جميع الحكومات الرجعية ونشر الشريعة الإسلامية في أنحاء العالم كافة.
4. العمل على بناء دعائم حكومة العدل الإسلامي في أنحاء العالم كافة ويتم ذلك بحد السيف، لذلك فأن مجيء وقف إطلاق النار بعد منتصف 1988 إنما جاء لا رغبة في السلام من جانب إيران وإنما بحكم الظرف العصيب الذي واجهته إيران خاصة في جانبها العسكري في الأيام الأخيرة من الحرب، وهو الذي أجبرها على القبول مرغمة كما وصفها دجالهم بأن ذلك القرار قرار وقف إطلاق النار كان أصعب من تجرع كأس السم، ذلك دليل قاطع على النوايا الحقيقية للنظام الإيراني اتجاه الحرب والسلام واتجاه التعامل الإيراني عموماً.



## مراحل الثورة الإيرانية:

هناك أربع مراحل رئيسة يحمل كل منها دلالات خاصة فيما يتعلق بتطور الثورة الإيرانية وتطور تأثيرها على الصعيدين الإقليمي والدولي وهي كما يلي:

**المرحلة الأولى:** من عام 1979 وحتى عام 1989، وكان التأثير الإيراني خلالها في حده الأدنى بفعل مجموعة عوامل أبرزها الانشغال بحرب الخليج الأولى لمدة ثماني سنوات والحصار الدولي الذي فرض على إيران بحيث يمكن القول أن التأثير اقتصر بالنسبة للشعوب العربية على استلهاهم مبدأ وليس نموذج التغيير الذي بمقتضاه نجحت حركة شعبية بإطاحة نظام متسلط في الداخل ومدعوم من الخارج وبطبيعة الحال فإن استلهاهم المبدأ كان يتعذر أكثر كلما كانت البيئة المعنية بيئة دينية محافظة ناهيك عن اشتراكها في مذهب إيران، وفي هذا الإطار شاع الحديث عن تحرك شيعة الخليج للتعبير لأول مرة بأشكال مختلفة عن حقهم في نصيب عادل من الثورة والسلطة.

وظهرت توجهات نظام الثورة الحقيقية في عدم تسامحه بالمساومة على منطق الثورة وإن حركة مؤسسات الدولة والمجتمع يجب أن تخضع لمنطق الثورة وقيمها الدينية، وسرعان ما سيطرت على مؤسسات الدولة والمجتمع والفعاليات الدينية الموالية للإمام الخميني مثل الحرس الجمهوري واتحادات الطلاب والمحاكم الثورية المتحولة تطبيقاً لنظرية "ولاية الفقيه" في الحكم إلى أن نجحت هذه الفعاليات في إزالة أي مظهر عصري أو ليبرالي لنظام الثورة حاولت الثورة أن تتزين به في البداية، وسرعان ما بدأت الثورة الإسلامية في إيران بعد نجاحها في

الاستيلاء على السلطة وتهميش العناصر الليبرالية التي استخدمتها في بداية عهدها طموحات على المستوى الإقليمي والدولي وقالت بأهمية فكرها وعالمية ثورتها وعكست مسؤولية نظامها في ما سمي بمشروع تصدير الثورة....ومعاداة الامبريالية الأمريكية بقيادة الولايات المتحدة التي حملتها مسؤولية استبداد حكم الشاه للشعب الإيراني وإفشالها ثورة مصدق في الخمسينات..واستغلالها لثروات إيران النفطية في عهد الشاه لتمويل مشاريعها التوسعية الإقليمية، ولم تمض سنة على الثورة إلا ودخلت إيران في حرب ضروس مع العراق استمرت ثمانية أعوام في ما كان تطبيقاً عملياً لمبدأ تصدير الثورة بمستوى العنف الذي تفاعل من قبل الثورة في داخل إيران بحجة دك أسس نظام الشاه العلماني وبناء مجتمع يقوم على النقاء الثوري، ويؤمن بسيادة قيم الإسلام كما جاء في نظرية ولاية الفقيه.

**المرحلة الثانية:** من عام 1990 وحتى عام 2002، وبدأ يتنامى فيها الدور الإيراني على الصعيدين الإقليمي والدولي نتيجة ما اعتبر في حينه أنه موقف محايد من حرب الخليج الثانية، وعلى الرغم من أنه لم يكن وارداً بالنسبة لإيران دخول الحرب إلى جانب العراق لأسباب مفهومة إلا أنه على أية حال فإن الترحيب بها وصف بحياد إيران قد انعكس عربياً في شكل استئناف للعلاقات الدبلوماسية مع كل الدول العربية على مستوى كل السفراء عدا مصر، وفي إبرام العديد من الاتفاقات التجارية مع الجمهورية الإسلامية، كما انعكس دولياً في شكل تطبيع علاقات إيران الدولية، عدا علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

بانهيار الكتلة الشيوعية انهارت معها المدرسة والفكر الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدأ أن الحل للمشكلة الاقتصادية في إيران لا ينفك عن حل معضلة المشكلة السياسية فيها فأخذ تيار الإصلاح الليبرالي يتنامى في مواجهة مقاومة شديدة من قبل التيار الديني المحافظ الذي شعر بما كان يسميه بإرهابات الثورة المضاد التي كان يمثلها التيار الإصلاحي المتنامي الذي اتهم المحافظين بمحاولة عودة عقارب الساعة إلى الوراء بإحياء فلسفة وفكر وسلوك الخيار العلماني بهدف إعاقة جهود التيار الديني في إعادة البناء بعد الحرب وحل المشكلة الاقتصادية في البلاد، وكانت إدارة رافسنجاني تميل إلى التغيير والبعد عن القوالب الإيديولوجية الجامدة لفكر وحركة الثورة والاقتراب أكثر وأكثر نحو تأسيس شرعية برجماتية للنظام تقوم على منطق الثورة خاصة بعد رحيل الإمام الخميني الذي كان حجر الزاوية ومهد الشرعية الوحيد لنظام الثورة الإسلامية في إيران.

ولم يفتح النظام في عهد رافسنجاني على الداخل فقط بل على الخارج أيضا باتباع سياسة خارجية أكثر برجماتية بعد تخلي نظام الثورة عن القوالب الإيديولوجية الدينية الجامدة التي كانت تتحكم في حركة السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية وفي مقدمتها شعار تصدير الثورة، وتحسنت علاقات إيران مع جيرانها خاصة دول الخليج العربية في هذه الفترة وكذلك الكثير من الدول الأوروبية التي وصلت العلاقات معها في بداية الثورة إلى مرحلة قطع العلاقات، إلا أن العداء للولايات المتحدة الأمريكية لم ينته وإن كانت لهجة التطرف اتجاه الولايات المتحدة في تلك الفترة قاصرة على المنتمين للتيار المحافظ

المتشدد دون أن تنعكس في الخطاب السياسي الإيراني لإدارة رافسنجاني، ولكن حتى ذلك الوقت كان التيار المحافظ على درجة كبيرة من القوة إلا أن ذلك لم يحل دون تطور حركة إصلاحية من الداخل رغم فعاليات النظام الدينية بدأها رافسنجاني وترسخت بانتخاب خاتمي والانتقال من عهد القائد الكاريزمي إلى عهد الإدارة الشعبية، فالأول مرة تواجه النخبة الدينية بتحدٍ حقيقي بإعطاء خاتمي الأولوية لقضايا المجتمع المدني، وحكم القانون.. واحترام التعددية...والحوار مع العرب.

**المرحلة الثالثة:** من عام 2003 وحتى عام 2005، وميّزها تكريس الدور الإيراني في إطار الوطن العربي بفعل احتلال العراق وعلى الصعيد الدولي بفعل احتلال أفغانستان وقد شهدت هذه المرحلة تركيز إيران على برنامجها النووي الذي قد كشف النقاب عن مساعيها لاستئناف العمل به عام 2002. ومع أن هذه القضية خلافية بامتياز في علاقات إيران الإقليمية والدولية، إلا أنها لم تصعد آنذاك إلى مستوى التلويح الأمريكي باللجوء إلى الحل العسكري أولاً؛ لأن إيران تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطاحة نظام صدام حسين بواسطة القوى الشيعية الموالية لها، وكذلك في دفع ما عرف بالعملية السياسية، وثانياً؛ لأنه لم يكن قد تبين بعد فراغ القوة في العراق إثر إطاحة حكم البعث سوف يملأ بواسطة إيران سياسياً وأمنياً، وليس فقط اقتصادياً وثقافياً.

المرحلة الرابعة: من عام 2006 إلى الآن، وميزها تعزيز النفوذ الإيراني في ساحتين عربيتين، هما الساحة اللبنانية من أثر فشل حرب إسرائيل في تموز/ يوليو 2006 على لبنان، والساحة الفلسطينية بفضل الحصار الذي ضرب على غزة منذ الفوز الانتخابي لحماس وبشكل خاص بعد الهجوم الوحشي على غزة اعتباراً من 27 كانون الأول ديسمبر 2008، فكما كان الحال في العراق أدى التخلي العربي عن دور فاعل على الساحتين إلى انفراد إيران في الساحة الأولى والتأثير العميق في الساحة الثانية، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي واللوجستي وإن كان بدرجات متفاوتة من حالة إلى أخرى وبشكل عام دخلت إيران بقوة على خط الاستقطاب العربي الحاد منذ عام 2006 حيث وقفت في المعسكر الذي ضم سوريا وحزب الله وحركة المقاومة الوطنية الفلسطينية ومؤخراً قطر في مواجهة المعسكر الذي ضم مصر والسعودية والأردن.

## مراحل العلاقات العربية الإيرانية:

ظل تاريخ علاقات إيران بالدول العربية يتأرجح بين التقارب والتنافر، وظل التعقيد حائلاً دون وصول هذه العلاقات في كثير من الأحيان إلى مستوى التحالف أو التعاون الاستراتيجي، و يرجع جزء كبير من أسباب هذا التعقيد إلى إيران نفسها، والبعض الآخر يرجع إلى الدول العربية، بالإضافة إلى ظروف أخرى أهمها تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، استثمارها للظروف والتوترات لأجل خلق نوع من عدم التقارب بين إيران والدول العربية، مصورة للدول العربية أن إيران هي المهدد الأمني في المنطقة - لا إسرائيل) مستغلة بعض الأدوار السلبية التي لعبتها إيران في السابق.

ويفسر كثير من الباحثين العرب منشأ التوتر في العلاقات الإيرانية العربية بالإصرار الإيراني على تصدير الثورة من خلال الدعم الذي قدمته إيران إلى قوى وجماعات إسلامية وخاصةً في بلدان الخليج لتحقيق ثورة مماثلة لتلك التي حصلت في إيران، وهذا الربط العربي لتوتر العلاقات الإيرانية - العربية بـ"تصدير الثورة" وإغفال البيئة الإقليمية كأساس لذلك التوتر، يقصد به تحميل إيران وحدها تلك المسؤولية، علماً بأن هذه البيئة وتحولاتها هي التي سمحت بشكل رئيسي بذلك التحول في العلاقات الإيرانية - العربية التي مرت في مراحل هي:

(1) مرحلة الحرب مع العراق وتدايعياتها - مرحلة التوتر (1980 - 1988).

(2) مرحلة احتلال الكويت ومؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات العربية الإسرائيلية - مرحلة التهدئة (1991 - 1996).

(3) مرحلة التعثر في عملية التسوية وبدء الانتفاضة في فلسطين عام 2000م - مرحلة الاستقرار (1996 - 2000).

(4) مرحلة ما بعد احتلال العراق (2003 - 2010) استمرار التعاون والاستقرار رغم المخاوف والتنافس.

ففي المرحلة الأولى: من العلاقات العربية - الإيرانية حملت القرارات الأولى للثورة، روح العداء لإسرائيل، وتبنيها لقضية فلسطين وبخطوة رمزية حلت سفارة الأخيرة مكان السفارة الإسرائيلية، إلا إن السياسة الإيرانية الجديدة لم تلق ترحيب من الأنظمة العربية الحاكمة باستثناء سوريا، وفي عام 1980 أعلن صدام حسين حربه على الجمهورية الفتية مدفوعاً من الغرب، لتكون الحرب الأطول في تاريخ الحروب الحديثة، إذ استنزفت موارد البلدين، عدا الخسائر البشرية الكبيرة، وتميّز الموقف العربي في ذلك بالجمود اتجاه إيران، ماعدا القيادة السورية التي أدركت أهمية التغيير الإيراني فبادرت إلى تعميق العلاقات على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي ما بعد شكّل دعم المقاومة في وجه الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من لبنان، نقطة التقاء قوية بين الطرفين.

ومنذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، عمدت إيران للتعبئة الإعلامية لشيعة دول الخليج للتمرد على أوضاعهم، خاصة أن الشيعة شكلوا 75% من سكان البحرين، و30-40% من سكان الكويت، و30% من سكان المنطقة الشرقية بالسعودية، وقدمت إيران تأييداً معنوياً وإعلامياً لتظاهرات الشيعة بالسعودية في إقليم الإحساء عام 1979 و1980م، واتهم الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي الإيرانيين بأنهم إرهابيو الخليج، كما تفجر العنف بين الحجاج الإيرانيين الموالين للخميني من جهة، ورجال الدين السعوديين وأنصارهم من جهة أخرى، مما أدى إلى مصرع عشرات الحجاج في موسم الحج 1987م، وواصلت إيران دعم منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية المعارضة للحكم العسكري، والتي تبنت عمليات تفجير مكة في موسم الحج لعام 1989م.

وفي المرحلة الثانية: من العلاقات العربية - الإيرانية أدت أحداث الاجتياح العراقي للكويت تحولاً في موقف دول مجلس التعاون الخليجي نحو إيران، خاصة الدولتين اللتين وقفتا بقوة ووضوح إلى جانب العراق في حربه مع إيران، خاصة في العامين الأخيرين من تلك الحرب: السعودية والكويت، فبسبب حرب الناقلات، وجدت الكويت والسعودية نفسيهما طرفين في تلك الحرب، وكان قطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران مؤشراً في تردي العلاقات بين البلدين، وهذه العلاقات الصراعية تأثرت بظروف حرب الخليج الثانية، ووجدت دول المجلس أنها مضطرة لفتح صفحة جديدة من العلاقات التعاونية لموازنة الخطر العراقي أو على الأقل لتحديد الخطر الإيراني، والحيلولة



دون تحالف عراقي - إيراني في مقدوره أن يقلب معادلة التوازنات في المنطقة، كما أن الحرص الإيراني على اتخاذ موقف محايد من الحرب ورفض الإغراءات العراقية ساهم بدرجة كبيرة في إنجاح هذا التوجه.

وقد ساهمت العديد من القضايا الخلافية في زيادة التوتر بين إيران ومجلس التعاون الخليجي بعد ذلك، منها اتهام البحرين والسعودية لإيران بالتورط في الاضطرابات السياسية في البحرين ابتداءً من عام 1994، واتجاه إيران في أغسطس 1992 لفرض سيادتها الكاملة على جزر أبو موسى بما يتعارض مع اتفاق عام 1971 بين إيران وإمارة الشارقة، مما دفع الإمارات يساندها مجلس التعاون إلى مطالبة إيران بإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتأكيد التزامها بمذكرة التفاهم لعام 1971 بشأن جزيرة أبو موسى وعدم التدخل بأية طريقة وفي أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم، وامتدت هذه التوترات إلى مسألة الحج بين إيران والسعودية، ابتداءً من موسم الحج عام 1994 بعد أن شهد عام 1993 تفاهماً مشتركاً بين البلدين، إذ عادت السعودية إلى تخفيض العدد المحدد لإيران، وهو 55 ألف حاج وفق الحصّة المقررة في اتفاق منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد أن كانت تسمح لإيران، ابتداءً من موسم حج عام 1990 بضعف العدد، كما عادت السعودية لحظر أي نشاط سياسي للحجاج الإيرانيين، مما زاد من توتر العلاقات، ودفع الجناح المتشدد في السلطة إلى عرقلة مساعي التقارب الإيراني التي كان يسعى لها الرئيس الأسبق رافسنجاني.

وفي المرحلة الثالثة: من العلاقات العربية الإيرانية جاءت أحداث التسعينات المتمثلة في تعثر العملية السلمية خاصة مع تولي "نتنياهو" للسلطة في عام 1996 وصولاً إلى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في مايو 2000 ليؤكد مرة أخرى وبشكل واضح على طرح خيار المقاومة مقابل خيار الحل السلمي المطروح لتؤكد إيران بقوة على سلامة موقفها وأهمية خيار المقاومة، ومن خلال الحدث 2000 يتضح بقوة طبيعة الموقف الإيراني فيما يخص فلسطين وذلك من خلال متابعة ورصد موقف إيران من انتفاضة الأقصى سواء بشأن النفوذ الذي طرحته إيران لحل القضية أو بشأن الدور الذي مارسته شعبياً ورسمياً كذلك التصريحات والتحركات التي قام بها المسؤولون الإيرانيون اتجاه الرؤية الإيرانية للقضية الفلسطينية خلال عام 2000.

وكما تبين أن "بنيامين نتنياهو" غير مكترث بكل العملية السلمية وغير مستعد لتنفيذ الاتفاقات التي وقعت في أوسلو مع الفلسطينيين (اتفاقية أوسلو عام 1993)، وأن الولايات المتحدة الأميركية لا تمارس ضغوطاً على إسرائيل من أجل تنفيذ تلك الاتفاقات في الوقت الذي يستمر فيه حصار العراق، وفي الوقت الذي أيدت فيه واشنطن ودعمت اتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي في العام 1996 الذي استفز العرب وإيران معا واعتبروه تهديداً لأمنهم القومي، في هذه البيئة الإقليمية، وفي هذا المناخ من التشدد الإسرائيلي والانحياز الأمريكي له، تضاربت المواقف العربية الإيرانية (قبل وصول الرئيس خاتمي للسلطة)، كما أدى التراجع الحاد في أسعار النفط عامي 1994 - 1996

إلى دق ناقوس الخطر المشترك في كل من إيران ودول الخليج العربية، التي بدأت تعيش  
معا أزمات اقتصادية وتضخم لم يسبق له مثيل منذ عشرين سنة.

ومثل انتخاب خاتمي رئيساً جديداً لإيران عام 1997 تطوراً جديداً في منحى  
السياسة الخارجية الإقليمية لإيران، فهناً زعماء الدول العربية بالفوز الساحق للرئيس  
خاتمي في الانتخابات، وعبروا في رسائل متفرقة عن أملهم في نمو العلاقات الثنائية بين  
بلدانهم وإيران مستقبلاً، وبعد أيام قليلة فقط من الانتخابات في إيران درس وزراء  
خارجية بلدان المنطقة في اجتماع في الرياض نتائج الانتخابات وأعربوا في أن يكون الرئيس  
الإيراني الجديد رائداً لتحسين العلاقات الثنائية، ورحبت هذه البلدان بحرارة بسياسة  
الانفراج وبناء الثقة للإدارة الجديدة في إيران ورأت فيها خطوة باتجاه تمتين العلاقات  
الثنائية.

وفي المرحلة الرابعة: من العلاقات العربية - الإيرانية تأتي جولة الرئيس الإيراني  
محمد خاتمي التي زار فيها الجزائر والسودان وعمان وسوريا في مطلع أكتوبر 2004 في  
إطار الانفتاح الإيراني على العالم العربي، والذي بدأ منذ صعود القوى الإصلاحية بقيادة  
الرئيس محمد خاتمي إلى سدة الحكم في الثالث من أغسطس عام 1997، كما أن هذه  
الجولة تأتي أيضاً استكمالاً لجولة عربية سابقة زار فيها لبنان وسوريا واليمن والبحرين في  
النصف الثاني من مايو 2003 وتعكس هذه الزيارات ملامح الدور الإقليمي الذي تسعى  
طهران للقيام به خاصةً بعد سقوط نظام صدام حسين وانكسار قوة العراق العسكرية،  
كما سمح للنظام الإيراني بالتمتع بهامش واسع من حرية الحركة في المنطقة، وثمة دلالة  
مهمة عكستها جولة خاتمي العربية، هي الرغبة الإيرانية بانتهاج سياسة الانفتاح

على العالم العربي، ومن ناحية أخرى هدفت الجولة بالأساس إلى التخفيف من حدة التهديدات الأمريكية - الإسرائيلية ضد إيران والتي تزايدت منذ سقوط العراق من خلال محور عربي إيراني يؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى داخل المنطقة التي تعيش في حالة من الفوضى الشديدة منذ الغزو الأمريكي للعراق إلى الحد الذي أصبحت كل الأنظمة تشكل خطراً على الأمن القومي لإسرائيل، كما أصبحت المصالح الأمريكية هدفاً مباشراً.

ولقد ساعد على التقارب العربي - الإيراني، التحولات والتهديدات التي أحاطت بالعرب والإيرانيين من تعثر التسوية إلى اندلاع الانتفاضة عام 2000 إلى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وما ساعد على هذا التقارب وجعله أكثر استقراراً، أن إيران باتت على استعداد للتعاون مع النظم العربية في إطار تفهم الخلاف، وفي إطار تبادل المصالح قبل الأولويات الإيديولوجية وبات العرب في الوقت نفسه ينظرون إلى إيران كقوة يجب التعاون معها، ولا يمكن تهميشها أو تجاهل دورها.

وفي عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد، الذي يعطي الأولوية للتحالف مع القوى الدولية الصديقة، ومقدمتها الدول العربية والإسلامية، أخذت إيران تحرص على تدعيم على علاقاتها مع الدول العربية الخليجية، خاصة مع تفاقم أزمة الملف النووي الإيراني مع الولايات المتحدة. لكن من ناحية أخرى كان تزايد النفوذ الإيراني على في العراق أثره السلبي على العلاقات مع الدول العربية الخليجية، خاصة المملكة العربية السعودية التي وجهت انتقادات حادة على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، للسياسة الأمريكية في العراق التي أدت إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق.

## مصادر الصراع في العلاقات العربية الإيرانية:

هناك عدد من القضايا التي تشكل مصدر صراع في العلاقات العربية الإيرانية

أهمها ما يلي:

### أولاً- أمن الخليج:

في إحدى لحظاته الحماسية (قال الإمام آية الله الخميني رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية: "إن بإمكاننا أن نحول الخليج إلى كرة من النيران إن جراً أحد على المساس بنا")، وسواء وضع هذا التهديد موضع التنفيذ أم لا، فإن أصوات مدعية الخميني لم تترك أصداً منذرة بالسوء في أي مكان أكثر مما تركت في الخليج، ولقد أتت السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الخليج في عهد رافسنجاني محملة بازدواجية واضحة، فمن ناحية عمدت إيران إلى تهدئة بعض القضايا المثارة في علاقاتها بتلك الدول وغذتها بأسباب التصعيد، ولذلك فقد تراوحت العلاقات الإيرانية مع الدول الخليجية مابين المد والجزر.

وقد أثبتت تجربة حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران (1980-1988) إن العالم يمكن أن يتعرض لخسائر فادحة في حال تعرض أمن الخليج للخطر، وعندما تصاعدت وتيرة النزاعات بين الولايات المتحدة وإيران في يونيو 2008، على خلفية الوضع في العراق والاستفزازات العسكرية الإيرانية في الخليج، فإن أسعار النفط في السوق العالمية قفزت إلى أكثر من 140 دولار للبرميل، خاصةً بعد تصريحات محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري

الإيراني، بأن بلاده سترد على أي هجوم بإغلاق ممرات تجارة النفط الدولية عبر الخليج العربي، وكانت الحرب بين العراق وإيران في ثمانينات القرن الماضي قد سجلت عمليات عسكرية متنوعة لتعطيل الملاحة في الخليج، منها حرب الناقلات التي وصلت ذروتها في عام 1984، إذ اضطرت دول - مثل الكويت - إلى رفع العلم الروسي على ناقلاتها لتجنب عمليات القصف الجوي لهذه الناقلات، وكذلك استئجار ناقلات نفط أمريكية للغرض نفسه، واستعمل الطرفان المتحاربان (إيران، والعراق) كل الطرق الممكنة لتدمير التجارة البحرية للطرف الآخر، إضافة إلى الأطراف الأخرى الحليفة للعدو، إذ لم تسلم السفن الكويتية والسعودية والإماراتية من عمليات الهجوم والاعتداءات التي شملت القصف الجوي وزرع الألغام البحرية واعتراض السفن والناقلات في البحر، إضافة لإعمال القرصنة.

ويتضح الصراع على قضية أمن الخليج بين إيران والدول الخليجية العربية من خلال طرح كل طرف رؤية خاصة به، وتتمثل هذه الرؤى بما يلي:

### الرؤية الإيرانية لأمن الخليج:

مما لا شك فيه أن جغرافية إيران وسكانها يعطيانها موقعاً مهماً وعمقاً إستراتيجياً طبيعياً في الخليج، وبالتالي تتحدد الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ضرورة إنهاء الوجود الأجنبي في المنطقة انطلاقاً من قناعتها بأن الخليج ممر محلي وليس دولياً، ومن ثم تضع مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية على كاهل الدول المطلة على ضفتيه، ولا خلاف في هذا الأمر بين الإصلاحيين والمحافظين،

إلا أنه بعد حرب العراق واجهت إيران مأزقاً جديداً إذ اكتمل الطوق الأمريكي حولها في أفغانستان والعراق، وهو ما دفع إيران إلى انتهاج عدة آليات لضمان دور فاعل لها في أمن الخليج، أولها: محاولة ممارسة نفوذ لدى شيعة العراق وذلك كمحاولة لإيجاد أوراق تفاوضية في علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة وثانيها: تطوير قدراتها النووية خاصة بعد تصنيف واشنطن لطهران ضمن محور الشر إلى جانب كوريا والعراق مع وجود تيار في الإدارة الأمريكية يدعو لتغيير النظام الإيراني.

### الرؤية الخليجية لأمن الخليج:

انطلاقاً من التوترات وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقد الأخير من القرن الماضي سادت لدى دول مجلس التعاون الخليجي قناعة مؤداها أن أمن الخليج أصبح شأناً دولياً يجب المحافظة عليه بكافة الوسائل بما في ذلك اللجوء إلى القوة وذلك في ظل ترسيخ توافق دولي بأن هناك تشابكاً متيناً بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين صحة وسلامة الاقتصاد العالمي، ويؤكد هذا التصريح وزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك الصباح خلال شهر يونيو 2003 بالقول إن التواجد الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقات أمنية موقعة بين البلدين ولا علاقة له بما حدث في العراق. وفي هذا الإطار تتحدد رؤية دول مجلس التعاون لأمن المنطقة في ثلاثة بدائل:

البديل الأول: يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لاتفاقيات تم توقيعها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير الكويت 1991.

البديل الثاني: ويتمثل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج، وقد اتخذت دول المجلس خطوات جادة في هذا الشأن، ففي الرياض (ديسمبر 1993) تمت الموافقة على تشكيل اللجنة العسكرية العليا لدول المجلس، خلال قمة مسقط (ديسمبر 1990) تم إقرار خطة تطور درع الجزيرة، كما أقرت قمة الكويت (ديسمبر 1997) مشروع حزام التعاون الذي يهدف إلى ربط دول المجلس بشبكة إنذار مبكر وموحدة ومشروع اتصالات مؤقتة، وكانت الخطوة الأهم هي توقيع قادة الدول الخليجية الست في قمة المنامة (ديسمبر 2000) على اتفاقية دفاع مشترك. أما قمة مسقط (ديسمبر 2001) فقد أقرت مجلس الدفاع المشترك، ولاشك أن هذا وبالرغم من أهميته إلا أنه يبقى رهنا بالوضع السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي حيث يقترب عدد سكان العراق من إجمالي دول الخليج مجتمعة وهو ما يعني إن جهود التسليح الذاتي الخليجي لن تستطيع إحداث توازن حقيقي بين كل دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، والعراق وإيران من ناحية أخرى. وأمام البديلين السابقين تضائل الاعتماد على البديل الثالث: وهو إعلان دمشق باعتباره خياراً عربياً للحفاظ على أمن منطقة الخليج، ولكنه لا زال قائماً.



ولهذا تشعر الدول العربية ذات الاهتمام بأمن الخليج بأن السياسة الإيرانية اتجاه أمن الخليج هي بداية الهيمنة الإيرانية على الخليج في ظل غياب توازن استراتيجي عربي - خليجي - إيراني في الوقت الراهن، ومما يزيد من قوة هذا الإدراك العربي اتجاه إيران إلى تطوير قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وبينما ترى إيران أن هذه القوة هي ضمانة لأمن الخليج فإن العرب يتخوفون من النزوح العسكري والأهداف الإيديولوجية لإيران، وينعكس مجمل ذلك على العلاقات العربية - الإيرانية بشكل سلبي حيث يركز الفكر القومي العربي على أن إيران تريد كسر حلقة الأمن العربي في الخليج، ويركز الفكر الإيراني على محاولة عرب الخليج إنكار المصالح الإيرانية في الخليج.

**ثانياً- دور الشيعة في الموقف الإيراني من الدول العربية والخليجية على وجه الخصوص:**

تمثل هذه القضية إحدى العقبات الرئيسية في تطوير العلاقات الثنائية، فقد سبق وأن وضعت إيران الورقة الشيعية في حرب الخليج الأولى، ودفعت ببعض العناصر في الكويت والبحرين للقيام بأعمال شغب واضطرابات داخلية للضغط على هذه الدول نتيجة لموقفها المؤيد للعراق، وبعد حرب الخليج الثانية تزداد المخاوف من استغلال إيران هذه الورقة خاصة مع تزايد نفوذ الشيعة في العراق.

وإيران تهتم بشيعة الخليج عامة وتقدم لهم الدعم الذي يساعدهم على الاستقرار في هذه الدول والانخراط في الوظائف العامة وسلك التجارة خاصة، ونشر أفكارهم من خلال بناء المساجد والمراكز والحسينيات والمكتبات ودور النشر وبالتالي توثق ارتباطهم بإيران مما يجعلهم ورقة رابحة في يدها، الأمر الذي زاد من حدة القلق والتوجس لدى دول الخليج.

### ثالثاً- احتلال الجزر الإماراتية:

إن الجزر الإماراتية الثلاث تمثل القضية الأهم في العلاقات العربية -الإيرانية بالإضافة لكونها القضية الأعقد، وذلك لأن المتتبع لمسارها يلاحظ تشدداً إيرانياً متزايداً اتجاهها، لذا فإنه من الضروري أن تعي إيران أن حل مثل هذه المشاكل يكون بمواجهتها ومعالجتها القائمة على الإنصاف لكلا الطرفين، لأنها قضية لا تعني الإمارات فقط بل تعني كافة الدول العربية.

فالتعامل الإيراني مع دول الخليج والذي يتمثل في تحريك هذه القضية الجامدة، عبّر بوضوح عن مواقف الجمهورية الإسلامية اتجاه جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وذلك ليس لإطلالها على مضيق هرمز والذي يتدفق عبره نفط الخليج ولكن أيضاً لأنها تمثل نقاطاً لمؤاخاة سواحل العراق والسعودية وإيران.

## الموقف الإيراني

### من القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي

احتلت القضية الفلسطينية منذ اندلاع الثورة الإيرانية مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية وذلك على مستوى منظومة القيم الإيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها، وظلت القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي أقل القضايا الخارجية تأثيراً بغلبة منطق الدولة وعلى كثير من القرارات الخارجية وأكثرها ثباتاً في معالم الرؤية الإيرانية اتجاهها فقد استمرت إيران في موقفها من عدم الثقة في النهج السلمي وقدرة الاتفاقات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق مع تفضيل أسلوب المواجهة والمقاومة العسكرية وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله في لبنان وبعض الفصائل الفلسطينية أبرز دليل على ذلك.

والمتتبع للأوضاع الإيرانية منذ زمن بعيد، قبل انتصار الثورة (1979) وبعده،

يلاحظ أن موقف إيران تمثل فيما يلي:

1. قامت إيران بقطع علاقاتها مع إسرائيل مباشرة بعد انتصار الثورة، وأهدت مقر السفارة الإسرائيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتقيم أول سفارة فلسطينية في العالم.

2. إيران الآن تقدم الدعم للفلسطينيين سواء من الناحية المالية أو التدريبية أو الاقتصادية، وإنها تقدم الدعم لحركة الجهاد الإسلامي

وللجبهة الشعبية - القيادة العامة وللحكومة الفلسطينية، كما تقدم الدعم السياسي والدبلوماسي ما أمكن.

3. إيران تصر على موقفها من الحقوق الفلسطينية وترفض الاعتراف بإسرائيل، وتعتبر فلسطين أرضاً إسلامية مقدسة يقع واجب تحريرها على عاتق كل المسلمين.

كما أن الموقف الإيراني من الصراع العربي - الإسرائيلي هو قضية خلافية تقليدية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية في طهران عام 1979 غير أن التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها تفاعلات الصراع والتوازنات الإقليمية والدولية التي انعكست على مساره قللت كثيراً من حدة السياسات والمواقف الإيرانية الراضية للسلام مع تل أبيب، ومع ذلك حافظت طهران على استمرار دعمها لحزب الله في جنوب لبنان وحرصت على توثيق تحالفها مع سوريا فيما يمكن اعتباره استمرار للصراع بوسائل غير مباشرة لكنها ربما أكثر فعالية، وقد أصبح الدعم الإيراني لحزب الله وإلى حد ما العلاقة مع سوريا، أبرز النقاط المتبقية من الخلاف حول الموقف الإيراني من إسرائيل، وقد ازداد الاهتمام الأمريكي بعلاقة طهران بحزب الله بعد إحداث 11 سبتمبر، كما زاد تركيزها عليه بعد احتلال العراق.

ويمكن النظر إلى تبني إيران للقضية الفلسطينية على أنه وسيلة هامة وفعّالة للوصول إلى العالم العربي السني، فمن ناحية أولى، عن طريق وضع تحرير فلسطين كمهمة مركزية إيرانية، شدد الخميني على الرابطة الإسلامية كوسيلة

لتجاوز الخلافات العربية والخلافات السنية - الشيعية، ومن ناحية ثانية فإن هذا الالتزام بقضية فلسطين العربية/السنية. قد أفاد أيضاً في تأكيدات مصداقية اعتماد السياسة الثورية لإيران الإسلامية بالمقارنة مع تراضي الدول العربية الأكثر محافظة إزاء إسرائيل - بما في ذلك لاحقاً منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، من هنا يبدو أن صورة إيران المناصرة للفلسطينيين قد ساعدت في صوغ تحالف سورية المستمر مع إيران إضافة إلى تدخلات إيران في الساحة العربية - الإسرائيلية، بما في ذلك علاقاتها الوثيقة مع الجماعات الفلسطينية الراديكالية.

## موقف إيران من الحروب على المنطقة

### الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق:

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد أدركت النوايا الأمريكية المختلفة اتجاه العراق ومنطقة الشرق الأوسط ككل، ولذلك فإنها بدأت تدبر الموقف بما يحمي المصالح الإيرانية والأمن القومي وذلك عن طريق درء المخاطر بقدر الإمكان والسعي إلى تعظيم المكاسب كلما كان ذلك ممكناً، ولهذا سارعت إيران إلى إعلان سياستها اتجاه الأزمة العراقية - الأمريكية في 2002/9/30 فيما عرفت بسياسة الحياد النشط أو الحياد الفعال اتجاه العراق وتقوم هذه السياسة على الآتي:

- 1) معارضة القيام بعمل عسكري أمريكي ضد العراق والتأكيد على المخاطر الناجمة عن الإجراءات العسكرية الأمريكية بشأن على المنطقة كلها، ولكن في حال وقوع حرب فإن إيران ستعمل طبقاً لالتزاماتها الدولية.
- 2) التوصل مع الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية الرامية إلى حل الأزمة العراقية سلمياً حيث أكد وزير الخارجية الإيراني "كمال خرازي" في إحدى تصريحاته أن الوضع الراهن يتطلب التعددية في اتخاذ القرارات الدولية وليس الفردية مشيراً إلى أن الاختلافات في المواقف الدولية بين الولايات المتحدة وأوروبا ممثلة في فرنسا وألمانيا بشأن الأزمة

العراقية إنما يعكس إيمان أوروبا بالتعددية وليس الفردية موضحاً أهمية الدور الأوروبي الكبير للتأثير في الولايات.

(3) ويمكن ملاحظة أن إيران قد عارضت خيار الحرب الأمريكية على العراق ليس فقط إدراكاً منها بطبيعة الخطر الأمني الذي ستكون عرضة له كنتيجة لهذه الحرب، بل لاعتقادها بأن ضرب بغداد قد يكون مقدمة لضرب طهران نفسها.

ومع أن طهران نجحت في الخروج من الأزمة وتفاعلات الغزو وبدايات الاحتلال، دون التورط في استعداد الولايات المتحدة، فإن موقف طهران كان ولا يزال أقل من الحد الأدنى المطلوب لدى الإدارة الأمريكية، فمجرد السكوت وعدم مساندة النظام العراقي السابق على مواجهة الغزو لم يكن كل المطلوب من إيران أمريكياً، وكان ذلك من أسباب ممارسة واشنطن ضغوطاً مختلفة على إيران محاولة استخدام ورقة الشيعة في العراق، وهي ورقة محسوبة في رصيد الإيرانيين وليس العكس، فالنفوذ الإيراني لدى الشيعة العراقيين يعني التأثير في الشأن العراقي أكثر من التأثير به، ورغم أن الملف العراقي يعد واحداً من قضايا الضغوط الأمريكية على إيران فهو في نفس الوقت وسيلة أو أداة لضغط إيراني مقابل على الولايات المتحدة الأمريكية.

واتخذت إيران سياسة الحياد الايجابي فيما يتعلق بالاستعدادات الأمريكية لاجتياح العراق آنذاك، حيث وازن السلوك السياسي الإيراني الخارجي حيال العراق بين طرفين: المصالح الخارجية الإيرانية، والإمكانات الحقيقية لممارسة

الدور الفاعل والمؤثر في ظلّ تواجد أمريكي مكثف في المنطقة، إذ ترى إيران بأنّ ثمة فوائد عدة ممكن أن تجنيها من تغيير الحكم سواء كان من الداخل أو الخارج وتتمثل الفوائد بما يلي:

1. إيران سعيدة بالتخلص من نظام الرئيس العراقي صدام حسين كونها تعتبره نظاماً يكرّ لإيران العداء، وأدى إلى استنزاف ثروتها القومية وأضرّ بالعوامل التنموية وأضعف دورها السياسي ونفوذها الديني.
2. القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية يخدم المصالح الأمنية الإيرانية فهي تعتقد أن امتلاك العراق لوسائل الردع في ظلّ نظام حكم معاد لإيران يشكل عاملاً سلبياً مؤثراً في الاستقرار السياسي.
3. انهيار النظام السياسي في العراق يتيح لإيران فضاءً من التأثير والتفاعل الإقليمي ويعزز من الدور الإيراني، خاصة إذا ما أتيحت الفرصة للعراقيين الشيعة للمشاركة في السلطة السياسية وفق معادلة جديدة تأخذ بعين الاعتبار نسبتهم البالغة (62%) من المجتمع العراقي.
4. تتطلع إيران إلى إمكانية تحقيق علاقات وتقارب سياسي فاعل مع أفغانستان والعراق الجديد، خاصة أن إيران تُبدي صراحة مطامحها ومطامعها في ممارسة دور إقليمي خارج الأطر الحاكمة في الشرق الأوسط.



## موقف إيران من الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006

يتفق معظم الباحثين على أن الحرب الإسرائيلية على لبنان هي حرب بالوكالة، وأنها أصلاً حرب بين الولايات المتحدة وإيران، تنفذها إسرائيل ضد حزب الله، لكن ما أثار الخلافات في التحليلات، والتباينات في الرؤى والتقييمات، هو الجانب المتعلق بأسباب الحرب والطرف المسؤول عنها، حيث رأت بعض الكتابات أن عملية حزب الله في 12/يوليو/2006 لم تكن استدعاءً متعمداً للحرب، وأن حسابات إيرانية تقف وراءها بيد أن موقف إيران من الحرب أو ردود أفعالها المتغيرة بتغير تطوراتها، لا تمثل مواقف أو ردود أفعال طرف خطط وتعمد تفجير الحرب، والأهم من ذلك هو ما كشف عنه أمين عام حزب الله حسن نصرالله بعد انتهاء الحرب، عندما أعلن أنه لو كان يعلم حجم ومدى رد الفعل الإسرائيلي على عملية خطف الجنديين لما قام بها، وهذه دلالة هامة على أن الحرب لم يكن مخططاً لها من جانب حزب الله أو إيران، خاصة بعد تأكيدات مسؤولي حزب الله - المدعومة بتقارير غربية - أن واشنطن وتل أبيب كانتا تبيتان النية لشن تلك الحرب، لكن بحلول خريف 2006.

ولكن إسرائيل انتهزت فرصة اختطاف جنديها وشتت حرباً مفتوحة على لبنان، تجاوزت استهداف مقاتلي حزب الله وعتاده إلى استهداف مدنيي لبنان عمداً، ووجدت إيران نفسها في مواقف مشابهة لموقفها غداة الحرب على العراق عامي 1991 و2003 لكن مع اختلاف نسبي في ما بينهم، ويبدو الاختلاف في نقطتين أساسيتين أحدهما أن الطرف المستضعف عامي 1991 و2003 كان هو

العراق، الطرف الذي دخلت معه حرب السنوات الثماني، والجار الذي تتحسب لنفوذه الإقليمي رغم سنوات الحصار والحظر الجوي على شماله وجنوبه، وبالتالي فإنه مع ظهور بعض مظاهر التأييد الشعبي الإيراني لفكرة التدخل، إلا أنه أمكن استبعادها لقرب عهدهم بحرب الخليج الأولى، والحرص على تحييد القوة الإقليمية العراقية، أما في عام 2006 فقد كان الوضع شديد الاختلاف، فالطرف المستضعف هو امتداد الشيعة في جبل عامل، الذين كرّسوا التشيع مذهباً في إيران في القرن السادس عشر الميلادي، وكما قدّر لإيران أن ترعى تنظيمهم المنسلخ عن حركة أمل عام 1982 تحت مسمى "حركة أمل الإسلامية" والتي تحولت لاحقاً إلى حزب الله، فالعلاقة في حدها الأدنى علاقة أخذ وعطاء، وفائدة متبادلة، وفي حدها الأقصى - كما تروّج لها المصادر الإعلامية المختلفة - علاقة عضوية يلتزم فيها الحزب بأهداف الجمهورية الإسلامية، وعليه فإن فكرة التدخل لم تكن فقط مطروحة لكنها بدت مطلوبة، مع أن الشيطان الأكبر في خلفية المشهد أكثر تنسيقاً وتسليحاً عام 2006، إلا أنه في الميدان كان الطرف المعتدي هو إسرائيل صنيعة الولايات المتحدة وريببتها، وإذا كان بوسع أي دولة أن تمنع عن مواجهة القوة الأعظم في العالم لعدم التكافؤ، فإن الحرب على لبنان كانت هي السادسة التي يخوضها العرب مع إسرائيل، ومؤدى هذه زيادة أرجحية التدخل الإيراني وتعزيزها.

وتصرفت إيران في موقفها اتجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان بمنطلق الدولة وليس الثورة، وبنيت موقفها من الحرب على حسابات وطنية دقيقة للمكسب والخسارة معولة على دعمها الشامل لحزب الله قبل الحرب، ودعمها

السياسي والإعلامي له بعد الحرب وعلى انضمامها إلى جهود المساهمة في إعمار ما خربه العدو الإسرائيلي بعد الحرب، وبشكل عام هناك محورين تحركت فيها الدبلوماسية الإيرانية اتجاه الحرب على لبنان هما:

**المحور الأول:** هو أن موقف إيران سار في منحى صاعد، انتقل من رفع مسؤولية إشعال الحرب عن حزب الله باعتبار أن خطف الجنديين لم يكن يستوجب ذلك الرد الإسرائيلي المبالغ فيه، إلى البعد الإنساني في الدمار الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية، ثم اتهام إسرائيل والولايات المتحدة بتعمد شن هذه الحرب وأنها كانت معدة سلفاً.

**المحور الثاني:** هو الإشادة بالمقاومة الإسلامية، والتنديد بالعدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان من جهة، والزيارات المكوكية التي قام بها مسؤولو الجمهورية الإسلامية في كل صوب لتنسيق المواقف وحشدها من أجل المطالبة باستعجال إصدار قرار دولي لوقف إطلاق النار، من جهة أخرى.

## موقف إيران من الحرب الإسرائيلية على غزة 2008:

لم تحمل الفترة الممتدة بين النصف الثاني من عام 2009 وحتى الربع من عام 2010 أي استثناء في السياسة الخارجية الإيرانية، عما كانت عليه منذ أن وضعت حرب الثماني سنوات أوزارها ثم بشكل أوضح في أعقاب إخراج القوات العراقية من الكويت ثم غزو العراق ثم الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، لكن ما حدث هو أن بعض الأزمات الإقليمية تصاعدت حدتها اعتباراً من حزيران 2009 ووجدت إيران فرصة لإثبات وجودها وتعزيزه على مستوى الشرق الأوسط، فما كانت إيران لتترك ما حدث من أحداث أن يقع وتقف منها موقف المتفرج، فكان لابد لها من أن توجه رسالة باتخاذها موقفاً يعبر عن مصالحها، وهكذا كان عليها أن يكون موقفها واضحاً إبان العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر 2008، خاصة في ضوء رؤيتها للقضية الفلسطينية على أنها قضية كل الدول الإسلامية، ولابد من مواجهة العدو الإسرائيلي وإرجاع الأراضي الإسلامية المحتلة.

وقد برز الدور النشط لإيران إبان العدوان الإسرائيلي على غزة - الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر 2008 واستمر في كانون الثاني/يناير 2009 - من خلال تحركها على عدة محاور هي:

**أولها:** تقديم العون لأهل غزة بإرسال سفينة تحمل مساعدات لهم إبان العدوان وإبداء الاستعداد لإقامة مستشفى ميداني قريب من غزة لمعالجة المصابين، وهذا بالطبع غير الدعم اللوجستي والمادي للمقاومة.

ثانيهما: إطلاق حملة دبلوماسية وإعلامية للمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار ورفع الحصار عن سكان القطاع، انخرط فيه رئيس الجمهورية نجاد ووزير خارجيته "متقي" ورئيس مجلس الشورى الإسلامي "لاريجاني" وحمل لواءها عدد من أبرز الصحف المحافظة: كيهان وجمهوري إسلامي.

ثالثهما: تنظيم المؤتمرات نصرة للقضية الفلسطينية في شهري آذار ومارس 2009 و2010 إضافة إلى مؤتمر القدس الذي عقد كالعادة في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان.

رابعهما: التشاور المستمر مع أركان محور الممانعة في سياقات مختلفة، منها مؤتمر الدوحة الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2009، ومنها استقبال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل مرات عديدة في طهران والتشاور معه ومع الأمين العام لحركة الجهاد "رمضان شلح" في دمشق، وصولاً إلى التباحث مع الرئيس بشار الأسد والسيد حسن نصر الله في العاصمة السورية، وقد جاء اللقاء الأخير رداً على طلب وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" من الرئيس السوري فك ارتباطه مع إيران.

## العلاقة بين إيران وسوريا:

يبدو أن سقوط الشاه في كانون الثاني عام 1979 قد مهد الطريق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سورية وإيران ومنظمة التحرير الفلسطينية وأطرافاً راديكالية أخرى في المنطقة مثل ليبيا واليمن الجنوبي، وبالنسبة للسوريين فقد كان توقيت الثورة الإيرانية الأكثر ملائمة. فقد تفاقم إحساس سورية بالعزلة وكونها عرضة للخطر الاستراتيجي بشكل متزايد نتيجة لتخلي مصر عن الصراع ضد إسرائيل وتوقيعها على اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، كما أن فشل أي تحرك حقيقي باتجاه تقارب سوري - عراقي، وتصاعد التوتر مع العراق بعد محاولة الانقلاب المدعوم من سورية في العراق في شهر تموز من ذاك العام، قد وضع حداً للتفكير بأي تجمع عربي جديد من شأنه أن يصلح الخلل القائم في ميزان القوى لصالح إسرائيل، كانت سورية قلقة أيضاً من كون مصر قد أصبحت في المعسكر المؤيد للغرب ومن أنها قد تجر في أعقابها أطرافاً عربية أساسية أخرى بما في ذلك الأردن، مما يؤدي إلى زيادة عزلتها وإضعاف موقفها إزاء إسرائيل.

وبالنسبة لإيران، فقد تحولت مع الثورة الإسلامية من حليف لإسرائيل إلى مناصرة للقضية العربية، الأمر الذي فتح المجال أمام تحالف قوي - وإن كان شاذاً - بينها وبين سوريا، بعبارة أخرى، إنه تحالف بين النظام الثوري العربي في سوريا والنخبة الميثوقراطية الحاكمة في إيران، ومن هذا المنطلق ساندت سوريا إيران في حربها ضد العراق وذلك بإيقاف ضخ البترول العراقي عبر الأراضي

السورية، وبالتالي إضعاف قدرة العراق على تحويل الحرب، كما شكلت تهديداً لحدود العراق الغربية ومدت إيران الأكراد العراقيين بالسلاح، باختصار أصبحت سوريا مصدر تهديد عسكري للعراق، كما حالت من الناحية الدبلوماسية دون تعبئة العالم العربي مع العراق في مواجهة إيران، بالإضافة إلى عداء سوريا التقليدي للنظام العراقي، فقد أدت سياستها الموالية لإيران إلى تزايد الاستياء من تحويل العراق للطاقت العربية من الصراع العربي - الإسرائيلي والعمل على تحييد هذا الأخير على الساحة العربية، ونجحت طهران في استغلال المحور العسكري السوري - الإيراني في الضغط على السعودية ودول الخليج الأخرى بغية احترام المصالح السورية.

وتنطلق رؤية إيران لعلاقاتها مع سوريا من أمرين، أولهما: قناعة إيران بأن الرؤية الأمريكية للمنطقة لا يمكن أن تجد طريقها إلى الواقع ما دامت هناك مناوأة إيرانية - سورية، ومن ناحية أخرى تدرك إيران أن تحالفها مع سوريا بالإضافة إلى الجماعات الفلسطينية وحزب الله يشكل جبهة موحدة ضد السياسات الإسرائيلية في المنطقة التي تدعمها بالطبع الولايات المتحدة، وهذا الإدراك له ما يؤيده في الواقع إذا ما أخذنا في الاعتبار القدرات العسكرية الإيرانية، مضاف إليها التسلح السوري، أما المنطلق الثاني للتقارب بين الدولتين، فهو وجود ما يشبه إجماعاً دولياً على عزلهما، إذ تضائل الدعم الأوروبي لكل منهما، ويؤكد ذلك الدعم الأوروبي الكامل للقرارات الخاصة بسوريا ولبنان، وذلك ضمن توجه جديد للسياسات الأوروبية يقضي بدعم السياسة الأمريكية في المنطقة عموماً مقابل سماح الولايات المتحدة للدول

الأوروبية بالعودة إلى مناطق النفوذ التقليدية، فضلاً عن تطابق وجهات النظر بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن الملف النووي الإيراني، والذي بلغ ذروته بتقديم الدول الأوروبية مشروع قرار للوكالة الدولية بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وهو ما تحقق بالفعل.

إن رؤية سورية وإيران لأهمية الدور الأمريكي في المنطقة قد يكون مقررًا هاماً لعلاقاتهما التالية لتسوية العربية الإسرائيلية: إذ أن علاقات سورية مع إيران قد تزيد الشكوك الغربية بسورية، لكن هذه العلاقات تفيد أيضاً في رفع الاهتمام الأمريكي والغربي بدور سورية كملطف ممكن للسياسة الخارجية الإيرانية وكقناة غير مباشرة محتملة مع إيران، وتشكل هذه الرؤية جزئياً، عن طريق الدور الذي لعبته سورية تماماً إثناء أزمات الرهائن المختلفة في لبنان وهو مشابه لنوع الدور الذي لعبته سورية لبعض الوقت بين إيران والأقطار العربية الأخرى، خاصة دول الخليج. وعلى نحو مشابه، فإن مصلحة إيران بالصلة السورية يمكن رؤيتها كعامل لمصلحتها في الحفاظ على القنوات الرسمية للاتصال مع الولايات المتحدة وما يتمتع به السوريون من إمكانية التعويل عليهم نسبياً في هذا الخصوص بالمقارنة مع القنوات الممكنة الأخرى من وجهة النظر الإيرانية.

وعلى مستوى العلاقة مع إيران ترى سوريا أن الانقسام الذي بدأ عربياً قد دفعها إلى المزيد من الارتباط بإيران، فتحوّلت العلاقة الوثيقة التي قامت بين الدولتين منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية إلى علاقة خاصة جداً، غادرت



سوريا في ظلّها موقعها من منظمة النظام العربي، وكرست التباعد الذي فصلها عن شريكها في هذه المنطقة مصر والسعودية، وعلى الرغم من حدوث توترات عرضية في العلاقات السورية - الإيرانية، خاصة نتيجة دعم سوريا لحكومة مركزية قوية في العراق، علاوة على مشاركتها في مؤتمر السلام الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية في "أنا بوليس" عام 2007، إلا أن كلا من دمشق وطهران قللتا خلافاتهما العلنية ومن ثم أكد المسؤولون السوريون - على غير العادة - أن القطيعة بين البلدين ليست موضوع نقاش في المباحثات غير المباشرة مع إسرائيل، وأن حبل المودة لن ينقطع، فطهران حليف يعتمد عليه وعلى درجة كبيرة من الأهمية لدمشق، ولا يمكن المتاجرة بالعلاقة بين البلدين بين عشية وضحاها للوفاء بالمطالب الأمريكية أو الإسرائيلية.

وإن إدراك إيران للأهمية الإستراتيجية البالغة لتعزيز تعاونها مع سوريا يتبن من خلال اتفاق الطرفين على اتفاقية دفاع مشترك بين طهران ودمشق، على الرغم من أن هذا التحالف بدأ تكتيكياً وليس ميثاقاً إستراتيجياً، والآخر هو البعد التجاري، حيث وقعت إيران وسوريا في فبراير 2006 اتفاقية اقتصادية وتجارية كبيرة من بينها اتفاقية تعاون في مجال الغاز والنفط واتفاقات أخرى في مجال الطرق والربط الكهربائي بين سوريا وإيران عبر العراق

وتتجه العلاقات الإيرانية - السورية إلى مزيد من التطور، وتبدو الدولتان حريصتين على توجيه إشارات إلى الخارج بأن تحالفهما الإستراتيجي لن يطرأ عليه أي تغيير في ظل التطورات المتصارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط،

وقد تأكد ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران في 19 أغسطس 2009 لتهنئة الرئيس أحمدى نجاد بفوزه بفترة رئاسية ثانية، إذ شدد الرئيسان على العلاقات المتينة التي تجمع البلدين في سوريا وإيران وآليات توطيد العلاقات فيما بينهما.



## الفصل الثالث

التوجهات الإيرانية

في المنطقة العربية



نصير

أحمد ياسين

نويير

@Ahmedyassin90

## الفصل الثالث

### التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية

#### الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية:

#### الموقع والطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج

يعتبر الخليج العربي أحد بحار المحيط الهندي الذي يمتد من مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط عرض 26 شمالاً وخط طول 56 شرقاً إلى شط العرب في الشمال الغربي عند خط عرض 30 شمالاً وخط طول 48 شرقاً، وتمتد مياهه من مضيق هرمز الحيوي إلى شط العرب إلى حوالي 615 ميلاً، أما عرضه فيتراوح بين 21 ميلاً إلى حوالي 22 ميلاً داخل المضيق وعمقه لا يتجاوز 40 متراً، وتوجد أعماق أجزائه كلما اتجهنا نحو مدخله عند التقائه بخليج عمان ويبلغ طول الساحل الغربي 1800 كيلو متر تقريباً، أما الساحل الإيراني فيبلغ 1200 كيلو متر، ويطل على سواحل الخليج سبعة أقطار عربية هي: العراق، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية، ودولة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة قطر، أما الساحل الشرقي فتطل عليه جمهورية إيران الإسلامية.

يمتد الخليج العربي من بحر عمان فخليج عمان، وتمر مياهه عبر مضيق هرمز إلى شط العرب في أقصى الشمال، لينتهي عند حدود إيران والكويت والعراق، ويبلغ طول الخليج عند حده الأقصى نحو 1989 كيلو متر، في حين يصل اتساعه عند أقصى نقطة إلى نحو 56 كيلو متر، ويضيق في بعض النقاط ليلبلغ اتساعه نحو 35 كيلو متراً فقط، ويعتبر الخليج العربي بذلك المنفذ البحري الوحيد لصادرات النفط من الدول المطلة عليه إلى المحيطات المفتوحة وتتشاطاً سواحل ثماني دول هي دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى العراق وإيران، وتشرف سبع دول عربية على السواحل الغربية للخليج قمة الشمالي عند شط العرب، في حين تتفرد إيران بالإشراف على سواحلها الشرقية، وتشارك إدارة شط العرب طبقاً لاتفاقية الجزائر 1975 بين شاه إيران وصدام حسين.

وكما يتميز الخليج العربي باعتباره ممراً مائياً هام خالي من العقبات الملاحية، ويتميز أيضاً بكثرة الجزر المنتشرة فيه التي يصل عددها إلى (126) جزيرة تتحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي وحتى شمال الخليج العربي، كما يشمل هذا الخليج منطقة التقاء لطرق المواصلات بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويؤلف ما يمكن تسميته بالحدود الشرقية للوطن العربي، إلى جانب سيطرته كمر مائي على أهم المضائق الدولية التي تتحكم في نقل النفط عبر مضيق هرمز الذي يرتبط بخليج عدن ثم ببحر العرب الذي يلتقي بالمحيط الهندي شرقاً، وبالبحر الأحمر غرباً عن طريق باب المندب.

## الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي:

تنبع أهمية الخليج العربي الإستراتيجية من كونه واحداً من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط الممتدة بين القارات الثلاث: آسيا، وأوروبا، وإفريقيا، وهو أيضاً ممر مهم بين الدول الآسيوية الشرقية وتلك الواقعة في العالم العربي، ولقد برزت أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال هذا القرن، بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى بعضها إستراتيجي والآخر اقتصادي، وإذا كانت الإستراتيجية قد تأكدت في محاولة الاستعمار المتكررة، الحديثة والمعاصرة لربط أقطار هذه المنطقة بسياسته فإن الأغراض الاقتصادية المتعاضمة الأهمية قد برزت عقب اكتشاف المنابع الغزيرة للنفط الذي أصبح العالم المتقدم بحاجة ماسة إليه باعتباره أهم مصادر تنوع الطاقة المتوفرة بأقل التكاليف..

و يمكن اختصار الأبعاد التي تقوم عليها الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج بما

يلي:

- أ. الموقع الجيوسياسي: الذي يشغله الخليج والذي يجعل منه ممراً عسكرياً وتجارياً، حافظت بريطانيا على الإمساك به منذ القرن التاسع عشر، ولأكثر من 150 عاماً (1820-1979) ليس بسبب حكمها الهند فقط، فإنها قد استمرت في منطقة الخليج حتى بعد انتهاء حكمها لشبه القارة الهندية.

لقد كان الخليج العربي على مدى التاريخ هو الجسر الذي سهل الاتصالات البشرية بين بغداد وشط العرب من جهة، وإمارات الخليج والعالم الخارجي من جهة أخرى، وقد كان ظهور الحركات الوطنية في أجزاء منه من العوامل التي جعلته يحتل مكاناً لائقاً في القضايا العربية وسياسة الشرق الأوسط، والعلاقات الدولية، ويكفي أن نذكر بهذا الخصوص أهمية هذا الدور ببعض الأحداث المهمة منها:

1. لقد تم احتلاله العراق من قبل بريطانيا مرتين عن طريق الخليج العربي، ففي عام 1914 انطلقت حملة ديلاين من الخليج لتحتل البصرة أولاً ثم لتندفع بعد ذلك نحو بغداد وبقية المناطق الشمالية منه، وفي عام 1941 انطلقت القوات البريطانية من الخليج ثانية لتحتل البصرة وتؤمن سيطرتها على قاعدة الشعبية لإنهاء الانتفاضة الوطنية التي اندلعت في أيار مايو/من ذلك العام.
2. لقد تأمنت الاحتياجات العسكرية والاقتصادية للاتحاد السوفيتي من الخليج العربي عبر إيران عام 1941؛ فغزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في حزيران/يونيو 1941 لم يوفر للولايات المتحدة الأمريكية سوى فرصة تقديم المعونة له عن طريق الخليج، نظراً لأن الاتصال بين الدولتين عبر بحر الشمال كان شبه مغلق بفضل نشاطات الغواصات الألمانية من ناحية والموانئ السوفيتية الشمالية من ناحية أخرى.
3. لم تتردد بريطانيا في استخدام أو تسخير قواعدها الجوية في منطقة الخليج العربي ضد مصر إبان العدوان الثلاثي عليها 1956.



ب. الثروة النفطية: ذلك أن منطقة الخليج تملك أكبر احتياطي للنفط دون منازع، إذ تملك دول المنطقة 64% من احتياطي النفط العالمي وتنتج 40% من الإنتاج العالمي عام 2000، وستكون المصدر الوحيد للنفط في العالم بعد الربع الأول من القرن القادم، وفي المقابل فإن دول الشمال لا تملك سوى 6% من الاحتياطي العالمي وتنتج 28% فقط من الإنتاج العالمي في حين أنها تستهلك 57% من إجمالي الإنتاج العالمي.

وبخلاف هذه الأهمية، فإن للخليج أهمية إستراتيجية وحيوية لإيران، فالخليج هو المخرج البحري الوحيد لإيران، ويبلغ طول سواحلها حوالي 1200 كم بدءاً من شط العرب وانتهاء بخليج عُمان، وهو شريان الحياة التجارية للبلاد سواء للصادرات أو الواردات، وكذلك تصدير النفط والمنتجات غير النفطية، وعلى عكس العراق والسعودية لا تملك إيران خط أنابيب للبحر الأبيض المتوسط، وهكذا تعتمد كلياً على تصدير نفطها عبر الخليج، ومن الناحية الإستراتيجية تبدي إيران اهتماماً بالغاً بالخليج لضمان المحافظة على حرية وسلامة الملاحة ولحماية منشآتها النفطية من أي أعمال تخريبية ولمنع قيام أي عمل غير ودي من حركات أو حكومات غير صديقة في الدول الخليجية، وأخيراً فإن الخليج يشكل أهمية لإيران لقربه من آبار النفط الغنية في الجنوب الغربي من البلاد ولوجود النفط في مياهه الإقليمية وفي الجرف القاري.

على أنه يمكن أن نضيف مجموعة أخرى من الأبعاد لا يمكن إغفالها ونحن نتفحص الأهمية الإستراتيجية للخليج في السياسة الغربية، وعلى وجه

الخصوص في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، آخذين بعين الاعتبار المجرى السريع الذي تتدفق فيه التطورات الدولية التي من شأنها أن تؤثر في المكانة الإستراتيجية للمنطقة من منظور غربي، ويمكن إجمال هذه الأبعاد:

1. حماية أمن إسرائيل: فقد أثبتت حرب الخليج الثانية وإطلاق العراق مجموعة من الصواريخ الباليستية على إسرائيل مدى الترابط القوي بين أمن إسرائيل والوضع القائم في الخليج.

2. تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط: أو ما يطلق عليه بالمصالحة التاريخية بين الجانب العربي والإسرائيلي تمهيداً للتعايش ونشر الديمقراطية والتنمية في المنطقة، والتصدي للتيارات الإسلامية والقومية التي يمكن أن تعطل العملية السلمية الجارية في المنطقة.

3. حفظ توازن القوى بين دول الإقليم: وعدم السماح ببروز أي من القوى الرئيسية في المنطقة من حيث القدرات العسكرية أو التكنولوجية بما يسمح لها بتهديد جيرانها.

وبالتالي إن الخليج العربي ومسألة تأمينه نتيجة لتلك الأهمية يحتل موقعاً متميزاً من اهتمامات السياسة الإيرانية وأولوياتها كحقيقة مفروضة جغرافياً وتاريخياً وثقافياً، وقد زادت الاكتشافات البترولية من تلك الأهمية، ولذلك فإن احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث تأتي في ظل هذه الأهمية الإستراتيجية المتميزة للخليج العربي عموماً، وأهمية هذه الجزر بشكل خاص، مما يصب في اتجاه تقوية المؤهلات الإيرانية وزيادة قدراتها ونفوذها في المنطقة.

## الأهمية الإستراتيجية للجزر العربية:

لكي تتضح الأهمية الجيو-استراتيجية لهذه الجزر لابد من التعريف بكل جزيرة وتحديد موقعها وخصائصها على النحو التالي:

### (1) جزيرة أبو موسى:

هي إحدى الجزر التابعة لإمارة الشارقة، تقع على بعد (94) ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز قبالة ساحل إمارة الشارقة، وتبعد عن الساحل العماني (48) كم وتبلغ مساحتها (20) كم مربع بحسب البعض، بينما أورد آخرون أن مساحتها تقدر بحوالي (30) كم وطولها (7) كم وعرضها (4.5) كم وهي أكبر الجزر التابعة لإمارة الشارقة، وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار، ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار للمياه العذبة التي تمتاز بها الجزيرة عن الجزر الأخرى، كما تنتج نحو (20.000) برميل من النفط يومياً.

يسكن الجزيرة ما بين (1000-1500) نسمة كلهم من العرب يعتمدون على الصيد والرعي، و بها معادن هامة بما فيها النفط، وشواطئها تصلح لرسو السفن لاسيما في ساحلها الشرقي.

## (2) جزيرة طنب الكبرى:

هي إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة، تقع على بعد (59) كم جنوب غربي جزيرة قشمة، وعلى بعد (78) كم شمال غربي جزيرة الحمراء، وموقعها إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى، وتبعد عنها (50) كم، وهي دائرية الشكل، ويبلغ طول قطرها حوالي (3.5) كم ومساحتها (9) كم مربع، وهي قليلة الارتفاع، وأعلى منطقة فيها تصل إلى (165) قدماً، وهي عبارة عن قبة صخرية غنية بالمعادن خاصةً التراب الأحمر، وفيها بعض المراعي، كما تتوفر فيها المياه العذبة ويسكنها حوالي (700) نسمة من العرب معظمهما من الصيادين.

## (3) جزيرة طنب الصغرى:

وتبعد هذه الجزيرة عن الساحل العربي مساحة (90) كم، وتقع على بعد (8) أميال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى، وهي على شكل مثلث ويبلغ طولها ميل واحد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وعرضها ثلاثة أرباع الميل عند نهايتها الجنوبية، وتوجد بها تلال داكنة اللون، وتقع في طرفها الشمالي، ويبلغ أقصى ارتفاعها (116) وهي غير مستغلة، وتكثر فيها الطيور البحرية.

## أهداف السياسة الإيرانية في المنطقة

إن الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تمتد في جذورها في عمق التراث السياسي والثقافي للثورة الإسلامية عام 1979م، إنها الثقافة التي قادت إلى انتصار الثورة وتحولت في ما بعد إلى ثوابت وهيكلية يمكن أن تكون نفسها مصدراً تشتق منها أهداف السياسة الخارجية للبلاد وفقاً للدستور الإيراني وأداء السياسة الخارجية، ويمكن تقسيم الأهداف الكبرى إلى ثلاثة مستويات:

1. التنمية الاقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية والسيادة الوطنية.
2. الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر والتعارض مع إسرائيل والغرب (ولاسيما أمريكا)
3. إقامة مجتمع إسلامي على أسس شيعية.

إن الهدف الأول: للجمهورية الإسلامية، أي الحفاظ على وحدة الأراضي وتأمين الحكومة الوطنية، هو عرف عالمي وهدف تنشده كل دولة وشعب... هذا الهدف يعد أمراً طبيعياً، وكل نظام سياسي يهتم بمثل هذه القضايا مهما كانت مجموعة أولوياته.

والهدف الثاني: وهو الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية، أي الدفاع عن مصالح خمس سكان الكرة الأرضية، هو أمر عملي، لكنه يستلزم إمكانيات

وقوة وقدرات استثنائية أكثر تعقيداً، ويتصف بأن فيه تباينات بل وجود تناقضات جادة بين الدول والأقوام المختلفة.

**والهدف الثالث:** رغم كونه داخلياً في ظاهره، لكنه ونظراً إلى الهدف الثاني للسياسة الخارجية، ستكون له آثاراً على الصعيد الخارجي، ذلك أن إيجاد نظام إسلامي في إيران يضيف طابعاً خاصاً على نوعية التعامل الإيراني مع المحيط الخارجي، مما قد يخلق تضاداً مع العالم الذي ينظر إلى الدين على أنه خيار فردي، وكذلك الدول التي يقطنها المسلمون وتحكمها أنظمة ملكية وتدار شؤونها بالقوة.

ويعتقد جواد لاريجاني أن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية لا تخرج عن أمرين:

❖ تصدير الثورة.

❖ تأمين الاحتياجات الداخلية لأُم القرى (أي تلبية الاحتياجات الإيرانية).

بينما يرى الدكتور جواد منصور أن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية هي:

(1) إقامة علاقات مع جميع الدول.

(2) تنمية هذه العلاقات.

(3) تدعيم هذه العلاقات.

4) العمل على إيجاد الوحدة بين الأمم الإسلامية في العالم.

5) حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها.

6) الدعوة للإسلام وفضح ماهية الاستكبار العالمي.

7) الدفاع عن أراضي المسلمين ومصالحهم.

وشهدت إيران تحولاً في سياستها الخارجية منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979م، ومع ذلك فقد ظلّ هاجس الهيمنة والنفوذ في المنطقة هو المسيطر على تلك السياسات بالرغم من تقارب العلاقات الإيرانية - العربية في بعض مراحلها إلا أنها لا تزال قائمة على الشك والتوجس نتيجة للآثار المباشرة للسياسات الإيرانية التي انعكست على أمن الخليج ودول المنطقة في ظل إصرارها على أن تصبح القوة المهيمنة على المنطقة من خلال تطوير قدراتها النووية وتدخلها المباشر في شؤون بعض الدول العربية ودعمها للحركات الراديكالية.

ومن هنا يمكننا الاستنتاج أن السياسة الإيرانية في المنطقة العربية تهدف إلى ما

يلي:

أولاً: التأكيد على دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية - الآسيوية والخليجية والعربية، وفي هذا الإطار تطرق الرئيس السابق رفسنجاني إلى إبراز دور إيران عندما أعلن عن مبادرته في استعداد بلاده للتوسط بين أمريكا والعراق وذلك بتاريخ 3 فبراير 1991 والتي رفضتها إدارة البيت الأبيض بعدها بيوم واحد، كما أن احتجاج إيران

المكرر على إعلان دمشق يدخل في إطار هذه الإستراتيجية، خاصة وأنها قد حصلت على عدة تعهدات دولية متعددة من الولايات المتحدة على أنها سوف تشارك في الترتيبات الأمنية الإقليمية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية.

ولأجل ضمان دور إقليمي في منطقة هامة في الإستراتيجيات العالمية بسبب مواردها من الطاقة وفي غياب زمن السقف الدولي الذي يمكن أن تستظل به الطموحات الإيرانية، فقد هندس صناع القرار في إيران هرمًا من الإمكانيات والقدرات الذاتية مع وضع الاعتبارات الجغرافية والسياسية والعسكرية في بناء إستراتيجي متكامل، ويفرق المشروع الإيراني الإستراتيجي اتجاه المنطقة العربية، المترابطة لغويًا وثقافيًا ودينيًا وتاريخيًا وحضاريًا، بين تكتيكاته في منطقة الخليج وسياساته في منطقة الشرق العربي ضمانًا لتعظيم الحضور الإيراني في كامل المنطقة.

وإيران تسعى دومًا إلى أن يكون لها دور إقليمي في منطقة الخليج العربي، لما يضيفه مثل هذا الدور من أهمية فائقة على مكانتها الدولية لذا أصبح الخليج يحتل الدائرة الأولى في اهتمامات الساسة الإيرانيين على مدى حقبة سياسية عديدة، ومنها العهد الحالي، وعندما تضيق ساحة اللعب الخليجية أمام إيران، فإنها تحاول أن تذهب شمالًا إلى الجمهوريات الإسلامية الجديدة، أو شرقًا إلى حيث أفغانستان أو باكستان أو غربًا نحو إفريقيا العربية أو الشرقية، ولكن أي حركة إيرانية في أي اتجاه من هذه الاتجاهات ما هي في واقع الحال إلا ورقة



ضاغطة وبديل مؤثر ومؤقت للعودة ثانية أو بقوة إلى ميدان الحركة الأساسية لها، ويعنى بها الخليج العربي، فقد وقفت إيران تاريخياً ضد النظام الإقليمي العربي، وهي تعمل على تقويضه، لأنه يتعارض مع مصالحها وطموحاتها، فإذا كانت إيران قد احتلت طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات، فإنها لم تكف عن ادعاءاتها الإقليمية وتسعى للقيام بدور مهيمن في الخليج العربي، ولاستعادة نفوذها ودورها الإمبراطوري، و تنصب دائرة الاهتمامات الإيرانية على الخليج العربي فهي تردد دائماً مسؤولية أمن الخليج هي مسؤولية دولة.

ثانياً: جعل إيران المرجعية الروحية للشيعة: لطالما نظرت إيران إلى نفسها باعتبارها العاصمة السياسية للشيعة في العالم لكنها لم تشكل يوماً مرجعية روحية لا خلاف عليها إذ بقيت عقدة النجف تسيطر على طموحات الإيرانيين وسلوكياتهم، يضاف إلى ذلك ما تمثله الكوفة من رمز عقائدي لكونها عاصمة الخلاص التي سيتخذها الإمام المنتظر منطلقاً بحسب المعتقد الشيعي وهذا ما يجعل المركز يبتعد عن القلب الإيراني. من هنا جاء السعي لربط حيثة المكان الروحي - النجف حالياً والكوفة عقائدياً - بالقرار السياسي لطهران.

ولذلك اعتمدت إيران منذ قيام الثورة على إيديولوجية عابرة للحدود، واعتبرت نفسها وصية على الشيعة في كل مكان، وبالتالي أصبحت قبلة الشيعة في العالم، واستطاعت توظيف الورقة الشيعية خاصة في دول الخليج العربي كلما

استدعى الأمر ذلك، الأمر الذي جعل من دعم إيران للشيعة وسياسة التشيع التي انتهجتها في المنطقة إحدى أهم القضايا التي شكلت عائقاً مع العرب، وزاد من حدة هذه المشكلة وتأثيراتها الاحتلال الأمريكي للعراق وسيطرة الشيعة على السلطة فيه، وما تقدمه إيران لهذه الطائفة من دعم ورعاية وتأثيرها الواضح في السياسة العراقية، مستغلة تقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد لاسيما بعد إحداث 11 سبتمبر 2001 وما لحق بالآخرة من إضرار جراء الأعمال التي قامت بها بعض الجماعات المحسوبة على السنة.

ثالثاً: العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لاتجاهات المخرجات السياسية، هذه الحقيقة لا يمكن إغفالها وتجاهلها عند مناقشة سياسة أي دولة مهما كانت طبيعتها وواقعها. وإيران ليست استثناء من هذه القاعدة، إذ يلعب الاقتصاد دوراً حيوياً في الحياة السياسية الإيرانية، خاصة بعد أن تعرضت إيران للحرب مع العراق التي دامت ثماني سنوات والتي جاءت بمشاكل اقتصادية من كل حد وصوب لتؤثر في الواقع السياسي بعد الحرب بشكل درامي كبير، الأمر الذي فرض على الواقع السياسي الداخلي ضرورة حدوث نقلة نوعية في السياسة الإيرانية، خاصة مع وصول خاتمي إلى السلطة وتبني دبلوماسية انفتاحية مع دول العالم، والذي قد أولى أهمية خاصة لدول الخليج وجمهورية مصر العربية وذلك لعلمه المسبق بأن مفتاح العالم العربي يقع في هذين الطرفين.

فقد تمكنت إيران من الفصل بين خلافها السياسي مع بعض الدول العربية وبين علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول، وقد تحقق هذا نتيجة مجموعة من العوامل منها العملة الإيرانية في الخارج والتغلغل الإيراني في بعض الاقتصاديات العربية وارتفاع حجم المبادلات التجارية بين إيران وعدد من الدول العربية، وليس أوضح مثال على ذلك من نموذج العلاقات الإيرانية -الإماراتية في فصلها بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي.

## التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية

### أولاً- احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث:

يعد النزاع بين دولة الإمارات العربية وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، التي احتلتها إيران بعد جلاء القوات البريطانية عام 1971 محدداً رئيسياً للعلاقات بين الدولتين وبؤرة للتوتر في المنطقة كون إيران ترفض حتى الآن مناقشة هذا الموضوع، فقد عرضت أبو ظبي على طهران إجراء مباحثات بشأن هذه القضية وقبول هذا العرض بالرفض الإيراني، ورُفض أيضاً مقترح تقدم به مجلس التعاون الخليجي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وباءت كافة المحاولات لحل المشكلة سلمياً بالفشل.

ولما كان الانطباع في دوائر عربية عديدة في بداية الثورة الإيرانية بأن طابعها الإسلامي سوف يساعد على حل بعض المشكلات الإقليمية مع جارتها العربية وبصفة خاصة مشكلة الجزر العربية المعلقة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة، بعبارة أخرى شعر العرب بأن الثورة الإسلامية أسلوب مثالي إلى مثل ذلك الإطار الإسلامي العام الذي تزول فيه خصوصية الإقليم والحدود السياسية على النحو الذي قد يساعد على التوصل إلى حلول لمثل تلك المشكلات الإقليمية، لكن الثورة الإيرانية لم تدع مجالاً للشك في إن طابعها

الإسلامي ليس مسوغاً لتغيير موقفها في قضايا تعتبرها منطوية على مصالح إيرانية وطنية حيوية، ورثت الثورة الإيرانية عن الشاه ذات الموقف من قضية الجزر العربية.

وبالرغم من موجة التفاؤل العربي التي سادت مع وصول خاتمي للرئاسة وفوز الإصلاحيين في الانتخابات التشريعية في فبراير 2000 بشأن حل قضية الجزر إلا أن القضية ازدادت تعقيداً عندما رفضت إيران التعاون مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون الخليجي عام 1999 والتي تضم كل من قطر والسعودية وعمان لبحث قضية الجزر مع إيران، وقد عكست تصريحات المسؤولين الإيرانيين طوال الأعوام السابقة كما هو معتاد ثبات الموقف الإيراني، وكان أبرز هذه التصريحات تصريح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية بأن الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية.

وبقيت الجزر العربية المحتلة رغم السياسة الإيرانية الداعية للاعتدال دون معالجة ولم تلقَ هذه القضية أي اهتمام من الحكومات الإيرانية المتعاقبة، كما لو أن هذا الاحتلال أمر واقع وأنه مكسب لإيران بل أن تلك الحكومات تبنت نفس الادعاءات التي أطلقها الشاه ومضت على نهجه في تحويل البنية السكانية والطبيعية للجزر العربية الثلاث بما يخالف ما كان متوقعاً من الثورة الإسلامية اتجاه ما ارتكبه الشاه من مظالم وعدوانه الغاشم على جيرانه، بل إنه زيادة على ذلك العدوان حولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة تلك الجزر العربية إلى معسكرات للجيش تضم المطارات والموانئ البحرية وانحصرت الردود الإيرانية على الدعوات السلمية للإمارات العربية وللأشقاء العرب وللمحبين للسلام

في العالم، بالموافقة المشروطة للتفاوض الثنائي مع الإمارات العربية باستبعاد بحث قضية الاحتلال الشاهنشاهي لجزيرتي طنّب الكبرى والصغرى، والاقتصار في التباحث على مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى فقط، تلك المذكرة التي أجهضتها التجاوزات الإيرانية المتوالية ابتداء من عملية التطهير العرقي بمقايضة سكان الجزيرة العرب ودفعهم إلى الهجرة خارج الجزيرة وانتهاء بعملية الضم الفعلي للجزيرة لتكون خاضعة للحكم الإداري الإيراني، وما القيام بمناورات عسكرية واسعة شملت الجزر العربية الثلاث وتعدت على المياه الإقليمية للإمارات العربية إلا دليل واضح أمام العالم عن سلوكيات إيران تجاه قضية الجزر العربية الثلاث.

وفيما يتعلق بالعلاقات الإماراتية وما تحتله من أهمية خاصة في علاقات إيران الخليجية في ظل الخلاف القائم بين البلدين حول الجزر (طنّب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى) فلم تشهد أي جديد أو انفراج حقيقي إذ لم يحدث تغير في الموقف الإيراني، خاصة في ظل إهدار إيران فرصة زيارة وزير الخارجية الإماراتي لتهران عام 2003، وهي الخطوة الأولى التي اعتبرها البعض مؤشراً على حسن النية الإماراتية.

## خلفية الصراع على الجزر الإماراتية الثلاث:

في أعقاب الحملة البريطانية على القواسم سنة 1819م انقسم الآخرين بدورهم إلى فرعين قواسم الساحل الغربي وقواسم ساحل إيران وجرى في سنة 1835 توزيع ملكية الجزر وتبعيتها بين الفرعين، وقد أبلغت الإدارة البريطانية بهذا التقسيم وفي رسالة بعث بها الشيخ سلطان بن صقر القاسمي إلى "الكولونيل بيلي" في عام 1864م أكد مثل هذه الوضعية بقوله: "في العام الماضي أبلغتكم بتدخل سكان دبي في موضوع جزيرة أبو موسى، وهذه الجزيرة تخصني وتتبعني جزر طنب وأبو موسى وصير بونعير من أيام أجدادي وهو أمر معروف جدا منذ زمن قديم، وصرى تتبع قواسم لنجه وهنجام تتبع السيد ثويني، وفارور تتبع المرازيق وإذا قمتم بتحريككم ستثبت لكم صحة قولي هذا".

وفي الفترة من 1819-1860 أقام البريطانيون علاقات سياسية مع حكام المنطقة عن طريق شركة الهند الشرقية انتهت هذه العلاقات باحتلال منطقة الخليج، وكانت هذه الجزر حينها تتبع الشارقة حتى بعد قيام الاحتلال بحل اتحاد الشارقة ورأس الخيمة بداية القرن العشرين. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي تتبلور وتتخذ أساليب عدة، منها توطين القبائل الإيرانية في الساحل الغربي من الخليج بدعم وتشجيع الحكومة البريطانية التي دعمت هذه الهجرات في حين أوصدت الباب أمام الرعايا العرب الراغبين في دخول المنطقة، وبدأت إيران مطالبتها لجزيرة أبو موسى عام 1887، لكن بريطانيا عبر وزيرها المفوض في طهران رددت على

إيران بالقول "إنها جزيرة عربية يحكمها شيوخ العرب الذين يرتبطون بمعاهدات خاصة مع بريطانيا وهم تحت الحماية البريطانية وهي المسؤولة عن شؤونهم الخارجية.

وفي أغسطس 1925، أرسلت السلطات الإيرانية بعثة جيولوجية على متن زورق تجاري لأخذ كيس من الأكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى لفحصه، وقد أخبر الوكيل البريطاني في الشارقة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي (حاكم الشارقة) بالأمر، فكلف الشيخ سلطان أحد رجاله للذهاب في قارب إلى الجزيرة لمنع الإيرانيين، لكنه وجد أن الباخرة الإيرانية قد غادرت إلى لنجه قبل وصوله، عندها هددت بريطانيا إيران بإرسال بارجة إلى الجزيرة للمحافظة على حق شيخ الشارقة فيها.

في مارس 1964 بدأت الأطماع الإيرانية تطل برأسها من جديد، عندما نشرت أنباء القاهرة أخباراً تفيد بأن قوات إيرانية احتلت جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة، وقامت بتأكيد حيازتها لجزيرة صيري، وعلى الرغم من نفي إيران لهذه الأنباء إلا أن التحريات قد أثبتت أن إيران أنزلت بعض جنودها في هذه الجزر أثناء المناورات الحربية المشتركة مع الأسطول الأمريكي في نطاق الحلف المركزي، ثم جلت القوات الإيرانية عن هذه الجزر بعد انتهاء المناورات، إلا أنها قد وضعت على جزيرة أبو موسى علامات إيرانية كي تدخلها في نطاق المياه الإقليمية لإيران، وكتبت على هذه العلامات "مجلس الوزراء الشاهنشاهي - مصلحة خفر السواحل و الموانئ".



وما إن أعلنت بريطانيا قرارها بالانسحاب العسكري من الخليج العربي في عام 1970، حتى بادرت إيران إلى اقتناص هذه الفرصة، إضافة إلى انقسام إمارات الخليج إلى دويلات مجزأة تحت السيطرة الاستعمارية وانشغال الدول العربية إما بمشاكلها الداخلية أو بمواجهة إسرائيل بحيث لا يمكنها فتح جبهة ثانية، وهكذا وقبل بدء الانسحاب البريطاني بيوم واحد، أي في 30 نوفمبر 1971 انقضت إيران على الجزر العربية كالوحش الكاسر لتشبع بذلك نهمها المزمّن الذي استمر نيفاً ومائة سنة، وهي تدرك تماماً أنه لن يكون ثمة أي تحرك عربي يحسب حيال ذلك، خاصة وأن العرب مازالوا ينفضون عن أنفسهم غبار نكسة 1967.

وخيمت أجواء من الغموض على المفاوضات التي جرت في نوفمبر 1971 بين ممثلين عن شاه إيران والشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، بوساطة بريطانية، وقد تمخض عن تلك المفاوضات عقد اتفاق بين الجانبين في 29 نوفمبر 1971، تضمن ألا تتخلى إيران أو الشارقة عن ادعاءاتهما في أبو موسى، ولا تعترف أي منهما بالإدعاء المضاد وعلى ذلك تمت الترتيبات التالية:

1. تصل قوات بريطانية إلى أبو موسى وتحتل أماكن متفق عليها.
2. في حدود المناطق المتفق عليها والتي تشغلها قوات إيرانية ستكون لإيران ولاية كاملة وسترفع العلم الإيراني على هذه المناطق.

3. تحتفظ الشارقة بولاية كاملة على باقي الجزيرة ويبقى علم الشارقة مرفوعاً على مركز الشرطة.

4. تقر إيران والشارقة على أن الحدود الإقليمية للشارقة هي 12 ميلاً بحرياً.

5. يتم استغلال المصادر النفطية في أبو موسى وفي قاع البحر وما تحته ضمن المياه الإقليمية لها وتقسيم العائدات النفطية مناصفة بين إيران والشارقة.

6. ستحصل الشارقة على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية سنوياً من إيران ولمدة تسع سنوات.

ولقد كان توقيع الشيخ خالد القاسمي على هذا الاتفاق خطوة بالغة الخطورة على مستقبل الجزر السياسي، ذلك أن الاتفاق يعد اعترافاً ضمناً من حاكم الشارقة بأن إيران لها حقوق في أبو موسى.

وفي مارس 1992 اندلعت أزمة الجزر مجدداً حين انتهكت السلطات الإيرانية الإسلامية اتفاقية عام 1971، وذلك باحتلالها كامل جزيرة أبو موسى وطرد سكانها العرب منها، وقد بدأت الأحداث عندما منعت هذه السلطات في أبو موسى رسو سفينة تحمل رعايا مقيمون في النصف الإماراتي للجزيرة بسبب عدم حصولهم على موافقة السلطات المحلية، وعاد الحديث حول تاريخية الجزر وحق كل من الإمارات وإيران فيها، لكن الأمر سوي بين البلدين، لكنه عاد للظهور ثانية بعد تكرار ظاهرة وصول سفينة تحمل رعايا لدول أخرى إلى

الجزيرة دون الحصول على التراخيص المتبعة، وقد أثرت هذه المرة ضجة كبيرة، شاركت فيها وسائل إعلام محلية وإقليمية ودولية، ولم يتمكن ممثلا البلدين اللذين اجتمعا في أبو ظبي في 30 ديسمبر 1992 من التوصل إلى نتيجة بسبب طرح الإماراتيين قضية جزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى، إضافة إلى أبو موسى ورفض الإيرانيين ذلك، وعلقت المباحثات وطرح وزير خارجية الإمارات الأمر خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد يوم واحد من فشل المفاوضات الثنائية.

وخلاصة القول إن إيران استكملت احتلالها لجزيرة أبو موسى، فطردت سكانها العرب منها، وبسّطت عليها سيطرتها الكاملة وطمأنت الشاه في قبره بأنها نفذت وصيته وحققت طموحاته العنصرية التوسعية، وغدا عندما تسنح الفرصة لإيران ستكون دول الخليج العربية المحطة التالية للأطماع التوسعية الإيرانية.

## الموقف العربي من احتلال الجزر الإماراتية

قبل حدوث الاحتلال اجتمع مجلس الجامعة العربية في 1971/11/13م تلبية للمذكرة المقدمة من الحكومة العراقية التي طالبت بتحالف عربي لمواجهة الأطماع الإيرانية قبل أن تتحقق، ولم يتمخض الاجتماع عن أي نتائج إيجابية، وبعد الاحتلال عقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً في 1971/12/6 وفي ختام الجلسة أصدر المجلس القرارات التالية:

- (1) التأكيد على عروبة الجزر الثلاث، أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأنها جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية وأن السيادة عليها لأصحابها العرب.
- (2) إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأرض العربية بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ويجافي ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.
- (3) تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية، وإدانتها لتنكرها لارتباطها.
- (4) إن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية الإيرانية للخطر وتجنباً لذلك، فإن المجلس يكلف الأمين العام للجامعة العربية للاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل إعادة إيران النظر في موقفها.
- (5) أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية في اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته.

### وتمثل الموقف الإماراتي تجاه هذه القضية كما يلي:

إن الإمارات ومنذ استقلالها لازالت تطالب بحل المشكلة سلمياً، انطلاقاً من رؤيتها أن الحل الأمثل لهذه القضية لن يأتي إلا عن طريق تقديم الأدلة والمستندات القانونية والحوار المشترك الذي يقوم على المنطق ويستند إلى روابط الإخوة والعقيدة المشتركة، ولم تأل الإمارات جهداً في طرح هذه المشكلة واستمرار المطالبة بحلها في كافة المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وكان آخرها طلب الإمارات إدراج نزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث في جدول أعمال مجلس الأمن الدولي لعام 2005 في إجراء وصفه مصدر رسمي إماراتي بأنه اعتيادي، إلى جانب المقترح الذي تقدم به رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في ديسمبر 2006م الذي دعا فيه إيران إلى الحوار أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية لتسوية هذا النزاع وهو ما رفضته إيران، الأمر الذي ولد قناعة لدى الإمارات بأن هذه القضية لن تحل إلا عن طريق المحكمة الدولية.

## ثانياً- التمدد الشيعي في المنطقة العربية

على الرغم من أن تعقب الدور الإيراني في دعم العناصر الشيعية أو نشر المذهب الشيعي في بلدان العالم السني، والعربي منه خاصة، ينطوي تحت هاجس ما أطلق عليه البعض الهلال الشيعي، وما سيتبعه من نفوذ سياسي إيراني مرتبط بالبعد المذهبي لمثل هذا المحور، إلا أن هذا الدور قائم فعلاً ويشكل ما يمكن اعتباره أحد المحاور التي تخضع للأغراض السياسية والقومية.

ولقد ارتبط بروز الشيعة كقوة سياسية بحركة التحول نحو الإسلام السياسي في المجتمعات العربية بعد نكسة 1967، وتراجع التيار القومي العربي، وبحدوث الثورة الإسلامية في إيران وقيام نظام إسلامي يعتمد على ولاية الفقيه، واتجاهه إلى ما يعرف بتصدير الثورة إلى المجتمعات الأخرى، بدءاً بدول الجوار العربية، خاصة بعد أن حاول النظام الإيراني الجديد أن يمدّ نطاق ولايته الدينية على الشيعة في كل أرجاء العالم الإسلامي.

ويمكننا أن نتناول التمدد الشيعي في المنطقة العربية على محورين هما: الأول: التمدد الشيعي في دول الخليج العربي، والثاني: التمدد الشيعي في بعض الدول العربية. وكما يلي:

## التمدد الشيعي في الخليج العربي:

لا توجد بيانات رسمية موثقة حول أعداد الشيعة في دول الخليج العربية، إذ تشير بعض المصادر إلى أنهم يشكلون 12% من إجمالي عدد السكان الأصليين في دول مجلس التعاون الخليجي الست، والذي يقدر بـ 32 مليون نسمة، أي أن إجمالي السكان الشيعة في هذه الدول يصل إلى ثلاثة ملايين وثمانمائة وأربعين ألف نسمة، إلا إن نسبتهم من إجمالي السكان في كل هذه الدول تختلف من دولة إلى أخرى، كما أن الشيعة في دول الخليج العربية ليسوا كتلة واحدة، سواء من حيث المرجعيات الدينية أو التوجهات السياسية، أو الأصول التاريخية، فهناك الشيعة من أصول عربية خالصة، وكذلك هناك من الشيعة من هو ذو أصول إيرانية ويطلق عليهم العجم، كما أن هناك الشيعة من أصول أسيوية خاصة من (الهند، بنغلادش، باكستان)، وهم من العمالة الوافدة للعمل في بلدان الخليج العربي.

## الشيعة في البحرين:

يلعب الشيعة في البحرين دوراً كبيراً في رسم الأحداث باعتبارهم يشكلون أغلبية السكان في هذه الدول الصغيرة، فهم يشكلون 65% من سكان البحرين، منهم 95% من الشيعة العرب بحسب بعض المصادر بينما تشير إحصائيات أخرى إلى أن سكان البحرين ينقسمون إلى ثلاثة مجموعات هي: الشيعة العرب ويشكلون 45% من مجموع السكان والسنة العرب ويمثلون 45% والإيرانيون يمثلون 8% ثلثهم من السنة البلوش والثلثان شيعة، ويرجع التواجد الإيراني فيها إلى استيلاء الفرس عليها بعد خروج البرتغال من 1602 وحتى

1773م، وبدأت المعارضة الشيعية في البحرين بتنظيم صفوفها عقب الثورة الإيرانية 1979 والتي كان لها دور كبير في هذه المعارضة، وجرت أحداث دامية بين الشيعة والسلطات البحرينية كان أشدها عام 1994م.

إن البعد السكاني في البحرين والذي يشير إلى زيادة نسبة الشيعة على السنة، وما ينه إليه البعض من مخطط لنمو هذه النسبة، وتعميق البعد العرقي لهم من خلال الحرص على طرح ثقافة تاريخية تربط بينهم وبين جذورهم الإيرانية، كل ذلك كان حجة لإدعاء بعض حكام إيران بأن البحرين إيرانية وأنها إرث فارسي، ومع أن الظروف الدولية المعاصرة لا تسمح بطرح هذا الجانب على الصعيد السياسي حتى بعد قيام ثورة الخميني، لكن ذلك لم يلغ التطلعات الإيرانية اتجاه البحرين سواء من بعد مذهبي أو بعد سياسي، فثورة الخميني، كانت عاملاً أسهم في توجيه شيعة البحرين صوب إيران، فقد تشكلت أول حركات المعارضة البحرينية في أعقاب هذه الثورة باسم "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" حركة أحرار البحرين الإسلامية في لندن، وحزب الله البحريني، واصطدم أصحاب هذه التنظيمات بالحكومة بشكل أدى إلى اعتقال وسجن العديد من هذه العناصر.

ولقد انقسم الموقف السياسي لشيعة البحرين بعد الثورة الإسلامية الإيرانية إلى تيارين، الأول: يطالب ببعض الإصلاحات لتحسين أوضاع الشيعة في البحرين، والثاني: طالب أنصاره بالإطاحة بالنظام واستبداله بنظام جمهوري وفقاً للنموذج الإيراني، وشهد عقد الثمانينات ظهور العديد من المنظمات الشيعية المعارضة في الداخل والخارج، ووصل بعضها في معارضته إلى التورط في



محاولة انقلابية أعلنت عنها الحكومة في عام 1981، وقد شهدت العلاقة بين القوى الشيعية والسلطات درجة عالية من التوتر، والتي بلغت ذروتها عام 1994، بانفجار أعمال العنف المنظم، واستمرار التوتر حتى بداية عام 1998، عندما بدأت هذه الموجه بالتراجع مع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مهام الحكم عام 1999، إذ شهدت العلاقة تحولاً جذرياً نتيجة إطلاقه المشروع الإصلاحى، الذي اتجه إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية، ودور المجتمع المدني والمرأة وصيانة وتعزيز حقوق الإنسان، والأخذ بالنظام الملكى الدستورى وبالنظام البرلمانى ذي مجلسين: الشورى بالتعيين والنواب بالانتخاب، وبرزت خلال هذه الفترة الجمعيات السياسية المعبرة عن الشيعة، أهمها، جمعية الوفاق الوطنى الإسلامية، وجمعية العمل الإسلامى، وجمعية الرابطة الإسلامية، وقد قاطعت هذه الجمعيات الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2002، ولجأت المعارضة إلى الخروج عن الإطار القانونى المنظم للعمل السياسى فى البحرين، واستخدمت فى ذلك عدة أدوات تتراوح ما بين الاعتصامات والمظاهرات والاضطرابات وعقد الندوات والمؤتمرات، واستخدام الصحافة على وجه الخصوص لتوجيه الانتقادات إلى السلطات، كما حدث انقسام بين القوى الشيعية السياسية حول استمرار المقاطعة للانتخابات عام 2006 أو المشاركة فيها.

ومع ذلك يبقى الهاجس الوطنى لدى بعض البحرينيين من إن إيران تقوم بمساعدة مجموعات شيعية لزيادة حجمها فى الاقتصاد البحرى وفى المؤسسات السياسية بشكل يجعلها أكثر قدرة على الإمساك بزمام أمور البلاد وربطها

بالإمبراطورية الشيعية المرتقبة في إيران وهو هاجس يراه البعض، والآخر لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى كونه أحد الأوراق السياسية التي تشكل بعداً في لعبة التوازن الدولي بين الأمريكيين والأوروبيين وإيران، وغيرها من القوى التي تسعى لتحقيق مصالحها من خلال المساومات والتنافس في محور من أهم محاور الاقتصاد العالمي.

### الشيعية في السعودية:

يتركز الوجود الشيعي في شرق البلاد، خاصة في مناطق (الإحساء، القطيف، الدمام، والظهران) وهم من الشيعة الإسماعيلية، وكانت تلك المناطق جزءاً مما كان يسمى ببلاد البحرين التي سيطر عليها القرامطة أواخر القرن الثالث الهجري خلال حكم العباسيين، والذين دخلوا مكة عام 317هـ - 929م وفتكوا بحجاج بيت الله الحرام وأخذوا الحجر الأسود، ثم استولوا على عُمان، وكانت نهايتهم على يد السلاجقة عام 466هـ وتشير بعض الدراسات إلى أن شيعة السعودية يشكلون حوالي 10% من إجمالي السكان في السعودية، بينما دراسات أخرى تقول أنهم يشكلون 30% من إجمالي عدد السكان الأصليين للسعودية، وأن وجودهم في هذه المنطقة جعلهم على ارتباط بالوجود الكثيف للشيعة في المناطق المجاورة كالعراق والبحرين وإيران وبقية دول الخليج العربي.

ويلاحظ أن علاقة شيعة السعودية بالدولة قد تأثرت سلباً أو إيجاباً بالأوضاع الإقليمية والتطورات الداخلية، ففي عام 1948 انفجرت مظاهرات واسعة في القطيف تطالب بالانفصال، ويرجع ذلك إلى ظهور النفط في شرق

المملكة وتعاضم أهميته الاقتصادية وفي العام التالي اكتشفت السلطات وجود جماعات ثورية تحت اسم جمعية تعليمية بالقطيف، فقامت بحل الجمعية وإلقاء القبض على زعيمها، ووقعت مصادمات بين شيعة المنطقة الشرقية والسلطات السعودية خلال الأعوام 1953، 1970، 1978، ومع اندلاع الثورة الإسلامية الشيعية في إيران، وقعت اضطرابات واسعة في المنطقة الشرقية عام 1979، استجابة لنداء الخميني لشيعة السعودية بالثورة على النظام الحاكم، واستطاع الحرس السعودي السيطرة على الموقف خلال هذه الفترة، إلا أن التوتر ظلّ سائداً بين الشيعة والدولة حتى نهاية الحرب العراقية - الإيرانية، وشهد عقد التسعينات تقارباً بين المملكة السعودية وإيران، كان له أثره الإيجابي على علاقة الشيعة بالدولة السعودية، إلا أنه وبعد الغزو الأمريكي على العراق، قام 450 مثقفاً شيعياً بالمملكة بصياغة وثيقة بعنوان "شركاء في الوطن" صورة طموحات المستقبل وضغوطات الواقع "وطالبوا في هذه الوثيقة بنبذ كافة أشكال التمييز والإقصاء التي يرون أنها تمارس ضدهم، ودعوة الحكومة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف الإدارية والسياسية العليا والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية دون قيد أو منع، ومن الملاحظ أن الحكومة السعودية اتخذت العديد من الإجراءات التي ركزت حول تنمية المنطقة الشرقية، ووصلت الميزانية المخصصة لمشاريع المنطقة الشرقية خلال عام 2006 إلى 8 مليارات ريال سعودي وقفزت إلى 16.13 مليار سعودي في عام 2007، وهو ما يعكس تركيز من الحكومة السعودية على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأبناء هذه المنطقة.

ويرى بعض المحللين الأمريكيين إن إقامة أمريكا لنظام ديمقراطي في العراق يتزعمه الشيعة يشكل مثلاً لدول المنطقة بحيث يمكن لشيعة الخليج بخاصة في السعودية أن يطالبوا بدعم أمريكي كما هو حادث في العراق يمكنهم من تحقيق مكتسبات سياسية وليست اجتماعية واقتصادية فقط، بل ويمكن للأمريكيين مساندتهم في الانفصال بالمنطقة الشرقية التي تحوي منابع النفط، ولعل ذلك يتوافق مع خطة لتقسيم المملكة طرحتها بعض الدوائر الأمريكية من قبل منذ عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ومن هنا تبرز الورقة الشيعية التي يراها البعض من أهم الأوراق السياسية في يد إيران بالشكل الذي يثير المخاوف من الهلال الشيعي أو الحزام الشيعي من خلال استعادة النجف وكربلاء لمكانتهم الدينية والمذهبية وارتباطهم بالأمريكيين.

### الشيعة في الكويت:

يشكل شيعة الكويت ما بين 20-25% من مجموع السكان الأصليين نصفهم من العرب والنصف الآخر من إيران، ومثل غيرهم من شيعة دول الخليج، فقد مثلت الثورة الإسلامية الإيرانية مهوى أفئدة الكثير منهم وقد انتقدوا حكومة الكويت بشدة لرفضها استقبال آية الله الخميني بعد خروجه من العراق قبل الثورة والذي اعتبروه في منشوراتهم حينها المرجع الأعلى للطائفة الشيعية وذلك من خلال بيان تم توزيعه سراً وبشكل محدود نظراً لما فيه من جرأة وتحدي للسلطة في الكويت، إلى جانب مطالبتهم بتغيير نظام الحكم واستبداله بنظام حكم إسلامي على غرار النموذج الإيراني بعد قيام الثورة، وقد كان للعلاقات المتوترة بين إيران والكويت بسبب تأييد الأخيرة للعراق أثناء

حربه مع إيران أثراً سلبياً على الوضع الداخلي في الكويت، حيث شهدت الفترة من 1980-1989 أعمال عنف سياسي لم تعرفها من قبل وصلت إلى حد محاولة اغتيال أمير الكويت عام 1986م، وتفجيرات عديدة عام 1987م، وكان وراء تلك العمليات منظمات إسلامية مؤيدة للنظام الإيراني.

يبقى أن نشير - بالنسبة لشيعة الكويت - إلى ظاهرتين أساسيتين، الأولى: تتعلق بتركزهم في مناطق معينة في الكويت، والأمر الذي ترجم سياسياً بالدوائر الانتخابية الشيعية، والأخرى تتمثل في بروز المنظمات الشيعية السياسية في واقع الحياة السياسية الكويتية بالرغم من عدم سماح القانون بالأحزاب السياسية.

### الشيعة في عُمان وقطر والإمارات

بالنسبة للشيعة في سلطنة عُمان فإن نسبتهم لا تتجاوز 2% من إجمالي عدد السكان الأصليين، وكما توجد في قطر أقلية شيعية تمثل نحو 16 % من إجمالي عدد السكان الأصليين، وإن كانوا ذوي ثقل اقتصادي وتجاري هام، وفي الإمارات تصل نسبة الشيعة إلى 6% ولا توجد معلومات عن حراك سياسي للشيعة في هذه الدول.

وأما ما يخص قضية الجزر الثلاث بين الإمارات وإيران فتؤكد الإمارات أحقيتها في الجزر الثلاث التي احتلتها إيران قبل قرابة نصف قرن، ولكون إيران لا تؤكد فقط على القرب الجغرافي لهذه الجزر في معرض إثبات أحقيتها فيها بل تضيف عاملاً آخر وهو كون أغلبية سكان الجزر من الشيعة، فإن هذا أمر يثير قدراً كبيراً من القلق حول زيادة نسبة السكان الشيعة في دول الخليج مما يثير

مخاوف البعض من أن تخضع تلك الدول لنفس الادعاء، كما هو الأمر في البحرين مثلاً.

### الشيعة في العراق:

بالنسبة لشيعة العراق فقد ظلوا مهمشين سياسياً منذ سقوط الدولة العثمانية وخلال كل الإدارات المتعاقبة، حتى وصلت قمة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحت سلطة نظام صدام حسين على الرغم من وقوفهم ضد إيران في الحرب التي شنها صدام تعبيراً عن مشاعرهم القومية والعربية وعلى حساب صلاتهم المذهبية مع إيران، إلا أن انهيار نظام صدام أتاح الفرصة للقادة والتنظيمات الشيعية التي كانت في المنفى العودة إلى العراق وكان بعضها مثل السيد عبد المجيد الخوئي نجل آية الله الخوئي الذي جرت في عهده انتفاضة الشيعة بعد حرب الخليج الأولى عام 1991 قد عاد على عجل إلى النجف مركز المرجعية الشيعية ورمز قوتها، وأتاح أيضاً فرصة جديدة لشيعة العراق لترسيخ موقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي على خارطة العراق بعد تهميش طال عقود طويلة ولعل أهم فرصة أصبحت في يد الشيعة اليوم هي أنه أصبح بإمكانهم لأول مرة في تاريخ الدولة العراقية أن يمارسوا دورهم كأغلبية عددية وسياسية بإمكانها أن تقوم بدور فعلي في الحكم والسلطة كأكثرية وليس مجرد مجموعة سكانية مهمشة ومهيمنة عليها من الأقلية.

لقد دعمت إيران فكرة وجود حكومة عراقية مركزية تكون قوية بما فيه الكفاية للحفاظ على وحدة الوطن العراقي، ولكن ضعيفة لدرجة لا تستطيع معها أن تشكل خطراً في المستقبل على إيران، وليس هناك من وسيلة لتأمين

إيران في العراق من إقامة حكم شيعي أو حكم يسيطر عليه الشيعة في العراق، ومن هنا جاء الدعم الإيراني لحظة إجراء انتخابات عراقية من شأنها أن تأتي بجمعية وطنية يسيطر عليها الشيعة.

كما أن هناك تداخلاً كبيراً بين القبائل الإيرانية والعراقية، خاصةً أثناء الحرب الإيرانية-العراقية (1980-1988) حيث قام النظام البعثي في العراق بطرد أعداد كبيرة من العراقيين الشيعة، متهمًا إياهم بكونهم إيرانيين "فارسيين"، وألقى بهم على الحدود دون أوراق ثبوتية، مما حد بهم إلى اللجوء إلى إيران، ولذا لم يكن غريباً أن يعود الآلاف من العراقيين بمختلف أطيافهم إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، إذا أشارت تقارير اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في إيران إلى أن عدد العائدين إلى العراق وصل إلى 108 آلاف من أصل 200 ألف لاجئ وذلك في مارس 2003، وبالطبع عندما عاد هؤلاء كان هناك ادعاءات بأنهم على علاقة بالنظام الإيراني ويعملون لصالح الحكومة الإيرانية، أما بالنسبة للروابط الدينية بين البلدين (إيران والعراق) فتبدو أكثر وضوحاً وتأثيراً، ذلك أن العراق يعد البلد العربي الوحيد الذي يحتفظ فيه الشيعة بالأغلبية، وهو ما يزيد من فرص الالتقاء مع الدولة الشيعية الوحيدة في العالم والمنطقة (إيران)، والأكثر من ذلك أن جنوب العراق يعرف تاريخياً بأنه مهد العالم الشيعي. وكذلك الروابط السياسية تمثل أهم الحلقات في العلاقات الراهنة بين طهران وبغداد، ويراها البعض مدخلاً هاماً في تحليل التحرك الإيراني داخل العراق من خلال العلاقات القوية التي تربط بين النظام وطهران، والقوى والأحزاب المؤثرة على الساحة السياسية في العراق، مثل القوى الشيعية

كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة عبد العزيز الحكيم، وحزب الدعوة الإسلامي  
بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري، فضلاً عن العلاقة بين التيار الصدري، وآية  
الله السيستاني، وكذلك القوى الكردية.

### الشيعة في اليمن:

يتواجد في اليمن مذهبان هما: المذهب الشافعي، والمذهب الزيدي الذي ينسب  
للإمام زيد بن علي أحد أئمة آل البيت رضوان الله عليهم، وأحد فرق الشيعة عموماً،  
ولكنه يختلف عن بقية الفرق ومنها الإثنا عشرية في الكثير من الاعتقادات، حيث يعدّه  
جمهور العلماء بأنه أقرب المذاهب الشيعية إلى المذاهب السنية، وقد ظهر في اليمن على  
يد الإمام "الهادي بن الحسين بن القاسم الرسي"، لذلك عرف بـ (الهادودية) نسبة لهذا  
الإمام، وبعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية واعتماد طهران مشروع "تصدير الثورة" ونظراً  
لعدم التوافق بين المذهب الإثنا عشري والمذهب الزيدي فقد وجدت إيران ضالتها في  
بعض العناصر لتنفيذ هذا المشروع في اليمن، مستغلة العلاقات الجيدة مع اليمن التي  
باركت قيام الثورة الإسلامية رغم أن هذه العلاقات لم تدم طويلاً بسبب الحرب العراقية  
الإيرانية ووقوف اليمن إلى جانب العراق، فكان أول تحرك في عام 1982 على شكل آراء  
وأفكار فردية متأثرة بالثورة الإيرانية.

ويعتبر البعض أن الجانب الأهم في دور الشيعة في اليمن لا يقتصر فقط  
على الأوضاع الداخلية بل في استجابة جناح كبير من هذا التيار للتيار السياسي  
الإيراني الذي يركز على البعد المذهبي والذي يتمثل في التيار الحوثي، ومع أن  
بروز هذا التيار في صدامه مع الحكومة المركزية في صنعاء كان في السنوات



القليلة الأخيرة، إلا أنه أساساً يرجع إلى السنوات القليلة التي أعقبت الثورة الإيرانية حين قام الشيخ "صلاح فليته" بتأسيس اتحاد الشباب في عام 1986 والذي قيل أنه كان بدعم إيراني، وزاول هذا الاتحاد نشاطاً تعليمياً تضمن مادة عن الثورة الإيرانية، وكان من أبرز من تولى تدريسها الأخ الأكبر لبدر الدين الحوئي، وقد تعددت وسائل الشيعة الزيدية الداعين إلى التحول إلى الإمامية الإثنا عشرية بين المساجد والمدارس والمراكز العلمية، ووصل الأمر إلى حد محاولة أتباع الزيدية السيطرة على مساجد أهل السنة بالقوة أو من خلال إدخال بعض شعائهم مما أدى إلى حدوث العديد من المصادمات بين الجانبين، كما استطاعوا أن ينشروا بعض الصحف كوسيلة للترويج للمذهب الشيعي مثل صحيفة الشورى، وكذلك استطاعوا أن يُنشئوا بعض الأحزاب السياسية المؤيدة للقوى الشيعية في الحياة السياسية اليمنية مثل حزب الحق وحزب اتحاد القوى الشيعية.

#### التمدد الشيعي في بعض الدول العربية:

##### الشيعة في الأردن:

لا يمكن الجزم بأعداد المتشيعين الأردنيين، وإن كان هنالك اتفاق بين مختلف الأطراف الرسمية والقريبة من الشيعة على أنّ الظاهرة محدودة، لكنّها فاعلة في السنوات الأخيرة، وتصل وفق أغلب التقديرات الرسمية وغير الرسمية، ومنها مصادر من القرييين والراصدين لظاهرة التشيع، إلى مئات الأشخاص، سواء من رجال ونساء أو عائلات، ويؤكد بعض المتشيعين، أنّ هنالك قرابة الثلاثين عائلة في مخيم البقعة تشيّعت في الآونة الأخيرة، كما أن

هنالك ظاهرة محدودة للتشيع في مدينة السلط، بالإضافة إلى عائلة أو أكثر في مخيم مآدبا وحالات في إربد والزرقاء وجرش والكرك، والانتشار الأبرز للظاهرة في ضواحي مختلفة من عمان، وهنالك اتفاق على أنّ المتشيعين يمتازون بمستوى ثقافي جيد، وأكثرهم من المتعلمين والدارسين، مقارنة بجماعات التكفير والقاعدة التي يتسم أفرادها بضعف التحصيل العلمي والمعرفي، ويتسمون في الأغلب بقلّة الاطلاع والدراسة وضحالة الجدل والمحااجة الأمر الذي يكون مدعاة للقلق، خاصةً انه قد ازدهرت ظاهرة التشيع في السنوات الأخيرة، بعد احتلال بغداد، ووفود مئات الآلاف من العراقيين إلى الأردن، وفق تقديرات غير رسمية هنالك عشرات الآلاف من الشيعة، شريحة واسعة منهم من الأثرياء والمثقفين.

وبالنظر إلى أن أغلب العراقيين المقيمين في الأردن هم من الطائفة الشيعية، فلنا أن ندرك حجم تأثير هذه الطائفة ومعتقداتها على المجتمع الأردني السني من خلال سطوة رأس المال، حيث تشير بعض المصادر إلى أن العدد الأكبر من المستثمرين العراقيين الذين حصلوا على الجنسية الأردنية خلال الفترة الماضية، هم من العراقيين الشيعة، قد تبدو رواية التمدد الشيعي في الأردن مقبولة للبعض على أساس تراجع خطاب التيارات الإسلامية السنية وتقليص دورها خاصة جماعة الإخوان وجماعة التبليغ، في حين أن ارتباط اسم الجماعة السلفية بـ"العنف" أثر كثيراً في قبولها والتعاطف معها في الشارع الأردني.

وفق هذه الرؤية السطحية يروج البعض لتغلغل ثقافة "التشيع" في الأردن ويعززها آخرون بحجم الشعبية والحضور الذي يحظى به حزب الله اللبناني

وزعيمه حسن نصر الله في الأردن، خاصة بعد تحرير الجنوب، وبسبب الانحياز الإيجابي الواضح للحزب وزعيمه سياسياً وإعلامياً مع القضية الفلسطينية. إضافة إلى تقديم التسهيلات وتخفيف التضييق التي كانت مفروضة سابقاً على زوّار مقامات الصحابة من آل البيت في الأردن، فخلال السنوات الماضية تم تشييد مسجد كبير عند قبر الصحابي جعفر بن أبي طالب بتمويل من الحكومة الإيرانية، فيما شهدت السياحة الدينية الشيعية إلى الأردن ازدهاراً ملحوظاً، وأصبحت مشاهد اللطم والنواح والدماء أمراً مألوفاً بعد أن كانت مظاهر محظورة.

### الشيعية في سوريا:

كان حزب البعث مدركاً منذ وصوله إلى السلطة في عام 1963 للقاعدة الطبقيّة للنظام، أن علويي سورية كانوا يتهمون تاريخياً بالهرطقة من قبل السنة والشيعية على حد سواء، وسعوا للوصول إلى توازن قلق بين الاعتراف بوضعهم المعلن ذاتياً كفرع من المذهب الشيعي وبين الحفاظ على هويتهم الإثنية - الثقافية ومعتقداتهم السرية، لذا فإن الدور السياسي للعلويين كقاعدة للسلطة الحزبية قد ساعد في إبراز مشكلة الشرعية (إضفاء الشرعية) العلوية وأضاف بعداً إلى السياسة السورية، من هنا كانت أهمية العلاقات مع شيعة لبنان وشيعة إيران على التوالي، ومع ذلك فإن الصلة الشيعية العلوية قد لعبت دوراً هاماً في تطور العلاقات السورية الإيرانية ويمكن النظر إليها كأحدى المحركات الرئيسة لنشوء التحالف بين البلدين ولقد ساعدت هذه الصلة أيضاً في تأسيس لبنان

كنقطة تقاطع هامة بين العنصر الاجتماعي - الديني للعلاقات الشيعية - العلوية والمصالح الإستراتيجية لكل من سورية وإيران.

فالمحور السوري الإيراني هو جزء رئيسي في ما يعتبره البعض الحزام أو الهلال الشيعي، خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين السني واعتلاء الشيعة الحكم في بغداد تحت ولاية أمريكية، وليس ذلك قاصراً على البعد السياسي فقط فهناك تقارب مذهبي بين الشيعة والعلويين، بل إن التشيع في الشام له عمق تاريخي حيث يعود للعصر العباسي الثاني وحكم البويهيين وما بعدهم. ومع ذلك فالمذهب السني هو السائد عند أغلب سكان سوريا وإن الشيعة كمذهب يرتبط به جزء محدود من السوريين، لكن بعض العوامل قد ساعدت على نشر الأفكار الشيعية بين أهل السّنة السوريين في أعقاب قيام الثورة الإيرانية لعل من بينها انتماء القائمين على النظام السياسي السوري للطائفة العلوية من جهة وارتباط هذا النظام بالمحور الإيراني السياسي من جهة أخرى، فمع تولي بشار الأسد للحكم تغير الحال بالنسبة للشيعة في سوريا تماماً إذ فتح الباب على مصراعيه لحملات التشيع داخل سوريا، وتوسع في منح الجنسية السورية للعناصر الإيرانية والعراقية الشيعية ووصل الأمر - كما أشار البعض - إلى حد إحضار الرئيس السوري لثلاثة آلاف جندي من الحرس الثوري الإيراني لينضموا إلى الحرس الجمهوري السوري لحماية النظام.

ويمكن هنا ذكر بعض أوجه نشاط الشيعة في سوريا بما يلي:

- (1) إقامة المعارض التي تتضمن كتباً إسلامية ككتب اللغة مثل كتب ابن هشام بأسعار رخيصة (طبوعات شعبية) مع وضع كتب الشيعة ضمنها وأحياناً

يضعون معها بعض كتب المنسوين لأهل السنة التي فيها تأييد بعض دعاويهم ضد الصحابة مثل كتب أبو رية وإضرابه، وهذه المعارض تقام إما في المركز الثقافي الإيراني أو السفارة الإيرانية أو المكتبة المركزية في الجامعة.

(2) الندوات التي تقام بين الحين والآخر تارةً في مكتبة الأسد وتارةً في المراكز الثقافية أو في السيدة زينب والتي كان منها واحدة في مكتبة الأسد لوحظ فيها مشاركة واسعة لأساتذة كلية الشريعة ومحابة واضحة ونفاق وتمييع الخلاف بين السنة والشيعة.

(3) المهرجانات الخطابية التي تتم في أعيادهم كذكرى عاشوراء ويتركز نشاطهم في هذه المواسم إما في الست زينب أو في حي الأمين.

(4) شراء وإحياء مشاهد موهومة ونسبتها لآل البيت كما حصل في حي العمارة وكما حصل في عدرا وفي داريا.

(5) تسهيل وتشجيع الدراسة في حوزات السيدة زينب حيث تكون مجاناً مع راتب شهري للطالب دون اشتراطات.

(6) تشجيع المتشيع الجديد بكل الوسائل والمغريات بدءاً من المد المالي وتسهيل عمله وانتهاءً بتزويجه أو تمتعيه، وعلى الجملة فالدعم مادي ومعنوي.

(7) توزيع بعض البرامج على السيدات التي تحتوي كتب الشيعة بأسعار زهيدة أو رمزية وأحياناً مجاناً مثل السلسلة الإسلامية-المكتبة الإسلامية الشاملة، بالإضافة إلى توزيع الكتب والمجلات والجرائد التي تطعن في الصحابة مثل جريدة جيهان باللغة العربية.

وللشيعة ثلاثة مراكز رئيسية في سورية: مركز الست زينب بدمشق، ومركز المشهد في حلب، ومركز عمار في الرقة.

أما قراهم فهي: نبل، الزهراء، الفوعة، الحميدية، حطلة، وبمستوى أدنى خان العسل، كفرداعل، الحسينية، زرزور، وربما الشميطية، وأساليهم باختصار: دعوة الناس في الموالد والمناسبات الشيعية إلى مراكزهم لإلقاء شبهاهم وتوزيع الكتيبات والآلات والأشرطة وتقديم الوجبات والحلويات لتشييعهم بشكل مباشر مع الحرص على دعوة الشيوخ الدائرين في فلكهم من أهل السنة لإلقاء محاضرات مؤيدة للشيعة في المناسبات المختلفة للتبليس على العوام. إعطاء مكافآت لمن يتسمون بأسماء آل البيت. دعوة شيوخ العشائر والمثقفين وطلاب العلم لزيارة إيران أو الدراسة فيها واستمالتهم بالمال والشبهات ليعودوا متشيعين أو مبهورين.

### الشيعة في لبنان:

يشكلون حالياً أكثر من ثلث الجمهورية اللبنانية، ويتصرفون كأنهم الطائفة الأولى، ويرجع الشيعة اللبنانيون المعاصرون مآساتهم الحديثة في جبل عامل (جنوب لبنان) إلى عهد أحمد باشا الجزار (1720-1804)، وأواخر القرن الثامن عشر، الذي ارتكب بحقهم مجازر كبرى، أحالت الأحياء منهم إلى ممارسة التقية، أي الخروج من الواجهة الاعتقادية العلنية والسياسية للمجتمع، إلى الخفاء الذاتي، كما هو حال الغائب أو المغيّب عندهم، وبذلك حوّلوا قسراً إلى (كتيبة خرساء)، تنتظر غائبها، وتعرف اجتماعياً باسم المتأولة بدلاً من الاسم المذهبي المعروف بالشيعة الأمامية. أما الحراك السياسي الشيعي اللبناني فيعود

إلى العام 1925 (الثورة العربية السورية الكبرى)، واندماهم في مواجهة الاستعمار الفرنسي، إلى جانب أبناء قوميتهم العربية.

كان لانتصار الثورة الإسلامية في إيران، بلا ريب أثراً قوياً جداً على لبنان، فلقد شكل خلع الشاه في كانون الثاني 1979 نموذجاً هاماً، يظهر ما الذي تستطيع أمة مؤمنة، حسنة التنظيم ومعبأة أن تنجزه في وجه الظلم والطغيان ناهيك عن أن النظام الجديد في طهران كان يعد بأن يكون مصدراً هاماً للدعم المادي والمعنوي. وللروابط التي تربط شيعة جبل عامل وشيعة إيران تاريخ طويل ومتميز، وفي القرون التالية تلقى العديد من رجال الدين اللبنانيين تعليمهم الديني في النجف - العراق التي طغت على جبل عامل كمركز للتعليم الديني الشيعي، ثم ومع بروز قم كمركز للتعليم الديني أخذ عدد من العلماء الشيعة اللبنانيين يتلقى العلم فيها أيضاً، من المهم أن نميز بين النتائج السياسية الخاصة بالثورة الإسلامية التي أنتجت ما أُفضّل أن أسميه بالنموذج الإيراني، وبين الظاهرة الاجتماعية السياسية الأعراض المتمثلة بالتشيع أو الدين بشكل عام كملجأ للذين يجدون أنفسهم معزولين أو مستثنين من النظام السياسي والذين يجدون في الدين هوية جماعية مألوفة، وأداة للنضال من أجل تحقيق أهدافهم السياسية.

أما الشيعة المقاومة للاحتلال الإسرائيلي التي أطلقها السيد موسى الصدر مع أفواج المقاومة اللبنانية (أمل) وطورها الرئيس "نبيه بري"، بعد 1982 تحت شعار (الجنوب قرار أمل)، وراثاً نضال الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية بين عام 1968 و1982، فقد انتقلت تدرجياً إلى حزب الله، الذي

عاش في ظلال السرية حتى العام 1989، متخذاً من المساجد إطاراً مرجعياً لتكوّنه وانطلاقه بجناح عسكري. وفوق ذلك جمع حزب الله في تطوره ما بين التلبنن (الشيوعي) والتعريب (السوري) مع التفريس الإيراني، فكان حالة لبنانية سورية إيرانية عسكرية وسياسية، وجدت ضرورتها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الداخل اللبناني تشكل الشيعة اللبنانية حالة سياسية ضاغطة، خاصة بوجود العلاقة القوية بين إيران وحزب الله اللبناني، على السلطة وعلى الرأي العام المتمثلة في ممارسة أدوار مختلفة لأغراض طائفية ومذهبية يراد منها جعل الجمهورية اللبنانية نموذجاً إسلامياً كما هو الحال في إيران لتحقيق أهداف مذهبية وأيديولوجية ومصالح مختلفة في المنطقة العربية.



## الموقف العربي من التمدد الشيعي في المنطقة العربية:

جاء الموقف العربي من التمدد الشيعي في المنطقة العربية نتيجة للدور الإيراني في العراق، فكانت هناك عدة تصريحات من عدد من الدول العربية تمثلت في الأردن، ومصر، والسعودية كآآي:

بالنسبة للأردن حذر الملك عبدالله الثاني ابن الحسين منذ البداية - في كانون الأول/ديسمبر 2004- من المثلث أو الهلال الشيعي الذي يمتد من إيران عبر البحرين وجنوب سوريا حتى سهل البقاع في الجنوب اللبناني.

وفي مصر أشار الرئيس المصري حسني مبارك، في مستهل العام 2006، إلى الدور الإيراني في العراق وأن ولاء الشيعة العراقيين لإيران أكثر من ولاءهم وانتمائهم الوطني للعراق، وكذلك فإن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل قد تبنى سلسلة لقاءات دبلوماسية في عواصم عربية وأجنبية للحد من غلواء الامتداد الإيراني في العراق، والتنبيه إلى الإجحاف بحق الطائفة السنية في ظلّ الأوضاع العراقية الجديدة، وهذا التوجس للعيان هو الذي دفع الرئيس العراقي جلال الطالباني لأن يبدي اندهاشه واعتراضه على أن الدول العربية لم تؤيد الحكومة العراقية الجديدة المشكلة في أيار/مايو 2006 برئاسة "نور المالكي"، وقام بالاحتجاج رسمياً لدى جامعة الدول العربية.

## ثالثاً- محاولات إيران تطوير قدراتها النووية

### خلفية البرنامج النووي الإيراني:

يعود التاريخ النووي الإيراني لعام 1960، حين كانت إيران ذات علاقة قوية وطيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ففي غضون عام 1960 وبمساعدة أمريكية أنشأ شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية، إلا إن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب حتى عام 1967م عندما ألحق بجامعة طهران وأشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الإيرانية، وبمجرد أن بدأ المركز بحوثه النووية في جامعة طهران أهدت الولايات المتحدة الأمريكية للمركز مفاعلاً صغيراً بقدرة 5ميغاط لأغراض البحث وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج 600 غرام من البلوتونيوم سنوياً من وقوده النووي المستهلك، وتركز طموح الشاه على بناء 23 مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية ومعدة قصيرة جداً وعلى مرأى ومسمع من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن العقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الألمانية (كرافت ورك) عام 1975م سبب إزعاجاً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية، وكان فحوى العقد بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدرة 1200 ميغاط. تنفذه شركة (سمينز) الألمانية، وإرضاء الولايات المتحدة قام الشاه بتوقيع معاهدة مع معهد (ماسيوشوست) التكنولوجي لتدريب 800مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه، كما تعاقد الشاه عام 1974 م مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين تنفذهما شركة (فرايم - اتم) قدرة كلا منهما 50

ميغاط إلا أن هذين المفاعلين لم يريا النور أبداً نتيجة قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه.

ومع قيام الثورة الإسلامية في عام 1979، خاصة في السنوات الأولى من الحكم الجمهوري الإسلامي، استغنت إيران عن برنامجها النووي الذي ابتدأه الشاه، إلا إن نظام الحكم الجديد لم يوقف - فعلياً - الجهود البحثية النووية، بدليل أنه قد أبقى على المفاعل البحثي الصغير الذي سبق وأن وضعه الشاه في كلية أمير أباد التكنولوجية، واستمر هذا المفاعل يعمل لأغراض البحث النووي، وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أن السلطات الإيرانية ومنذ السنوات الأولى للحرب العراقية الإيرانية قد قامت بإخلاء الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى بعيداً عن موقع المفاعلات التي كان يجري بناءها آنذاك، تحسباً لأي هجوم عراقي محتمل على الموقع، إلا أن عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية لإكمال العمل في مفاعلا بوشهر، أدى إلى تجميد العمل بالنشاط النووي خاصة في ظلّ الموقف الدولي - وخاصة الغربي - من النظام الجديد، وانعكاسه على البرنامج النووي الإيراني، إذ رفضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية الأخرى التعاون مع إيران في المجال النووي، وفُرض حظرٌ شاملٌ على إيران في مجالات التسليح كافة.

في عام 1984 أيقظت طموحات إيران النووية من جديد، إذ يبدو أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينات قد أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموماً، وفي المجال النووي

خاصةً، ووجدت القيادة الإيرانية أنه من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء برنامجها النووي فنفذت إيران - وقتذاك - الكثير من الأنشطة المتعلقة بتطوير برنامجها النووي ودورة الوقود النووي اللازمة لهذا، واتخذت قراراً بالاستمرار في بناء محطات بوشهر، وبالفعل فقد استؤنف العمل فيها عام 1984، وبصورة عملية تم إعادة بعث الحياة إلى تلك البرامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية، إذ افتتحت إيران مركز أصفهان للبحوث النووية، وألحق بجامعة أصفهان، وذلك بمساعدة فرنسية.

في منتصف 1990 وقعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع الصين قامت الأخيرة بدعم برنامج إيران النووي في المجالات السلمية وذلك وفقاً للتشريعات واللوائح التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية، ولكن إيران تكتمت على تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، كما زودتها الأخيرة أيضاً بكمية من الغاز الذي يساعد على تخصيب اليورانيوم، وفي مايو عام 1992 وقعت إيران اتفاقية التعاون النووي مع روسيا الاتحادية التي كانت تعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ركزت تلك الاتفاقية على الأغراض الصناعية السلمية وبناء المحطات النووية، وقد بلغت قيمة عقود الاتفاقية نحو 650 مليون دولار، ولم يتوقف الرئيس الإيراني عند ذلك الحد فاتجه شرقاً بعد أن فشل نسبياً مع أصدقائه الغربيين واستطاع في نهاية عام 1992 أن يبرم اتفاقاً عسكرياً مع كوريا الشمالية في مجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، وفي أكتوبر من نفس

العام قام وفد من الخبراء والفنيين العسكريين الكوريين بزيارة عمل إلى إيران للإشراف على تدشين موقع تجارب الصواريخ الباليستية بجنوب طهران.

وفي عام 1994، أدت الضغوط الأمريكية إلى إنهاء المفاوضات التي بدأتها إيران مع شركة (سكودا بليزن) التشيكية للحصول على مكونات مفاعل بوشهر، والتي كانت جزءاً من العقد الأولي مع شركة (كرافت وورك)، وكذلك فشلت المحاولات الإيرانية لشراء مفاعل غير مكتمل البناء من بولندا، غير أن الانجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثاني عام 1995 عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول تزويد إيران بمفاعلين نوويين بقدرة 1000 ميغاواط يعملان بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار، كما نصت الاتفاقية في إحدى فقراتها أن تقوم إيران بإعادة الوقود المستهلك الناتج من المفاعلات إلى روسيا لإعادة معالجته، ولينتزع منه (البلوتونيوم) الذي بإمكان إيران أن تستخدمه في إنتاج السلاح النووي.

وزادت إيران من وتيرة العمل في برنامجها النووي في العام 1999، وفي منتصف العام 2002 انكشف الدافع غير المصرح به للتخصيب أو لامتلاك القدرة النووية من خلال المعلومات المفاجئة التي كشفت عن وجود مرافق غير معلنة لإنتاج دورة وقود نووي في إيران، وهذه المرافق ذات قيمة عالية بالنسبة لتصنيع الأسلحة النووية رغم فائدتها الاقتصادية غير الأكيدة، إذ كانت إيران تسعى لإحداث أمر واقع شبيه بالنموذج الكوري الشمالي، لكنها أخفقت في ذلك بسبب افتضاح أمر أنشطتها النووية في منتصف عام 2002، وهذا وضع

طهران في حالة دفاعية (في وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لغزو العراق) مما دفعها إلى محاولة التوصل إلى تسوية مع الترويكا الأوروبية تضمنت قيوداً على أنشطتها، ولم تتمكن طهران من استعادة ثقتها والتحرر من القيود التي قبلت بها في أيلول من العام 2003 إلا بعد سنتين من ذلك التاريخ.

وفي عام 2004 تعرضت إيران لضغط أوروبي كبير بشأن برنامجها النووي، وكان هذا الضغط مدعوماً بالتهديد بإحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي، الذي سيكون عليه أن يقرر إن كان سيفرض عقوبات على إيران بسبب انتهاكها التزاماتها وفق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وقد اضطرت إيران تحت هذا الضغط إلى التراجع عن قرارها العلني في شهر أيار من عام 2004 بمواصلة تخصيب اليورانيوم، وهو القرار الذي قوّض التزاماً سابقاً تجاه الحكومات الأوروبية بتعليق الأنشطة، وقد أدى التغيير الأخير في الموقف الإيراني إلى توقيع اتفاق بين إيران والممثلين الرئيسيين للاتحاد الأوروبي بتاريخ تشرين الثاني 2004 (اتفاقية باريس)، جددت إيران فيه التزاماتها بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم، وحسب هذا الاتفاق، سوف يبقى التعليق نافذ المفعول طوال فترة المحادثات المقرر لها أن تبدأ في شهر كانون الثاني عام 2004 بين الحكومة الأوروبية وإيران حول عقد اتفاق طويل الأمد، ويقصد من الاتفاق طويل الأمد أن يضمن أن برنامج إيران النووي سوف يستخدم للأغراض السلمية فقط، كما أنه سوف يتضمن اتفاقات تتعلق بأمور نووية أخرى وبالتعاون التكنولوجي والاقتصادي، فضلاً عن قضايا أمنية.

وفي حزيران من العام 2005، سلّمت إيران إخطاراً بنيتها استئناف أنشطة التحويل، ورفضت مجموعة واسعة من الحوافز المقترحة من قبل الدول الأوروبية، واستأنفت أنشطتها في شهر آب من تلك السنة، وعلاوة على ذلك تبنت الحكومة الإيرانية الجديدة لهجة أكثر عدوانية من سابقتها، وفي كانون الثاني من العام 2006، استأنفت إيران أبحاثها في مجال التخصيب متجاهلة قرارات قوية من قبل الوكالة الدولية تهدد بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن في الخريف، فقررت الوكالة الدولية أن تحيل الملف إلى مجلس الأمن في آذار من العام 2006.

ولأول مرة منذ عام 2006 أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 27/ تشرين/نوفمبر 2009 قراراً يدين البرنامج النووي الإيراني، على خلفية الكشف عن قيام إيران بالعمل سراً في بناء منشأة نووية جديدة هي منشأة (فوردو) على مقربة من مدينة قم، ويطالب الجمهورية الإسلامية بالتوقف فوراً عن استكمال البناء، صدر القرار بأغلبية 25 صوتاً من أصل 35، حيث امتنعت فنزويلا وماليزيا وكوبا عن التصويت، وتغيّبت أذربيجان، بينما عارضت مصر وتركيا وأفغانستان والبرازيل وباكستان وجنوب إفريقيا، والجديد في القرار هو إدانته للنشاط النووي الإيراني بعد أن حافظت التقارير السابقة على كل ما يمكن وصفه بالصيغة الوسطية إلى تقر بتعاون إيران مع الوكالة لكن في الوقت نفسه تشير إلى أن هذا التعاون غير مكتمل.

بعد ذلك انتقلت بؤرة التجاذب إلى المشروع الذي اقترحه محمد البرادعي ، قبل أيام من تركه العمل في الوكالة بعد اثني عشر عاماً من ترأسها، والذي

يقضي بمبادلة 1200 كغ من اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب بنسبة 5، 3 بالمئة بدفعة مماثلة من اليورانيوم العالي التخصيب بنسبة 20 بالمئة لتشغيل مفاعل طهران الطبي، وكان المشروع يقضي بخروج اليورانيوم منخفض التخصيب من إيران لرفع نسبة التخصيب في روسيا، ثم نقله إلى فرنسا لمعالجته وأخيراً إعادته إلى إيران لتشغيل مفاعلها الطبي، وكعادتها قدمت إيران عروضاً مضادة مختلفة المضمون، فبعد استيعاب إيران المفاجأة المتمثلة في تزويدها بحاجتها من اليورانيوم المخصب وفق هذا المقترح المحدد الذي لم يكن هو الأول من نوعه ولكنه الأكثر تبلوراً، بعد ذلك بدأت إيران في طرح البدائل، فاعتزمت على التخصيب في روسيا خاصةً بعد تصويتها المضاد لها في الوكالة، فضلاً عن تحفظ إيران المبدئي على أي دور لفرنسا بسبب العلاقة السيئة مع نظام ساركوزي. وعندما عرضت تركيا استضافة عملية التخصيب تركت إيران الباب موارباً بحكم علاقتها بأردوغان، ثم تراجعت عن القبول وتمسكت بقرار المرشد وعدم خروج اليورانيوم إلى الخارج، ولم تحسم بعد هذه النقطة الخلافية مع الغرب.

### أهداف ودوافع امتلاك إيران للسلاح النووي:

تؤكد إيران بأنها تطور الطاقة النووية من أجل توليد الكهرباء وإتقان دورة الوقود لكي تصبح مزوداً بالوقود النووي في المستقبل، والحجج التي تسوّقها دعماً لهذا الادعاء ذات طابع اقتصادي واستراتيجي في آن معاً، إن إيران واحدة من الدول الكبرى المنتجة للنفط وستكون بعد وقتٍ قصير منتجة أساسية للغاز أيضاً، وهي تبرز اهتماماً بالتكنولوجيا النووية من خلال الإشارة إلى الحاجة إلى تنويع مصادرها للطاقة والحفاظ على تواصلها مع التكنولوجيات



العصرية أسوة بالدول العلمية المتطورة، كما يوضح محسن رضائي، سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام "القضية الهامة هي أن سلّة الطاقة الإيرانية يجب أن تشمل مزيج من كل أنواع الطاقة وإن التخلي عن البرنامج النووي سيضرّ بمصالحنا القومية" ثم قويت الحجة أكثر بحقيقة أن النمو السريع لعدد السكان في إيران والاستهلاك المحلي للنفط باتا يقللان من عوائد تصدير النفط، وتعتقد إيران حالياً بأنها ستتمكن من إنتاج 7,000 ميغاواط من الكهرباء وبناء عشر مفاعلات نووية بشكل أولي، إذاً هذا البرنامج يعني "الاكتفاء الذاتي" في كل مناحي الاستخدام السلمي للطاقة النووية من الاستخلاص إلى التخصيب، وهنا تكمن المشكلة فمن خلال الإصرار على امتلاك دورة وقود كاملة، ستمتلك إيران القدرة على إنتاج المواد اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية، وفي الحقيقة تشك الكثير من الدول في حجج إيران المتعلقة بحاجتها للاكتفاء الذاتي في كل جوانب دورة الوقود وحاجتها للطاقة كمبرر لاتساع نطاق البرنامج.

إلا إن إيران لم تتمكن من إقناع الأطراف الأخرى في العالم، أو حتى في الإقليم بحاجتها إلى الطاقة لتوليد الكهرباء، والمشكلة أن النظام السياسي الإيراني لا يتحدث بصوت واحد في ظل وجود مراكز قوى متعددة، والنظام السياسي الإيراني يتضمن تياراً أيديولوجياً كان المسؤول عن توجهات متطرفة إزاء الدول المجاورة، وأدى تكشف النشاطات السرية عام 2003، ووصول السيد أحمددي نجاد إلى الرئاسة، إلى تفاقم الشكوك في النوايا والنتيجة أنه كانت هناك دائماً مشكلة ثقة بشأن وجود هدف آخر لبرنامج إيران النووي ، هذا بالإضافة إلى أن التصريحات السياسية المصاحبة للنشاطات النووية الإيرانية لا

تشير بأي صورة إلى أن ما يتم انجازه في إيران هو برنامج نووي مدني يرتبط بمجرد الكهرباء والأغراض السلمية الأخرى، وهناك ممارسات فعلية على ساحة الإقليم تتمثل في سلسلة في المناورات العسكرية واختيار الأسلحة الصاروخية، والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، إضافة إلى العمل المباشر داخل العراق، ومن هنا ارتبطت المخاوف العربية والدولية من القدرات النووية الإيرانية، بما يتجاوز كونها تهديداً دفاعياً، إلى كونها تهديداً للاستقرار السياسي لدول المنطقة، الأمر إلي يشير إلى وجود عدة أبعاد إستراتيجية، واضحة للمشروع النووي الإيراني.

### وتتمثل دوافع إيران في امتلاك السلاح النووي بما يلي:

1. إن دافع إيران الأساسي للتطلع إلى امتلاك الأسلحة النووية ذو طبيعة دفاعية رادعة، إذ يبدو أن إيران قررت بدايةً أن تُطوّر قدرات نووية عسكرية كمعادل للقدرات العراقية من حيث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة بعد الضربة الثقيلة التي تلقتها في الحرب ضد العراق. وفي مرحلة لاحقة، وبالتوازي مع الضعف الذي انتاب العراق منذ حرب الخليج، أصبح الدافع وراء محاولات النظام الإيراني للحصول على أسلحة نووية الحاجة المتزايدة التي رآها لردع الولايات المتحدة - وبدرجة أقل إسرائيل - عن توجيه ضربة لقدراتها الإستراتيجية، فإيران تدرك جيداً ضعفها العسكري مقارنة بالقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وآخر سيناريو تريده هو وقوع مجابهة عسكرية بينها.

2. تسعى إيران من المشروع النووي إلى انتزاع دور إقليمي - تراه إيران حقاً لها - من القطب العالمي الأوحـد الولايات المتحدة الأمريكية، باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبّط السياسة الأمريكية في حساسيات المنطقة، فهو يقدّم مثلاً جديداً في نظام العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، عن كيفية انتزاع دور القوة الإقليمية دون أن تستظل طموحاتها تلك بالقوة العظمى، فقد جرت التجارب التاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور النظام الدولي ثنائي القطبية في منطقتنا على قاعدة أن الدول الإقليمية المعترف بدورها تمتلك بالفعل المقومات الأساسية للعب ذلك الدور، ولكن بالتحالف مع أحد القطبين الدوليين.
3. يمنح امتلاك إيران التكنولوجيا النووية قوة إضافية لحماية النظام الإسلامي فيها، بما في ذلك توجهات النظام والثورة الداعية لتعزيز السيادة الوطنية واستقلال شعوب المنطقة في مواجهة الغزو الغربي الإسرائيلي، ومن هذا المنطلق، كان عنوان الهجمة الغربية اليوم البرنامج النووي لإيران ثم سياستها.
4. القدرة النووية سوف تعزز وضع إيران كدعامة أساسية للعناصر الراديكالية داخل المنطقة وخارجها، كما أنها من المحتمل أن تجعل الأنظمة المعتدلة في المنطقة تسوّق سياستها بصورة أوثق مع السياسة الإيرانية، وتقوية العناصر الراديكالية يمكن بدوره أن يضر بالعلاقات السلمية التي تسعى إسرائيل جاهدة لبنائها مع العالم العربي.

5. التهديد المباشر لامتلاك إيران للقذرة النووية يكمن في التأثير الذي سيشكله هذا الأمر على ما يلي:

أ. الالتزامات الأمنية الأمريكية، وهذا ما أوصى به الرئيس بوش قبل 9 / 11 بقوله إن الدول المنتهكة لمعاهدة حظر الانتشار للأسلحة النووية تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، من أجل منع الولايات المتحدة والدول المسؤولة الأخرى من مساعدة الحلفاء والأصدقاء في المناطق الإستراتيجية في العالم، أي أن إيران النووية ستعيق التدخلات التي تهدف إلى المساعدة، وتثير جو من عدم الثقة والاطمئنان، وتتصرف كدولة معيقة، خاصة في رفض إيران الاعتراف بإسرائيل ومعارضتها لعملية السلام في المنطقة.

ب. إن إيران الراعية الرسمية الأكثر نشاطاً للإرهاب في العالم - من وجهة نظر أمريكية - وبالتالي فإن تقدمها باتجاه امتلاك قدرة نووية يجعلها أكثر خطراً من أي دولة أخرى، بالنسبة للولايات المتحدة، إن الدول المارقة وأسلحة الدمار الشامل لا تتميز عن الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل، فالمهم هو طبيعة الأنظمة المطورة للقدرات النووية وليس الأسلحة، وبما أن السياسات الإيرانية تهدد بشكل مباشر المصالح الأمريكية في المنطقة وما وراءها، فستشكل إيران تحدياً لها على عدة مستويات، فيما ذلك سيتغير التوازن العسكري في المنطقة، ويمكن أن تفرض تحديات جديدة على الولايات المتحدة

في ما يتعلق بالردع والدفاع، خاصةً في قدرتها للوصول إلى القواعد الثابتة في المنطقة.

ج. إن الظروف التي تجري فيها محاولات إيران لامتلاك قدرات نووية سبب إضافي للقلق: فهناك منطقة غير مستقرة، وتنافس، وحروب تدور، ونظراً للصراعات المتداخلة، عربية - إيرانية، وعربية - عربية، وسنية - شيعية، ووطنية داخلية، إلى جانب المسافات القصيرة بين الدول، سيكون من الصعب تحديد مصدر أي سلاح مستخدم بدقة.

#### الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني:

إن الموقف العربي إجمالاً تجاه هذا الملف يبرز من خلال موقف مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال قرارات مجلس جامعة الدول العربية، وفي الإطار العام هما موقفان متقاربان تماماً.

#### موقف مجلس التعاون الخليجي:

هناك اتفاق بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاکمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسات الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية والتدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة) وهذا الموقف يتركز على المواقف التالية:

1. إن دول المجلس تتبنى موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة، ويشمل إسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" وأن تلتزم دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ، وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية لأغراض سلمية.

2. أن يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشأتها النووية لنظام التفتيش الدولي. ويعتبر تخلي إسرائيل عن قدراتها النووية عاملاً أساسياً وشرطاً ضرورياً لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما حث قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71/49، الصادر في 15 ديسمبر عام 1994، جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

3. كذلك، تعتقد دول مجلس التعاون أن على إسرائيل العمل الجدي على تطبيق تعهداتها القانونية حول الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" التي جاءت ضمن الفقرة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية

لعام 1994 (اتفاق وادي عربة)، وقد تعهد فيه الطرفان على العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، التقليدية وغير التقليدية، ضمن إطار عادل ودائم ومستمر.

ومنذ أواخر العام 2005، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر وضوحاً في معارضتها للبرنامج النووي الإيراني، في البداية كانت هذه الدول حريصة على التركيز على مخاطر البيئة والأسلحة النووية الإسرائيلية، لكنها الآن أصبحت صريحة في التعبير عن قلقها من البرنامج النووي الإيراني، فقد انتقد السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي صراحة البرنامج النووي الإيراني، كما رفض أعضاؤه في القمة الخليجية التي انعقدت في كانون الأول 2005، التركيز على التهديد الإسرائيلي، بدلاً من التركيز على إيران، والأهم من ذلك هو أن مجلس التعاون الخليجي يشدد الآن على مسألة إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل، كخطوة أولى باتجاه إخلاء منطقة الشرق الأوسط الأكبر، وهذه المعارضة العلنية لبرنامج إيران النووي تمثل تحذيراً لإيران من العواقب الإقليمية التي ستترتب عليها إذا ما واصلت برنامجها، بعيداً عما يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن.

### موقف الجامعة العربية:

يتضح الموقف العربي من الملف النووي الإيراني من خلال قرارات القمة العربية التي انعقدت في الرياض (28-29 مارس 2007)، حيث أكدت قرارات القمة على ضرورة بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء

منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، والتأكيد على تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بالجامعة، ووضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

### سيناريوهات الملف النووي الإيراني:

لا تخرج سيناريوهات المستقبل بين الولايات المتحدة وإيران عن مجموعتين، الأولى هي سياسة التصعيد التي قد تصل إلى حد توجيه ضربة عسكرية أمريكية للمنشآت النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل إيران، أما السياسة الأخرى، فهي سياسة التهدئة لبحث قضايا المنطقة والملف النووي الإيراني كمحاولة من الولايات المتحدة لتكثيف ضغوطها على إيران إقليمياً ودولياً ومطالبتها بالتوقف عن أنشطتها النووية كشرط مسبق للبدء في أي حوار أو مباحثات معها، إلا أن الموقف الإيراني يزيد عناداً وتقلباً لشعور المسؤولين الإيرانيين بأنه من حق إيران استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونتيجة للتصعيد المستمر وحدة المواجهات والتصريحات الإعلامية لا زالت أزمة الملف النووي الإيراني تتأرجح بين التهدئة والتصعيد الذي يندر باستخدام القوة العسكرية كأحد السيناريوهات المرتبطة باستراتيجيات طرفي الأزمة الرئيسية (أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى)، وبالعديد من العوامل المؤثرة فيها لصالح أي من الطرفين، وبما لدى كل طرف من أوراق يمكن استخدامها، فضلاً عن حسابات الآثار والنتائج المترتبة عن أي من هذه



السيناريوهات. لذلك سنتناول إستراتيجيات طرفي الأزمة ومن ثم السيناريوهات المحتملة لها. وعلى النحو التالي:

## استراتيجيات طرفي الأزمة:

### 1- إستراتيجية إيران:

لا زالت إيران متمسكة بموقفها ومصرة على المضي قدماً نحو امتلاك البرنامج النووي الذي تعتبره حقاً مشروعاً لا يمكن المساومة عليه. أما إستراتيجيتها لمواجهة أي تصعيد محتمل فإنها تعمل على حشد الدعم الداخلي وكذلك الدعم الخارجي لاسيما العربي والإسلامي من خلال تحالفاتها في المنطقة مع الجماعات الشيعية وأحزاب المقاومة (حزب الله وحماس) وتعميق علاقتها بسوريا، واستغلال بعض القضايا المؤثرة على الرأي العام العربي والإسلامي مثل القضية الفلسطينية ومواجهة إسرائيل والتشكيك في المحرقة اليهودية والتنديد بسياسة أمريكا وتواجدها في المنطقة، فضلاً عن كسب الوقت والتسريع بإنتاج السلاح.

ومع أن الولايات المتحدة أصبحت منذ احتلالها لأفغانستان والعراق جاراً لإيران، وهو ما زاد الحصار المضروب على إيران، التي أصبحت محاطة من كل الجهات الجغرافية بقوات أمريكية، إلا أن لهذه الحقيقة بعداً آخر إذ إن نشوب عمليات عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية سيجعل قوات الأخيرة في متناول الأولى وبشكل غير مسبوق، وعلى ذلك فإمكانات الرد الإيرانية لا ترتبط فقط بقدرات طهران العسكرية - الصاروخية أساساً، بل أيضاً بتنوع هذه

الإمكانات بتنوع الجغرافيا التي تتواجد فيها القوات الأمريكية في جوار إيران الإقليمي. ولذلك يمكن إجمال الإستراتيجية الإيرانية في المواضيع التالية:

- 1) استهداف القوات الأمريكية في العراق انطلاقاً من الأراضي الإيرانية والعراقية عبر حلفاء إيران.
- 2) استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج.
- 3) استهداف حقول النفط والغاز على ضفتي الخليج.
- 4) استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقاً من مواقع حزب الله في جنوب لبنان.

وتهدف إيران من هذه الإستراتيجيات إلى:

1. الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.
2. الحصول على دور أساسي في المنطقة كقوة إقليمية مهيمنة.
3. إرغام أمريكا وأوروبا على إعطائها ضمانات مستقبلية.
4. امتلاك القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حالياً.

## 2- الاستراتيجية الأمريكية:

من جانب آخر فإن أمريكا ترفض المساومة مع طهران وتعتبر نفسها في حاله دفاع ضد التوغل الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين ومنطقة الخليج، وبدأت ببعض الإجراءات والتحركات العسكرية، إذ داهمت ما أسمتها بخلايا الاستخبارات الإيرانية في العراق، وقامت بنشر قوات بحرية إضافية وعلى رأسها حاملة الطائرات، وعززت انتشارها العسكري في الخليج، وهي تعمل حالياً على تشكيل تحالف سياسي- اقتصادي- عسكري بين ما تعتبرها قوى

الاعتدال في المنطقة لمواجهة محور سوريا - إيران - حزب الله، فضلاً عن التنسيق المباشر مع إسرائيل وإعادة تجهيز قواتها وتلافي الثغرات التي أظهرتها حرب صيف 2006 مع حزب الله.

والولايات المتحدة تملك خمس خيارات واسعة ومتداخلة في سياستها الخاصة في إيران:

1- المنع: من خلال العقوبات، ومراقبة التصدير، وإستراتيجية الحرمان، واعتراضات تستهدف فرض تكلفة على البرنامج وتأخير.

2- الاحتواء وتجميد البرنامج عند مستوى معين، الأمر الذي يوحى بالعيش مع مستوى معين من القدرة النووية والتعامل معه من خلال توليفة من الردع والمنع.

3- الإنهاء: ويعني ذلك اتخاذ قرار يمنع امتلاك القدرة النووية من خلال إنهاؤها قسراً، وهذا الرد يتضمن عناصر عسكرية (هجمات، غزو)، كما حدث في العراق عامي 1991 و 2003.

4- تغيير النظام، الذي يستلزم إسقاط النظام بالقوة على غرار التدخل الأمريكي في العراق، أما بالنسبة لفعالية السياسة كوسيلة لحظر انتشار الأسلحة النووية فهذا غير مؤكد.

5- التبنّي، عبر القبول بالمحتوم ومحاولة السيطرة على السلامة، وأمن المواد، والتبادل.

لكن، ثمة مشاكل تكمن في كل واحد من هذه المقاربات الخمس، فسياسة المنع، التي اتبعتها الولايات المتحدة في التسعينات تحول دون نجاحها عوائق

كثيرة، مثل العوامة وتسريب المعرفة والتكنولوجيا وظهور أسواق رمادية نووية والتعاون بين الدول المنبوذة، وأما الاحتواء مشابه للتبني، ولكن عند مرحلة مختلفة من التكنولوجيا النووية، فكلاهما يعنيان قبولاً بمستوى معين من القدرة النووية، لكن الاحتواء يحاول حرمان الدولة المعنية من الاستفادة الإستراتيجية من قدراتها النووية وضمان عدم حصول تقدم إضافي، والاحتواء خيار يمكن أن يسير بالتوازي مع المنع أو عندما تفشل سياسة المنع. أما التبني فيحاول تقليص الأضرار المستقبلية إلى أقصى حد ممكن.

أما أحد أهم الأهداف الرئيسية للإستراتيجية النووية الإسرائيلية هو عدم السماح بوجود أي قوة ضمن ما تسمية بـ"المجال الحيوي" لإسرائيل تقوم بتهديد أمن هذه الدولة، وقد تجسد هذا المفهوم بصورة أكثر وضوحاً منذ الثمانينات، طبقاً لمبدأ (مناحم بيغن) الذي أعلنه بعد ضرب المفاعل النووي العراقي في 7 يونيو 1981، والذي يحدد فيه المجال الجوي لإسرائيل بجميع الدول العربية، فضلاً عن باكستان وإيران وتركيا وحتى شمال إفريقيا، وينطلق من أن تحقيق أمن إسرائيل يعتمد على حرمان أي من هذه الدول من امتلاك قدرات نووية أو صاروخية بعيدة المدى أو حتى معرفة تكنولوجية متقدمة حتى لو استخدمت إسرائيل القوة العسكرية لتنفيذ ذلك.

وفي نهاية الأمر لن يكون لإسرائيل خيار سوى تنفيذ خيار عسكري لمنع تحقيق كابوس إسلامي متطرف مسلح بسلاح ذري، مع أن قصف المنشآت الذرية الإيرانية من الجو غير عملي، لكن إسرائيل في حساباتها لا تسمح بالمس بأمنها وستعمل على الحد من القدرة النووية الإيرانية.

## اتجاهات القضية النووية الإيرانية

يمكن أن تذهب القضية النووية الإيرانية في واحد من الاتجاهات الثلاث هي:

- (1) نجاح إيران في التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة والقوى الغربية يقضي بتأسيس منشأة لإنتاج الوقود النووي على الأراضي الإيرانية خاضعة لمراقبة دولية، إيران ستحصل في هذه الحالة على دورة الوقود النووي حتى لو لم تكن الأخيرة مستغلة بالكامل، وفي حال معالجة المخاوف الإيرانية فإن النخبة الإيرانية لن تشعر أنها ملزمة بالسعي إلى الحصول على سلاح نووي.
- (2) فشل القادة الإيرانيين في كسب موقع متقدم من المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرارهم في السعي لدورة وقود نووي مستغلة على خلفية مخاوفهم من عدم الاستقرار، من دون أن يلجؤوا إلى تصنيع سلاح نووي، كما هو الوضع في اليابان، ستمتلك طهران عندها القدرة على تطوير سلاح ردعي وبالتالي تتمكن من درء التهديدات المحتملة كمحاولة تغيير النظام أو هجوم عسكري من الولايات المتحدة وإسرائيل لكن هذا الوضع سيشجع على الأرجح على عسكرة متزايدة في الشرق الأوسط.
- (3) تعرّض إيران لهجوم وقائي من الولايات المتحدة أو إسرائيل أو شعور القيادة الإيرانية بالتهديد بدرجة كافية لدفعها لوضع القدرة النووية العسكرية كهدف للبرنامج النووي، إن عمل كهذا من أيّ الطرفين، سيكون له عواقب تهدد الاستقرار في المنطقة وأبعد.

## أدوات النفوذ الإيراني في المنطقة

### اولاً- الحركات الإسلامية:

تميزت الثورة الإيرانية منذ انتصارها في فبراير عام 1979 بإعطاء صورة داخلية وخارجية تعكس مساراً داخلياً ودوراً خارجياً شبيهاً بما ميز الحركتين الوهابية في القرن الثامن عشر، والمهدية في القرن التاسع عشر، وقد اعتبرت إيران تصدير الثورة ومساندة حركات المعارضة الراديكالية - خاصة في الدول المجاورة ذات التوجه الإسلامي وبالذات الشيعية منها - في الدول المجاورة أسلوباً لهذا الهجوم الوقائي مستغلة البريق الإيديولوجي للثورة في سنواتها الأولى، كما هددت من وراء ذلك إلى استخدام العامل الإسلامي الثوري كعامل توحيد إقليمي في مواجهة العامل القومي العربي، فالوضع الأمثل لزيادة إيران ثقل زعامتها - على المستوى الإقليمي- هو نظام إقليمي إسلامي وليس قومياً عربياً، وبالتالي توظيف إيران ودعمها للحركات الإسلامية خارج حدودها - حتى لو كان معنوياً وإعلامياً فقط - في علاقتها مع الأطراف الإقليمية والدولية بما يخدم أهداف ومصالح سياستها الخارجية، ويلهي الحكومات المعادية لها عن محاولة التدخل في شؤون إيران الداخلية، واكتفائها بالحد من دور الجماعات الإسلامية لديها، مما يحفظ الزخم الثوري في الداخل الإيراني.

وهي قضية يخالطها كثير من التشويه مبعثه الربط الميكانيكي بين إيران والحركات الإسلامية في المنطقة العربية، والتعامل من ثم مع إيران بوصفها مصدراً رئيساً لدعم التحركات، وساعد على وقوع هذا التشويه كون الحركات

الإسلامية أعربت عن تأثرها بالنموذج الثوري الإيراني، وعدّته نموذجاً قابلاً للتقليد، من جانبها اعتنقت إيران مبدأ العالمية الإسلامية وجاهرت أحياناً بدعمها لبعض الحركات الإسلامية، على سبيل التخصيص، أولئك الشباب في مصر والجزائر والعراق والهند وطاجاكستان وغيرها، ولهذا فإن بقاء الثورة الإسلامية في الحكم في إيران في حد ذاته يمثل مصدر إلهام للعديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة خاصة تلك ذات الطابع العنيف، كما أن العديد من هذه الحركات عبر العالم الإسلامي تعتبر إيران الملاذ والملاجأ الأخير. ومن هذه الحركات الإسلامية التي تستخدمها إيران كأداة من أدوات نفوذها في المنطقة ووسيلة لتحقيق أهدافها ما يلي:

#### أ. حزب الله:

تأسس حزب الله الشيعي في لبنان حزباً سياسياً عام 1985م لكن نشأته الأكيدة كانت عام 1982م، وقد ولد هذا الحزب من رحم حركة أمل الشيعية المدعومة من إيران، وقد تسمى بداية باسم أمه (حركة أمل الشيعية) فتسمى بـ(أمل الإسلامية) رغبة في توسيع نطاقه ليشمل الأمة الإسلامية، ويقتصر دور حركة أمل على النطاق الشيعي السياسي، وتكون (أمل الإسلامية) هي من يتولى نشر التشيع في لبنان والعالم الإسلامي، وأخذ صورة المناضل المقاوم الذي يحمل همّ الدفاع عن الأمة وحماية مقدساتها، ونظراً لما اقترنت به (حركة الشيعية) من وحشية وجرائم بشعة لا تخول وليدها (أمل الإسلامية) من استلام مهام الدفاع عن الأمة، وخشية من هذا فقد كوّن حزب جديد، وهو ما يعرف اليوم بـ(حزب الله).

إيران هي التي رعت فكرة تأسيس حزب الله اللبناني منذ طرحها في يونيو 1980 حتى تنفيذها 1985 ليسير على نهج الفكر الخميني وبدعمها، فهناك علاقات وثيقة بين الشيعة في لبنان والشيعة في إيران، وهي علاقات تركز على نوع من الارتباط الفقهي - الديني والاجتماعي المتبادل، فإيران تحتضن ثاني أهم حوزة دينية للشيعة في العالم في مدينة (قم) بعد حوزة النجف في العراق، من هنا طبيعياً أن يترسخ الارتباط الإيديولوجي والفقهي بإيران بعد قيام الثورة، وتشيد الدولة الإسلامية هذا الارتباط الذي سرعان ما وجد ترجمته المباشرة بالدعم السريع والمباشر الذي قدمته الجمهورية الإسلامية، عبر حرسها الثوري، إلى حزب الله الناشئ على صعيد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فقد كان للارتباط الإيديولوجي والديني بين حزب الله وإيران بعد الثورة، والموقف المبدئي من إسرائيل، أثره الكبير في دعم حزب الله بكل أوجه الدعم الضروري المادي والمعنوي والقانوني الذي عجل لاحقاً في تحوُّله إلى أبرز حركات المقاومة لإسرائيل، بل بات في مرحلة من المراحل، لاسيما بعد عام 1985، الحركة الوحيدة على هذا الصعيد، وقد ساهم نجاح حزب الله في تحرير الجنوب اللبناني، في تمكين إيران - الداعم الحصري لحزب الله - من تثبيت حضورها على الساحة الشرق أوسطية وتسويق الإنجاز التاريخي لحزب الله بوصفه انتصاراً لها، فقد وجدت إيران في حزب الله ضالتها لتحقيق مصالحها الإستراتيجية وتعزيز دور حزب الله في الأولويات الإستراتيجية بسبب التوافق العقائدي للحزب مع الإيديولوجية الحاكمة، وعلى هذا فإن ارتباط حزب الله بإيران ارتباطاً عقائدياً ومذهبياً في المقام الأول وليس تحالفاً مرحلياً أو إقليمياً أو



حتى تبادلاً للمنافع مما يعني - عملياً - ثباتاً نسبياً في موقف حزب الله اتجاه إيران معزل عن تغيير التوازنات في المنطقة.

وقد عانت علاقات إيران مع حزب الله من نكسة بعد أن أخفقت إيران في مد يدها إلى الولايات المتحدة في مستهل التسعينات، فنظرة رافسنجاني المعتدلة، وتلهفه إلى إبرام صفقة مع واشنطن، أثار سخط العديد من العناصر المتشددة في تلك المنظمة اللبنانية وساد إحساس بالهجران في وادي البقاع مع تراجع مستوى التعاون الإيراني مع حزب الله، لكن مؤتمر مدريد ومعاهدة أوسلو عكسا حظوظ حزب الله، ففي ظل غياب علاقات متينة مع المنظمات السنية الفلسطينية، احتاجت إيران إلى حزب الله لمجابهة النفوذ المتزايد لإسرائيل، فمن خلال المقاتلين الشيعة بלבنا، يمكن لإيران أن تجمع معلومات استخباراتية فضلاً عن إلحاق خسائر كبيرة بالدولة اليهودية؛ بسبب الضغوط التي مارستها على الولايات المتحدة لكي تعمل ضد إيران، الأهم من ذلك أنه باستخدام حزب الله، لن تحتاج إيران إلى صواريخ بالسّتية متطورة لضرب إسرائيل، ويشرح "بن عامي" هذا الوضع فيقول: "كان حزب الله الذراع الطويلة لإيران، وتمكن مقاتلوه من تحويل إيران إلى دولة محايدة" كانت سياستهم الرئيسية عرقلة العملية السلمية، وأفضل طريقة لعرقلة العملية السلمية كانت مقايضة القوات الإسرائيلية بלבنا، وهذا ما قد وفره الغزو الإسرائيلي للبنان 2006 فرصة لإيران لكي تؤثر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في لبنان.

والأهداف المعلنة للحزب: أنه حركة مقاومة إسلامية ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان، ورفع شعار تحرير المقدسات الإسلامية في فلسطين لتقريب المسلمين وصرف أنظارهم عن مخططات الحزب الخفية، ولاستماله قلوبهم وتعاطفهم، وقد زادت شعبية هذا الحزب بين الناس بسبب ما قدّمه من خدمات اجتماعية وإنسانية بدعم من حكومة إيران، وأما الأهداف غير المعلنة: نشر التشيع في لبنان، والحفاظ على الوجود الشيعي الدائم في هذا البلد، والسيطرة على منافذ القوة فيه، وتهيئة موطئ قدم لإيران للتدخل في المنطقة متى تشاء لتحقيق مصالحها وأهدافها القومية والدينية، وكذلك ضرب البنية التحتية للبنان، وجره إلى حرب ليتسنى لهذا الحزب السيطرة على لبنان وهذا جزء من تصدير الثورة الإيرانية إلى العالم الإسلامي، من أجل إقامة دولة الهلال الشيعي كما يخططون ويسعون له.

### ويمتلك الحزب أوجه قوة عديدة بالنسبة لإيران أهمها:

- 1- في تقرير صادر عن لجنة الخارجية والأمن في الكنيست - وهو الأول من نوعه - تحت اسم حجم تهديد الصواريخ على إسرائيل، أشار إلى أن حزب الله وحده يمتلك ترسانة تشمل 12 ألف صاروخ تهدد إسرائيل بسبب المدى الناري القصير، وتشمل صواريخ تحمل على الكتف وكاتيوشا (122 ملم) ويصل مداها الناري إلى 12 كيلو مترا) وفجر -3 الذي يبلغ مداه 45 كيلو مترا، وفجر-5 الذي يبلغ مداه 75 كيلو مترا، أي يمكنها إصابة العمق الإسرائيلي وتعدّ هذه المرة الأولى التي تنشر فيها إسرائيل رسمياً عن طبيعة ترسانة حزب الله

الصاروخية، ويتسق مضمون هذا التقرير مع ما أعلنه الأمين العام لحزب الله في النصف الثاني من عام 2005 بالقول أن الحزب يمتلك ترسانة تتكون من نحو 12 ألف صاروخ على الأقل.

2- يتضح من خلال تطورات الملف النووي الإيراني أن طهران اختارت المواجهة من خلال جبهات خارجية، ابتداءً بالعراق ووصولاً إلى لبنان، وبالتالي فإن ورقة حزب الله التي تحولت من ورقة سورية إلى ورقة إيرانية، ستكون السلاح الأول الذي سوف يستخدمه الإيرانيين في تحدي ومواجهة المشروع الأمريكي.

3- هناك تأثير بالغ من إيران على حزب الله الذي ترعاه في لبنان منذ أوائل الثمانينات وقرّنه بالمال والسلاح، إذ يمكن للحزب لعب دور هام في حالة إصدار مجلس الأمن قراراً بفرض حصار أو عقوبات على إيران، و ذلك من خلال توتير الجبهة مع إسرائيل في جنوب لبنان، وقد بدأ هذا الدور يتعاظم بعد الانسحاب السوري من لبنان.

4- تقدم طهران الإلهام الروحي لحزب الله بالإضافة إلى الاستمرار في تقديم المساعدات التنظيمية والتوجه الإيديولوجي في الحقيقة، كما أن صداقة إيران لهذه الحركة وضعتها كدولة في مقدمة الدول التي تدرجها الولايات المتحدة على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، يخضع حزب الله للأيديولوجيا الإيرانية القائلة بـ (ولاية الفقيه) وطهران من جهتها تقدم حوالي 100 مليون دولار سنوياً كمساعدة للتنظيم، كما أن المرشد الإرهابي لحزب الله (عماد مغنية) هو عبارة عن مواطن يمتلك الجنسية

الإيرانية ويقوم برحلات دورية إلى إيران وكما ترتبط جميع الكوادر الأولى من الحزب بروابط متينة مع المجمع الثقافي الإيراني، ومع الحرس الثوري الإسلامي، الذي يقع تحت رئاسة المرشد الروحي للثورة الإيرانية (آية الله خامنئي) وكما أن قادة الحزب يستمدون شرعيتهم من الخامنئي ذاته، وعادة ما يقوم هو بحل الخلافات التي تقع بينهم، وأيضاً تمتلك طهران التأثير والسيطرة على نشاطات حزب الله في ما وراء البحار، على سبيل المثال، فإن خلايا حزب الله توقف نشاطاتها الإرهابية في أوروبا عندما تقرر طهران وقف دورة العنف هناك، وفي محاولة من إيران لتغيير الدور الذي تلعبه، أخذت تقدم الأسلحة المؤثرة ليستخدمها حزب الله ضد إسرائيل لزعزعة وضعها الأمني الحدودي، وفي بعض الحالات استخدمت طهران حزب الله في قتل معارضيه وفي توجيه ضربات ضد أهداف أمريكية.

ومع بداية انتصار الثورة الشيعية في إيران، تأسست عدة أحزاب في الخارج تابعة للنظام الإيراني، وذلك من أجل توسيع النفوذ الإيراني من خلال الشيعة في مختلف المناطق؛ ففي البحرين قام الوجيه "الهادي المدرسي" بتكوين الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ومقرها طهران، وفي منتصف الثمانينات تم عقد اجتماع لقادة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مع المسؤولين في المخابرات الإيرانية، وتم الاتفاق على إنشاء الجناح العسكري للجبهة تحت اسم حزب الله البحريني. ومن خلال بروز الثورة الخمينية والتواصل المنسجم بين إيران والقيادات الشيعية السعودية، فقد عهد إليهم بإنشاء منظمة يكون مرشدها

ومنظرها الشيخ "حسن الصقار" التي صارت فيما بعد تعرف بمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، وكما نشأ حزب الله الكويتي في بداية الثمانينات، بعد نشأة حزب الله اللبناني، واتخذ هذا الحزب أسماء منظمات وهمية، مثل "طلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية و"صوت الكويت الحر" والقوات المنظمة الثورية في الكويت "وكلها ترجع للحزب المسمى (حزب الله الكويتي) وتأسس هذا الحزب الفرعي، بمجموعة من شيعة الكويت كانت تدرس في الحوزة الدينية في قم، ويرتبط معظم أعضاء الحزب بالحرس الثوري الإيراني، حيث كانوا يتلقوا تدريباتهم عن طريقه.

#### ب. الحركة الحوثية:

نظرا لما ارتكبه حزب الله اللبناني وفروع هذا الحزب من جرائم واغتيالات، ورفض الشعب اليمني المسلم لمثل هذا الحزب وعقائده وأجندته الهادفة للاختراق الشيعي الإثنا عشري للمجتمع، تم إبعاد هذا الاسم، واستبداله باسم آخر، ألا وهو (الشباب المؤمن) وذلك في تسعينات القرن الماضي، وتم تجنيد عدد من الزيدية الذين تحولوا إلى (شيعة الإثنا عشرية) أو بقوا على مذهبهم الزيدي ولكن غرر بهم، ليكونوا أداة وذراعاً للنفوذ الإيراني الإثنا عشري في اليمن، وعلى رأس هذا الهرم (حسين بدر الدين الحوثي)، إذ أنهم في الأصل من فرقة الجارودية وقد انتقل الحوثي من الزيدية إلى الجارودية إلى الجعفرية الإثنا عشرية مبكراً، وأكد ذلك بذهابه إلى إيران والنهل من منبعها الصفوي.

وقد شهد اليمن منذ عام 2004 مواجهات مسلحة بين الحكومة والجيش اليمني ضد الحوثيين المتمركزين في المحافظات الشمالية، خاصة محافظة صعده، تخللها فترات من التهدئة وبعد إعلان الرئيس علي عبدالله صالح فشل التهدئة بين الحكومة اليمنية والحوثيين في مارس 2009 في محافظة صعده، وتجدد أعمال العنف والمواجهات بين الحوثيين والجيش اليمني، تتصاعد المخاوف من اندلاع جولة جديدة من المواجهات المسلحة، تضاف إلى الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها الحكومة اليمنية، فقد شهدت المنطقة الشمالية، خاصة صعده، خمس جولات من الحروب والمواجهات المسلحة الدامية بين الجماعة الحوثية والجيش اليمني، وقد بدأ الصراع بمحاولة اعتقال حسين الحوثي بعد خروج جماعة من الشباب المؤمن التي يرأسها الحوثي في مظاهرات، مرددة شعارات معادية للولايات المتحدة وإسرائيل، واستمر القتال بين الحوثيين والقوات الأمنية، وأفضى إلى قتل حسين الحوثي، ولم تنتهِ الحرب بقتل الحوثي، بل استمرت المواجهات المسلحة والحروب بين القوات الأمنية والعسكرية اليمنية من جهة، وجماعة الحوثي بزعامة عبد الملك الحوثي من جهة أخرى، كان آخرها الحرب التي اندلعت عقب الاتفاق المبرم بين الطرفين في فبراير 2008 بوساطة قطرية.

وقد نشبت الأزمة الأخيرة إثر استيلاء جماعة الحوثيين على مواقع تابعة للجيش اليمني في محافظة صعده شمال البلد (250 كيلو متراً من العاصمة صنعاء) ثم اتهام السلطات اليمنية للحوثيين باختطاف أجانب (أسرة ألمانية وبريطاني واحد) فقام الجيش اليمني بحملة عسكرية واسعة النطاق على مواقع

الحوثيين في مناطق مختلفة في صعدة، بعد يوم واحد من انتقاد حاد لهم وجّهه الرئيس علي عبدالله صالح في 10 أغسطس 2009، حيث وصفهم بأنهم مخربون ودعاة هدم وتدمير فكان هذا التصريح بمثابة إيذاناً ببدء العملية العسكرية ضد الحوثيين، وإطلاق شرارة الحرب السادسة.

### دلائل الدور الإيراني في دعم الحركة الحوثية في اليمن:

(1) العلاقة القوية التي تربط بين الثورة الإيرانية والعائلة الحوثية التي ازدادت عقب الإقامة القشرية "لـ بدر الدين الحوثي" في طهران في قم، بعد خلافه مع علماء المذهب الزيدي حول قصر الإمامة في البطينين الهاشميين "الحسن والحسين" دون غيرهما، وهو ما كان يعتقد بصحته مقابل اجتهاد آخرين رأوا أن الزمن قد تجاوز هذه المسألة، وذلك تفادياً للحرج مع حكام صنعاء الجمهوريين، ولم يعد إلى اليمن إلا عقب قيام الوحدة اليمنية بعد وساطة عدد من علماء الزيدية لدى الرئيس اليمني.

(2) ما أثير عن زيارات قام بها "حوثيون" إلى إيران بهدف التنظيم والتدريب ناهيك عن الزيارات السرية لخبراء عسكريين إيرانيين تضمنت لقاءات سرية مع جماعات مرتبطة باتحاد الشباب المؤمن، ناهيك عن الدعم الإعلامي الإيراني الواضح، خاصة من جانب وسائل الإعلام المحسوبة على تيار مرشد الثورة، وكذلك الآلة الإعلامية لحزب الله في لبنان، فقد كشفت دراسة أن قناة العالم الإيرانية بثت 47 برنامجاً عن الحوثيين في سبعة أشهر.

3) تجمع مئات من علماء الدين في إيران أمام السفارة اليمنية في طهران إبان الجولة الثالثة بين الحكومة والحوثيين في أواخر عام 2005 للتعبير عن احتجاجاتهم على ما أسموه بالمجازر التي ترتكب ضد الشيعة في اليمن، مطالبين بطرد السفير اليمني من طهران، وتغيير اسم الشارع الذي تقع فيه السفارة اليمنية إلى اسم الحوثيين.

من هنا تتضح حقيقة الدور الإيراني فيما يجري في اليمن، فبعد أن وجدت لها موطئ قدم في العراق، تسعى بشكل حثيث أن تجد لها مكاناً في اليمن، فما هي مصلحة إيران من ذلك؟ يكشف الواقع عن أن الوجود أو الدعم الإيراني يمكن أن يفسر في ضوء تسويق المشروع الإيراني الساعي إلى هدفين، الأول: مد مظلة الثورة الإسلامية والحضور والتمدد والاختراق الإيراني الكامل داخل المنطقة العربية بحجة غياب مشروع عربي، والثاني هو تسويق معادلات سياسية جديدة بوجود فراغ في المنطقة، وبالتالي تعتبر إيران هي الأقرب والأقدر على ملء هذا الفراغ، وتقوم إستراتيجيتها في هذا الشأن على الربط بين الشيعة في مختلف أنحاء المنطقة، بل العالم أجمع، بحيث يكون للشيعة مرجعية واحدة في طهران، ولما لم يكن للإثنا عشرية موطئ قدم في اليمن، فقد سعت إيران للتقارب مع الزيدية ودعمها لتكون ذراعها في اليمن.



### ج. حركة حماس:

يمثل الحديث عن حماس إشكالاً كبيراً من حيث التوقيت الزمني لهذه النشأة، فحماس التي ولدت عملياً مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى وبالتحديد بتاريخ 1987/12/14 تطرح نفسها من خلال بعدها الزمني والمكاني، كما ورد في المادة الخامسة من ميثاقها "بأن بُعد الحركة يمتد إلى مولد الرسالة والسلف الصالح" حيث تعود بدايات جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين إلى أواسط الثلاثينات وقد بدأ تشكيل بنائها التنظيمي في العام 1946، عندما أنشأت لها فروع عدة في مدن وقرى مختلفة كان أولها مدينة القدس، وقد شارك المتطوعون من الإخوان المسلمين من مصر والأردن في حرب فلسطين عام 1948، مما منح حركتهم بروزاً وأعطاها زخماً مكن تنظيمها من الترسخ والانتشار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

على الرغم من الاختلاف الإيديولوجي بين إيران وحماس - حيث أن إيران شيعية، بينما حماس سنية - إلا أن فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ومن ثم تشكيلها الحكومة، جاء في ظل ظروف وتحديات كبيرة بالنسبة ل طهران، حيث تنامت الضغوط الدولية عليها بسبب ملفها النووي، فضلاً عن الوجود الأمريكي المكثف في المناطق التي تحيط بها، وهو الأمر الذي حثم على صانع القرار الإيراني أن ينحني للإيديولوجية جانبا لتغلب لغة المصالح وقد تمثل هذا التقارب في زيارة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة الذي يتخذ من سوريا مقراً له ل طهران مرتين خلال الأشهر الثلاثة الأولى في منتصف ديسمبر 2005، والثانية في فبراير 2006، واتضحت الدرجة

العالية من التنسيق الإيراني مع حماس من خلال هذه الزيارات، حيث أكد خالد مشعل أن إيران ستلعب دوراً كبيراً وأساسياً في صياغة مستقبل فلسطين.

وتريد إيران جعل قطاع غزة، على أنه امتداد للنفوذ الإيراني، للتأثير في منطقة النفوذ المصري كما الإسرائيلي - دون أثمان كبيرة، ودون ضرورة التورط المباشر، فتلهي بذلك الدولتين في محيطها المباشر لتتفرغ هي لتثبيت أرباحها في العراق، فالقطاع يعطي إطلالة لإيران على البحر المتوسط، كما يقلق إسرائيل من الداخل، ويهددها، وبالتالي يضعها بين فكي الكماشة، جبهة في الجنوب وأخرى في الشمال، محاولة ضرب النظام في مصر العمود الفقري للمشروع القومي العربي، كما أن ورقة القطاع يمكن التخلي عنها مقابل ثمن أهم في مكان آخر محيط إيران مثلاً، فالإطلالة على المتوسط يؤمنها حزب الله في لبنان، وكذلك الأمر، يؤمن حزب الله تماسكاً مع إسرائيل، وفي هذه المعادلة حزب الله هو الثابت في المعادلة الإيرانية، وحماس هي المتغيرة المؤقتة، خاصة في ظل التجانس الديني، المذهبي والعائدي مع الحزب عكس حركة حماس.

ولذلك تعتبر إيران التحالف مع حماس ورقة جديدة بحكم التوجهات الإسلامية المشتركة من ناحية، والموقف المشترك من الدور الأمريكي في المنطقة من ناحية أخرى، وبصفة خاصة اتجاه الطرفين، فحماس تصنفها الدوائر الأمريكية بأنها حركة إرهابية أما إيران فهي ضمن محور الشر، وبالتالي فإن التحالف بين الجانبين أضحى ضرورة، ويتضح ذلك من خلال دعوة المرشد الأعلى لإيران الدول الإسلامية إلى مساعدة الحركة للخروج من المأزق المالي، كما استضافت إيران مؤتمراً لدعم الانتفاضة الفلسطينية خلال شهر أبريل

2006 وقدمت دعماً بقيمة 100 مليون دولار لحماس، ودعا المرشد الأعلى للثورة الإيرانية خلال المؤتمر دول العالم الإسلامي لاعتبار فلسطين قضيتها الأولى.

ومن خلال الحرب على غزة، أوقفت إيران المسار السوري الإسرائيلي، وهي التي لا توافق عليه حتماً وألهمت إسرائيل في الفترة الانتقالية في الإدارة الأمريكية، كي لا تتفرغ لضرب مشروع إيران النووي، وبسبب الحرب على غزة، وضعت إيران الصراع العربي الإسرائيلي تحت العباءة الإسلامية، وكذلك مسخت إيران صورة العرب وأظهرتهم بأنهم عاجزون، وفي نفس الوقت أبعدت الشارع العربي عن حكوماته وأنظمتها، وفي نفس الوقت أيضاً تبوأ الرئيس الإيراني مقعداً هاماً في الدوحة، في ظل غياب أهم دولتين مصر والسعودية.



## ثانياً- التشيع

إن تشيع إيران للسنة العرب والسعي لاستخدامهم كأداة للتدخل في شؤون تلك الدول هو آلية لتعظيم النفوذ الإقليمي لإيران، بزخم هائل في أعقاب الثورة الإسلامية التي اجتاحت إيران في العام 1979 أضافت أبعاداً ومحاور جديدة لسياستها الخارجية، كان من أبرزها ذلك المتعلق بتوظيف الدين، لاسيما المذهب الشيعي ليعمل جنباً لجنب مع تنمية القوة العسكرية الإيرانية، من أجل توسيع الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية، إلا أن هكذا حديث قد زادت وتيرته واحتدم الجدل بشأنه بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003، والذي مهدّ الأجواء لتنامي النفوذ الإيراني في عراق ما بعد صدام حسين وتغلغل هذا النفوذ السياسي والإستراتيجي في المنطقة ليطال دولاً أخرى عديدة، الأمر الذي من شأنه أن يسلط الضوء على العلاقة الارتباطية الجلية بين مساعي نظام ولاية الفقيه في تصدير الثورة وتشيع السنة العرب والعمل على استمالتهم من جهة، والطموحات السياسية الإستراتيجية للجمهورية الإسلامية من جهة أخرى.

كما عزز ذلك تحوّل الشيعة من مذهب وفرقة تنتسب إلى الإسلام، بما لديها من أفكار ومعتقدات وأهواء، إلى مذهب سياسي له قواعده وأصوله وأفكاره ومناهجه، مما مهدّ لثورة الخميني الخمسينية لاجتياح العالم الإسلامي وتشيعه، والدولة الفارسية تتفاخر بأنها فارسية وأنها أصل هذا المعتقد والمذهب كذلك، بل وتسعى بما تملك من مقدرات للتدخل الكبير والمباشر وغير المباشر في شؤون المسلمين هنا وهناك، وتبذل محاولات كثيرة في سبيل ذلك كإطلاق

حزب الله، ولم يلبث الشيعة أن سعوا بجهود خفية ومعلنة لتشجيع العالم الإسلامي وزيادة المد الشيعي الماكر فيه، وعلى رأسه بلاد الحرمين ومهبط الوحيين السعودية وأرض الكنانة مصر، ومحاولة استرجاع سلطة العبيدين والفاطميين التي اجتاحت العالم الإسلامي منذ قرون ليست بالبعيدة، وانتشرت في البحرين والكويت والإمارات وغيرها من الدول الإسلامية والعربية.

ويعتمد المشروع الإيراني على اختراق القاعدة الشعبية في الوطن العربي سواء من الناحية المذهبية أو السياسية أو الاجتماعية، ومن الطبيعي أن الورقة الأساسية في هذا الاختراق للأسف هي الورقة الشيعية العربية، المبايعة للولي الفقيه بالدرجة الأولى، ولكن بما أن هذه الورقة لا تستطيع التأثير على مجمل القرار في الوطن العربي فإنه لا بد من الاستفادة من مكونات المجتمع الأخرى الأكثر عدداً وتأثيراً، ويتم ذلك باللعب على أوتار المقدسات التي تلغي عند حدودها بالنسبة للمواطن العربي القومية أو سنية المذهب أو التقسيمات والتساؤلات والتشكيكات والتناقضات، بل وحتى طعنات الأمس وخدع اليوم. وهنا بالذات يأتي دور حزب الله اللبناني في الاختراق، ولا نحتاج إلى جهد كبير لإثبات مدى نجاح الحزب في جر عدد كبير من العرب والمسلمين باتجاه البوصلة الإيرانية و لو على الصعيد الإعلامي والدعائي.

وبدورها، تتبنى التجمعات الشيعية في العالم العربي النهج ذاته الذي تنتهجه الجمهورية الإسلامية حيال الاتهامات التي تواجهها والخاصة بتشجيع السنة العرب لاستمالة التجمعات الشيعية العربية وكسب ولائها لطهران توطئة لاستخدامهم كأداة لتعزيز النفوذ الإيراني وخدمة مصالح إيران وتطلعاتها

الإقليمية، حيث كشفت بعض المصادر السنية المطلعة عن خطة أعدّها آيات الله في طهران عرفت باسم "الخطة الخمسينية" لنشر التشيع في منطقة الخليج خاصةً والشرق الأوسط عموماً، وسميت كذلك لأنها ستنفذ على خمس مراحل عمر كل مرحلة عشر سنوات، وقد أكدت الخطة في مقدمتها على أن "تصدير الثورة هو مبدأ أساسي في سياسة إيران" وقد امتدت مجالات تطبيق الخطة لتشمل المناطق السنية وغير الشيعية في إيران ومن بعدها الدول الإسلامية العربية منها وغير العربية.

لقد استطاع حزب الله اللبناني عن طريق قناة المنار التي هي منبر لنشر التشيع المبطن بالتقية - استطاع نشر معتقد الإمامية بين أهل السنة في العالم الإسلامي، فلا يظهرون أي أمر يחדش مشاعر طوائف أهل السنة (تقية)، بل لا يتكلمون إلا عن وحدة المسلمون وقتال اليهود المحتلين، حتى زعيمهم حسن نصر الله كان يتجنب الخوض في المسائل الخلافية بين السنة والشيعة الإمامية، لأنه أظهر نفسه كحامل للواء الدفاع عن لبنان وتحرير الأقصى من اليهود، فانخدع كثير من أهل السنة وأصبحوا ينظرون إلى هذا الحزب على أنه المخلص لهم من دولة إسرائيل كما يتوهمون، كما استخدم الحزب العمليات التي ينفذها والصواريخ التي كان يطلقها في الدفاع عن نفسه لنشر عقيدته، فأصبح قائدهم يترحم على الخميني وهو الذي قتل أهل السنة في إيران، ويدعو للمسير على خطاهم والتأسي بمنهجه، ويجدد البيعة للخامني المرشد للثورة الإيرانية بعد وفاة الخميني، حتى ظن كثير من أهل السنة أن الخميني والخامني ممن يناصرون الدين الإسلامي وأهله، ولذلك ترى صورة الخميني والخامني في كل زاوية من زوايا

حزب الله، بل أن الحزب قام بنشر كتبهم ومؤلفاتهم وطباعتها بطباعة فاخرة لتوزيعها على المسلمين في بقاع العالم.

### ثالثاً- القوة العسكرية الإيرانية:

رغم حقيقة المساعي الإيرانية لبناء قوتها الشاملة (الاقتصادية، الدبلوماسية، الاجتماعية، الثقافية، العسكرية) إلا أن الطموحات العسكرية الإيرانية تعتبر أكثر المسائل إثارة للجدل عند تقييم القدرات الشاملة لها. فرغم الصعوبات التي تواجه الإيرانيين لتقوية جيشهم سواء القيود الدولية أو العقوبات الاقتصادية، ورغم أن القوات الإيرانية ما زالت في حاجة أكثر إلى التدريب والتأهيل وإعادة التنظيم وإلى كثير من أنواع الأسلحة المتطورة، إلا أن القوة العسكرية الإيرانية تشمل حوالي 513 ألفاً من القوات العاملة، و350 من قوات الاحتياط موزعة كالآتي:

1- قوات برية تضم 345 ألف فرد موزعين على أربع قيادات جيوش تشمل 4 فرق مدرعة، و7 فرق مشاة ولواء محمول جواً، وفرقتين من القوات الخاصة، وبعض الوحدات المستقلة الأخرى، و5 مجموعات مدفعية، ذات تسليح يضم 1440 دبابة قتال رئيسية من طرازات مختلفة غربية وشرقية، 1995 قطعة مدفعية مجرورة، 664 قطعة مدفعية صاروخية متعددة المواسير، 3500 مدفع هاون، 80 منصة صاروخ باليستية متنوعة، حوالي 500 طائرة هليكوبتر.

2- قوات بحرية 18 ألف فرد (منهم 2000 فرد للقوات الجوية البحرية ومشاة الأسطول) و6 قواعد بحرية (بندر عباس، بوشهر، خرج، بندري أنزلي، بندري خوميني، شاه بحر) ويضم التسليح البحري الإيراني غواصتين روسيتين

طراز كيلو اس اس، ومدمرتين، و3 فرقاطات، وطرادتين، و20 زورق صواريخ، و7 كاسحات ألغام، 8 قطع برمائية، و20 طائرة هليكوبتر، و9 طائرات نقل، ولواءين مشاة أسطول.

3- قوات جوية تضم 30 ألف فرد (منهم 12 ألف فرد تابعين لقوات الدفاع الجوي) وتشمل 295 طائرة مقاتلة قاذفة ومنها 60 طائرة طراز إف-14، 60 طائرة طراز إف-7، وحوالي 60 طائرة نقل، وطائرة هليكوبتر بالإضافة إلى 100 طائرة للتدريب، و10 طائرات للتزود بالوقود في الجو لزيادة مدى عمل الطائرات المقاتلة والقاذفات.

4- الحرس الثوري: وهي القوات التي جرى تشكيلها بعد قيام الثورة الإيرانية وتطورت خلال سنين الحرب ضد العراق لتصبح جهازاً عسكرياً ذو توجهات راديكالية للدفاع عن المبادئ الثورية للخميني في الداخل وتصدير الثورة إلى الخارج، ويتكون حالياً من 120 ألف فرد موزعين على قوات برية (100 ألف فرد) في 13 لواء مشاة، وفرقتين مدرعتين والعديد من الألوية المستقلة، وقوات بحرية (20 ألف فرد) موزعة في خمسة موانئ ولواء مشاة أسطول.

كما أن إيران أعادت بناء بعض تلك القدرات، واستناداً إلى المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، وصلت قوة الجيش النظامي عام 1995 إلى ما يعادل 12 فرقة و40 لواء متحركاً تقريباً (وتضمنت تلك التشكيلات 4 فرق مدرعة) فرقتان تتكون كل منهما من ثلاثة ألوية وفرقتان من 4 ألوية (بالإضافة إلى 7 فرق مشاة وفرقة للقوات الخاصة مكونة من 4 ألوية) كما يبدو أن إيران تملك لواءين على الأقل وربما ستة ألوية مناورة مستقلة



تتضمن لواء أو لواءين محمولين جواً و4 ألوية قوات خاصة ولواء صواريخ أرض - أرض ولواء لوجستياً، ويشعر بعض الخبراء أن إيران تملك أعداداً كبيرة من التشكيلات العسكرية الأصغر حجماً، التي تتضمن 25-28 فرقة، وأكثر من 100 لواء "وفوج"، وتشير هذه التقديرات إلى أن إيران تملك 5-6 فرق مدرعة، و3-6 فرق ميكانيكية، و13-14 فرق مشاة، وفرقة واحدة للقوات الخاصة تتكون من 4 ألوية.

ولعبت التطورات الجارية على المستويين الإقليمي والعالمي دوراً بالغ الأهمية في إعادة تشكيل وصياغة المكونات الرئيسية للسياسة الدفاعية الإيرانية، وبدا ذلك واضحاً في إعادة بلورة أغراض الأمن القومي الإيراني بحيث تصبح أكثر توافقاً مع حركة التطورات الجارية، وما سيتبعه ذلك بالضرورة من تطوير الإستراتيجية القومية الإيرانية لتحقيق الأغراض الجديدة، وقد أفضى هذا التطوير بدوره على المستوى الأدنى إلى العمل على تحديث العقيدة العسكرية الإيرانية، سواء للإفادة من الدروس المكتسبة من حربي الخليج الأولى والثانية، أو للتكيف مع التطورات الجارية وما تنطوي عليه من احتمالات المواجهة والصراع المسلح، ولهذا تعمل القيادة الإيرانية على تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها على نطاق واسع، وذلك مع التركيز على عدد من المجالات أبرزها:

1. توسيع نطاق أعمال الاستيراد الخارجي للأسلحة والمعدات، عبر الإفادة من حالة السيولة وتناقضات المصالح المميزة للعلاقات الدولية في الوقت الحالي، ومحاولة الحصول على نوعية متقدمة من الأسلحة

والمعدات بكميات يعتد بها، مع الاعتماد بصفة خاصة على روسيا والصين وكوريا الشمالية، وتذهب بعض المصادر إلى إن القيمة الإجمالية للصفقات التسليحية مع هذه الدول الثلاث تبلغ 12 بليون دولار تقريباً.

2. العمل على توسيع نطاق صناعتها العسكرية، إذ يعتقد بعض الخبراء أن ما تنفقه إيران على تصنيع الأسلحة التقليدية يصل إلى مئات الملايين في السنة الواحدة، بينما تنفق مبالغ أكبر على الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، ووفقاً لما أدلى به "أكبر توركان" الوزير الإيراني السابق للدفاع وإمداد القوات المسلحة، فقد دمجت إيران مصانع الحرس الثوري ومصانع القوات النظامية الإيرانية في نظام واحد لكي تصبح أكثر كفاءة، كما أنها ضاعفت إنتاجها من الأسلحة ثلاث مرات منذ عام 1979.

3. بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية، لاستكمال أعمال البناء التسليحي الإيراني، واستخدامها في التعويض عن طول المدى الزمني اللازم لالتهاء من أعمال التسليح التقليدي.

ومن خلال رصد واستقراء تنامي القدرة العسكرية الإيرانية نصل إلى عدة حقائق إستراتيجية أهمها:

(1) إن إيران تسعى لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية، بما يؤكد ضمناً وجود نوايا الهيمنة وفرض سياسة الأمر الواقع.

2) سعي إيران لامتلاك قدرات عسكرية هجومية في القوات الجوية ومنظومة الصواريخ البالستية ذات المدى المتوسط والمدى البعيد يشير إلى كبر المجال الجوي الذي تسعى إيران لفرض سطوتها العسكرية عليه، وهذا يعني محاولتها أن تصبح قوة إقليمية عظمى تفرض مصالحها الخاصة، فضلاً عن محاولة إيران امتلاك قدرات عسكرية نووية وأسلحة دمار شامل رغم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية ورغم عدم وجود تهديدات أو توجهات عدائية ضدها، وهذا السلوك يخلق خللاً استراتيجياً في التوازن العسكري في المنطقة لصالح إيران، ومن ثم يدفع المنطقة إلى متاهات صراع التسلح، وتكريس حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، ويدفع إلى الحاجة للتواجد العسكري الأجنبي حتى يمكن ردع القوة العسكرية الإيرانية ومنعها من فرض إرادتها على المنطقة.

ولذلك أضحت هناك العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن العربي الخليجي سواء على المدى المباشر أو المتوسط كالآتي:

1- إن إيران أعطت لنفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم مصالحها الأمنية فقط.

2- اعتناق إيران لإيديولوجية متطرفة تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لاستخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية بإقامة العديد من معسكرات التدريب للمتطرفين خاصة العرب منهم

(معسكر الإمام علي شرق طهران، معسكر فاتح غني حسين ويقع في مدينة قم، ومعسكر ابيسك في منطقة قزوین).

- 3- استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها لجزر دول الإمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى) إمعاناً في إتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة مما يشكل إصراراً على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة ويدعم عدم الاستقرار في المنطقة.
- 4- تهديد إيران المستمر بإغلاق مضيق هرمز، خاصة وأن الحرس الثوري الإيراني قد قام بإجراء مناورة عسكرية متوسطة وكبيرة الحجم في الخليج ومضيق هرمز خلال الفترة من 1992 وحتى منتصف 1997 من قواعد الحرس الثوري في جزر موسى وبوشهر ولنجه وبندر عباس للتدريب على أسلوب غلق مضيق هرمز والسيطرة على الملاحة في الخليج.
- 5- القيام بتنفيذ عمليات إرهابية باستغلال الشيعة المنتشرين في بعض الدول العربية مما يهدد الاستقرار والأمن في هذه الدول.
- 6- امتلاك قدرات صاروخية هجومية ذات مدى يغطي كامل المنطقة، شبه الجزيرة العربية والأهداف الحيوية لدول الخليج العربي، الأمر الذي يزيد من حدة التوترات في المنطقة.

الفصل الرابع  
التحولات في السياسة الأمريكية  
تجاه المنطقة





نصير

أحمد ياسين

نصير

@Ahmedyassin90

## الفصل الرابع

### التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة

#### محددات الرؤية الأمريكية للمنطقة:

يمكن إلقاء الضوء على طبيعة التحولات التي طرأت على الرؤية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية من خلال تحديد أهم محددات الرؤية وهي:

#### ❖ المصالح كمحدد للرؤية الأمريكية:

الواقع أنه يمكن للفاحص المدقق للسياسة الخارجية الأمريكية أن يلاحظ بسهولة إن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط تركز على موضوعين رئيسيين هما:

أولاً: المشروع الصهيوني الرامي لإقامة دولة يهودية في فلسطين.

لا يختلف أحد على وجود التزام أمريكي ليس فقط بالمحافظة على أمن إسرائيل في المنطقة، وإنما إمدادها بكل أسباب ووسائل التفوق على الدول العربية مجتمعة، وبالتالي يوجد إجماع على أن إسرائيل هي مصلحة أمريكية، وليست مجرد أداة وظيفية تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية؛ والسياسة الأمريكية الموالية لإسرائيل هي نتاج نفوذ اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإسرائيل

أثبتت فعاليتها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية في مقاومة أعدائها المشتركين: الاتحاد السوفيتي السابق والنظم الراديكالية ذات التوجه القومي والإسلامي في المنطقة، كما إن إسرائيل هي نواة مشروع صهيوني أكبر لم يكتمل بعد وما تزال مستمرة في العمل لاستكمالها وفق أساليب وآليات ومعدلات تحرص على أن لا تضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، وفي المرات القليلة التي حدثت فيها خلافات كبيرة وعدائية بين البلدين حول قضايا بعينها ثبت إن إسرائيل كانت هي الأقدر دائماً على تطويع واحتواء الخلاف وسحب الموقف الأمريكي في اتجاهها ولصالحها وليس العكس، فإسرائيل نجحت نجاحاً باهراً في استغلال التناقضات العربية - العربية والتناقضات العربية - الأمريكية من ناحية أخرى، وتوظيفها لصالحها والحيلولة دون بناء علاقات عربية - أمريكية قوية وصحيّة، وكان من أهم الانجازات التي حققتها في هذا المجال نجاح شارون في إقناع الولايات المتحدة في أن الإرهاب العربي - الإسلامي الذي ضربها في 11 سبتمبر ليس إلا شكلاً من أشكال الإرهاب الذي تتعرض له يومياً من جانب الفصائل الفلسطينية.

ونظراً لذلك تم صياغة الأوضاع في المنطقة بما يلائم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة، ويتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها، وتحديد ترتيب الدول العربية في سلم اهتمامات الولايات المتحدة على أساس فعاليتها في خدمة مصالح الولايات المتحدة، وقدراتها على الاستجابة لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة، وإيجابية دورها في التأثير على محيطها العربي لتسويق هذه السياسة من خلال:



- أ. منح إسرائيل صكاً أمريكياً باعتبارها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، والحليف الإستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية فيها، والتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق التوازن الجديد الذي فرضته نتائج الحرب في المنطقة.
- ب. فرض نظام حليف للأمريكيين في العراق ليكون مركز الثقل في المنطقة العربية، ومثالاً لنمط العلاقات بين الولايات المتحدة ودولها، ونموذجاً لإمكانية التغيرات المطلوبة في الدول العربية، بما يستلزمه ذلك من إقامة علاقات رسمية ومتعاونة مع إسرائيل، ومن إعادة صياغة الأدوار التقليدية لبعض الدول العربية سواء بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة، أو لتسوية القضية الفلسطينية.
- ج. فرض العزلة على إيران وتطويقها بالنفوذ الأمريكي، والتلاعب بميزان القوى داخلها بما يفرض عليها إما الإذعان أو التعاون مع السيناريو الأمريكي في المنطقة، وإما تعريضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسية بديلة للحكم الإسلامي فيها.

#### ثانياً: النفط

تنطوي مصالح الولايات المتحدة النفطية في المنطقة على عناصر وأبعاد مركبة أهمها:

- أولاً: البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية التي استثمرت، وما تزال أموالاً ضخمة في مجالات استكشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط العربي، وتحقيق أرباح ضخمة من وراء ذلك.

- ثانياً: البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة.

- ثالثاً: البعد الاستراتيجي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي، والذي قد يغزى في ظروف معينة، بمحاولة السيطرة عليه أو الاقتراب منه، ولم تواجه الولايات المتحدة، حتى عام 1973، عقبات تذكر دون تحقيقها لمصالحها النفطية على كافة المستويات غير أن هذا الوضع تغير جذرياً بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973، بعد أن تمكنت الدول العربية ولأول مرة، من استخدام النفط كورقة ضغط سياسي في صراعها مع إسرائيل بتخفيض معدلات تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل، كما نجحت في الوقت نفسه، في مضاعفة أسعاره محققة فوائض مالية هائلة، وهذا التطور الخطير لعب دوراً محورياً في إعادة تشكيل رؤية الولايات المتحدة للمنطقة.

لذلك سيبقى النفط دائماً الهدف الرئيسي ونقطة التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة، وهذا ما أكدته المفكر الاستراتيجي الفرنسي (الكسندر دي لوفال) في كتابه (حروب أمريكا ضد أوروبا) إذ يقول: "إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه".

وفي هذا الإطار يمكن أن نصنف ركائز الإستراتيجية للولايات المتحدة النفطية في منطقة الخليج بما يلي:

(1) الوجود العسكري في منطقة الخليج ومواجهة أي محاولات، لاسيما من إيران، لإغلاق مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي بين عُمان وإيران أو تعريض شحن النفط في الخليج للخطر.

(2) حرب الولايات المتحدة ضد العراق مفهومة فقط في ضوء ما تملكه من طاقات نفطية، أما ما يقال بشأن الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، فقد ثبت أنه لا وجود لها إلا في رؤوس قادة السياسة الأمريكية.

(3) إن التخلص من نظام صدام حسين سيتبعه محاولات التخلص من أنظمة أخرى في المنطقة مثل إيران وسوريا، وحمل (عصا التأديب) ضد الدول العربية وغير العربية التي تعلن العصيان على الإدارة الأمريكية، خاصة وأن الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط وتاريخ الأزمة المتواصلة فيه يلزمان الولايات أن تنظر له كعنصر حاسم في رسم الإستراتيجية الاقتصادية والعسكرية العالمية.

## ❖ خصائص النخبة الحاكمة

يتميز النظام السياسي الأمريكي باستقرار يندر وجوده في نظام سياسي في العالم، فتداول السلطة يجري بسلاسة وانتظام بين حزبين كبيرين لا ثالث لهما، والتباين بين إيديولوجيات وبرامج وسياسات ومواقف هذين الحزبين يبدو واضحاً بالنسبة لقضايا الداخل بأكثر مما يبدو بالنسبة لقضايا الخارج، كما أنه لا توجد فجوة واسعة بين رؤية الحزبين للمصالح الأمريكية الوطنية في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط، غير أن ذلك لا يعني تطابق أداء السياسة الخارجية للإدارات الجمهورية والديمقراطية، فقد يتباين هذا الأداء من إدارة إلى أخرى، لكن التغيير في التوجهات لا يتم فجأة وإنما بطريقة متدرجة، كما إن التباين في السياسات يكون في العادة على القضايا الثانوية أو الفرعية ولا يمس القضايا الأساسية أو الجوهرية، ويتصل بالوسائل والأدوات وليس بالأهداف والغايات، ويعكس خلافاً في وجهات النظر وزوايا الرؤية بأكثر مما يعكس اختلافات عقائدية أو إيديولوجية، وليس معنى ذلك أن السياسة الأمريكية لا تعرف التحولات أو التغييرات المفاجئة والجذرية أو إنها بمنأى عن الاختلافات الأيديولوجية بين الحزبين الكبيرين، فالتحولات المفاجئة في توجهات هذه السياسة قد تحدث في حال انتقال السلطة من إدارة يقودها الجناح الأكثر ليبرالية في الحزب الديمقراطي مثلاً إلى الجناح اليميني الأكثر تطرفاً في الحزب الجمهوري، أو العكس. وهذا ما حدث بالفعل حين انتقلت الإدارة من الحزب الديمقراطي بقيادة كارتر إلى الحزب الجمهوري بقيادة كلينتون، ثم مرة أخرى إلى الحزب الجمهوري بقيادة بوش الابن.

ومما يوضح المرونة في صنع السياسة الخارجية في الإدارة الديمقراطية قيام الرئيس أوباما فور تسلمه السلطة في يناير 2009 بعمل نقطة تحول في العلاقة مع العالم الإسلامي، والدعوة إلى فتح صفحة جديدة تقوم على الاحترام المتبادل، كما بدأ الرئيس حملة للضغط على إسرائيل بشأن وقف المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك كبداية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي.

### ❖ مجالات الدور العربي في السياسة الأمريكية:

لأكثر من 50 عاماً، والولايات المتحدة تمارس على أرض عالمنا العربي كجزء من العالم، إستراتيجية المائدة الصينية تحرك بها الأحداث، وهي متخفية وراء ستار، بحيث يظهر وكأن الأحداث تتحرك ذاتياً، والنتيجة أنها تفرض على دول المنطقة شكل ترتيب أولويتها، دون تدخل مباشر، يستنزف جهدها وطاقاتها في حروب إقليمية وأهلية وسباق تسلح ومنازعات واشتباكات وفوق ذلك كله تجميد عملية الإصلاح السياسي، وحرية الشعوب، لكن من المؤكد إن هذه مرحلة من عصر له فكره وفلسفته واستراتيجياته وظروفه، ونطاقه، وأدواته السياسية، ولأن تتاح لهذه المنطقة العربية فرصة تاريخية نادرة لتشد خيوطها إلى أصابع يدها، تمسك بها هي، ولا تترك لغيرها تحريكها وتتحكم هي بوضع أولوياتها، وتغير المسار القديم، لأن تغيرات كثيرة وعميقة في العالم في فترات السنوات العشر الماضية، من شأنها إضعاف ماكينة المائدة الصينية وربما إيقاف عملها وتعطيلها، ووجه التشبيه هنا أن إستراتيجية الولايات المتحدة في عدد من مناطق العالم الثالث، وعلى رأسها الشرق الأوسط، في سنوات الحرب الباردة

كانت تمارس دورها بصورة متشابهة، فالأحداث الإقليمية تقع، وأبطالها يتحركون، وهم أطراف في هذه الأحداث لكن حركتهم تجري فوق أرضية صنعتها السياسة الأمريكية وخططت لها، وتتحكم في حركتها مثل القرص الدوار على المائدة الصينية، وتتحكم في لحظة إيقافها، ويظلّ الذين يتحركون فوقها مقتنعين بأنهم هم صانعو هذه الأحداث وهم إبطالها، بينما الحقيقة خلاف ذلك تماماً، وهي طريقة كانت تجري ممارستها في إطار الصراع الذي كان دائراً بين الغرب والشرق في سنوات الحرب الباردة، وكجزء من نظرية "الاحتواء" التي شكلت الفلسفة السياسية للولايات المتحدة والغرب، ويكمل هذا ممارسات الأبواب الخلفية للسياسة الخارجية، أي عمليات الاغتيالات والانقلابات وإشعال المنازعات بين الدول أو داخل الدول بين طوائفها وتياراتها الدينية والسياسية.

ومع الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحدي حقيقي وجّه إستراتيجيتها نحو إعادة رسم الإستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، خاصةً أن 40 دولة قد أيدت هجومها على أفغانستان بالمقارنة مع 28 دولة في حالة العمل العسكري ضد العراق عام 1991، كما أن هذا التأييد جاء بعد 26 يوماً من هجمات 11 من سبتمبر بالقياس إلى 165 يوماً كما حصل بعد غزو العراق للكويت، الأمر الذي سهّل استصدار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في العشرين من أيلول 2002 وتم وضعها في تقرير البيت الأبيض، وقد تبين أن التقرير يرسم نقطة انعطاف بين سياستين: الأولى

سياسة الاحتواء والردع والثانية: سياسة القضاء على الأعداء، إلا أن التقرير المذكور لم يجعل إستراتيجية التدخل المباشر مطلقة، إذا اعترف بضرورة الردع أولاً ثم الانتقال للقضاء على العدو إذا فشل الردع. لكن رائحة البارود وتواشيح الدم تظهر واضحة في تلك الإستراتيجية عندما نقرأ فيها "إن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بوضع لم يسبق له مثيل في التاريخ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والآن تجد نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية." ويتجسد هذا الوضع بأن الولايات المتحدة قد وجدت نفسها أقوى دولة في تاريخ العالم، فرأى بعض الذين يقومون على رسم سياستها بأن لها فرصة أن تسيطر على العالم، وهذا ما لم يكن موضوع متوافق عليه ويفسر خلفية انتقاد الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) للرئيس جورج بوش في إستراتيجيته الجديدة عندما قال: "ثمة فرق بين أن تدير العالم وأن تسيطر عليه" وهنا نلاحظ كيف أن الإستراتيجية الجديدة تفضل السيطرة على الإدارة.

وبعد تحقيق النصر في العراق تحدث وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" عن بيئة إستراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط على أنها أحد الأشياء الهامة التي يتضمنها هذا النصر... والقوة العسكرية الأميركية هي التي خلقت هذه البيئة. وأن الخطوة الرئيسية المتعلقة بتغيير معالم منطقة الشرق الأوسط قد بدأت فعلياً مع عملية تحرير العراق وقد تعتبر واقعياً كما وصفها "باول" بأنها بيئة إستراتيجية جديدة أو من الأفضل اعتبارها زلزلاً إقليمياً أحدث تبديلاً عميقاً في المعالم السياسية في المنطقة. وكنتيجة لنجاح عملية تحرير العراق من الممكن أن

تتجذب أمريكا إلى إحداث تغييرات في منطقة الشرق الأوسط وينبغي لهذه التغييرات أن تكون وفقاً لما يلي:

- (1) يجب أن تُمنح الأنظمة المعارضة لمصالح الولايات المتحدة الفرصة في إصلاح موقفها أو تُزال نهائياً.
- (2) يجب أن تسعى إلى نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط حيث يمكن تطبيق ذلك دون المساس بالأنظمة الحالية.
- (3) يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى إحداث تغييرات في أنظمة الحكم وتغييرات إقليمية، وتعزيز الديمقراطية التحررية.
- (4) يعتبر الإرهاب تهديداً جدياً وهاماً ويرتبط بشكل لا سبيل للخلاص منه مع المشاكل المتعلقة مع إيران وسوريا.

إلا أن الأحداث الدامية التي شهدتها المنطقة العربية نتيجة الغزو الأمريكي لكل من العراق وأفغانستان والتي أدت إلى انتشار الفوضى والاضطراب، وأسفرت عن انتشار الإرهاب، وساهمت في تفجير الأزمات واختلال التوازنات وتنامي الأصوليات، وتسببت في زيادة مشاعر الكراهية ونوازع العداء تجاه السياسة الأمريكية في الشارعين العربي والإسلامي، وأوضحت للأمريكيين محدودية القوة العسكرية الأمريكية بالرغم من ضخامتها وسطوتها، وقصور سياسية تغيير النظم وتعديل ثقافة المجتمعات باستعمال وسائل القوة وأساليب الضغط، وصعوبة الوصول إلى "عقول وقلوب" الشعوب



بتحركات إعلامية وليس بقرارات سياسية، قد دفعت الحكومة الأمريكية إلى إجراء بعض التغيير في الخطوط العامة لتوجهاتها في المنطقة في الاتجاهات التالية:

أولاً: التراجع عن فكرة تغيير الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، وذلك توجساً من أن يكون البديل قوي ذو توجهات معادية للولايات المتحدة، ونظم عسكرية وطنية قليلة الخبرة، وذات ردود فعل متهورة وعنيفة لكسب الشارع السياسي، خاصة في ضوء تمتع الأمريكيين بعلاقات طيبة مع نظم الحكم العربية، وتجربة طويلة في معرفة مسالكها ووسائل الوصول إليها وأساليب الضغط عليها، وهو توجه لعبت إسرائيل دوراً هاماً لتثبيته في السياسة الأمريكية لمصلحتها في الحفاظ على التركيبة الحالية لنظم الحكم في المنطقة، وإن هذا لا يعكس بالضرورة اتجاهاً أمريكياً بتجنب الضغوط على الأنظمة العربية عند الضرورة، أو عدولاً عن سياستها في إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية في المنطقة وتغيير توازنات القوى داخلها.

ثانياً: الكف عن محاولة فرض الديمقراطية بالمفهوم الغربي "المتكامل" على دول المنطقة، وإبداء الاستعداد لتفهم خصوصية الظروف الداخلية لهذه الدول، وتقبل فكرة التدرج في إجراء التغييرات المطلوبة، وأسلوب ممارسة العملية الديمقراطية على خطوات، مع دفع هذه الدول - في نفس الوقت - إلى الحفاظ على الشكل الديمقراطي لنظم الحكم وعدم المبالغة في استعمال أدوات السلطة القمعية تجنباً لإحراج الإدارة الأمريكية في ضوء التزاماتها المعلنة بنشر الديمقراطية.

ثالثاً: قيام الإدارة الأمريكية بتسريب معلومات عن إجراء دراسات لبحث إمكانية انسحاب القوات الأمريكية تدريجياً من العراق؟؟؟، واتخاذ بعض الإجراءات على الساحة العراقية التي تشير إلى تحركاتها في هذا الاتجاه، والاتصال ببعض الدول العربية لإقناعها بإرسال قوات إحلال عربية تؤمن انسحاب الأمريكيين وتساعد القوات العراقية على حفظ الأمن بالبلاد وتساهم في دفع العملية السياسية، وذلك دون الإفصاح عن خطة مفصلة للانسحاب ومؤيدة ببرنامج زمني لتحقيقه، تجنباً لكشف نواياها الحقيقية أو أجندتها الخفية في هذا الشأن، وتفادياً لإعطاء الانطباع بهزيمة القوات الأميركية أمام عمليات المقاومة العراقية.

يمكن القول أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية في فترة رئاسة بوش الابن انطلقت من ثلاثة ركائز أساسية:

أولاً: العمل على إعادة رسم الملامح والخصائص السياسية في دول المنطقة لكي تصبح أكثر ديمقراطية وانفتاحاً.

ثانياً: الحيلولة دون ظهور أية تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة فكرياً وإيديولوجياً، والضغط للتخلص منها إن وجدت وذلك تحت دعوى الحرب على الإرهاب.

ثالثاً: الحفاظ على التفوق الإسرائيلي في المنطقة، وضمان استمراريته، حتى وإن تم ذلك على حساب واشنطن من الدول العربية، وهذه الركيزة وإن

كانت تشكل ملمحاً ثانياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، إلا أنها اكتسبت أبعاداً جديدة، دشنها وصول إدارة بوش للبيت الأبيض، وانتقال العلاقة بين واشنطن وتل أبيب كي تأخذ شكل "التوأمة السياسية" بديلاً عن التحالف الإستراتيجي.

ويتبع الإطار الحاكم لهذه الركائز الثلاث في أن الولايات المتحدة لم تعد تنظر للعالم العربي باعتباره شريكاً إستراتيجياً بقدر ما هو امتداد للأمن القومي الأمريكي، والفرق بين الحاليين كبير بالطبع، فاعتبار العرب شريكاً إستراتيجياً يوفر فرصاً للقاء الطرفين عند مصالح ورؤى مشتركة، وربما يقلل من التخوف العربي من انحرافات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة، في حين اعتبار المنطقة امتداداً لأمن الولايات المتحدة يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة تبعية لمصلحة الجانب الأمريكي بالطبع، ما قد ينبئ باستمرار حال التوتر المسيطر على الطرفين، دون أن يقلل هذا من محاولات تضيق جسر الهوة الناشئة بين العرب والولايات المتحدة.

وعندما جاء أوباما إلى القاهرة لإلقاء خطابه الموجه إلى العالم الإسلامي في الرابع من يونيو 2009، وذلك لأنه يؤمن تماماً بأن سياسة بلاده اتجاه العالم الإسلامي قد ثبت فشلها، وأنه آن الأوان لتجربة سياسة جديدة تقوم على رؤية مختلفة، بعبارة أخرى، فإنه جاء للقاهرة من أجل هدف واحد فقط هو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ولاشيء غيرها، وإن خطاب أوباما حمل عدداً من التحولات الهامة في التوجهات السياسية، بل وانتقادات للسياسة الخارجية

الأمريكية في عهد بوش بدءاً من العراق، ومروراً بالحريات المدنية، ووصولاً إلى جوهر التعامل مع العالم الإسلامي، وإذا كان الأمر كذلك، فإن إلقاء الخطاب في جامعة القاهرة وليس بالكونجرس الأمريكي يصبح أقوى بكثير وليس العكس، فلعلها المرة الأولى التي يقف فيها رئيس أمريكي خارج أرض الولايات المتحدة الأمريكية ويوجه انتقادات لسياسة بلاده الخارجية في عهد سلفه، وتلك مسألة غير مألوفة، بل ومستهجنة داخل الولايات المتحدة، بل وثقافات أمم أخرى أيضاً، ومن هنا فإن ما فعله أوباما شجاعة استمدتها من شعبيته التي كانت مرتفعة وقت إلقاء الخطاب، ومن وجود رغبة تعكسها استطلاعات لرأي العالم الأمريكي في تغيير السياسات التي انتهجها بوش.

ولعل أسوء النتائج التي خلفتها إدارة بوش لأوباما هو إن المنطقة العربية باتت إزاء المشهد إقليمي مغاير تماماً لما ورثه بوش عشية وصوله للسلطة عام 2000 فهو ترك خلفه شرق أوسط يخرج من ثلاثة حروب جرت في أقل من ست سنوات، حرب العراق 2003، وحرب لبنان 2006، وحرب غزة 2008، وما خلفته هذه الحروب من إعادة للأدوار والأوزان في المنطقة بحيث أعطت الأفضلية، ليس فقط لقوى إقليمية لطالما كانت تبحث عن موطن قدم لها في الفناء العربي، وإنما أيضاً لقوى وجماعات لا تحظّ بإجماع عربي وتسعى للقفز فوق أطروحة الدولة الوطنية، وكما أنه شرق أوسط تتراجع فيه فرص وخيارات السلام مع إسرائيل وتتزايد فيه أفضلية للمقاومة والنزاعات والصراعات الأهلية. وعلى هذه النتيجة المنطقية لمجمل هذه الأوضاع يمكن رصد ملمحين من ملامح رئيسة لهذا النظام الإقليمي الجديد في المنطقة أهمها:

أولاً: انتقال مراكز الثقل في تفاعلات النظام الإقليمي من القلب (مصر، والسعودية، والعراق) إلى الأطراف (إيران وتركيا) بالإضافة إلى انتهاء أسطورة التوازن العربي مع إسرائيل، فالتفاعلات الرئيسية في المنطقة هي بالأساس تفاعلات غير عربية، وهي موزعة على النحو التالي: تفاعلات أمريكية - إيرانية، وتفاعلات إيرانية - إسرائيلية، وتفاعلات إسرائيلية - تركية وفي كل هذه التفاعلات لا تقوم الأطراف العربية إلا بأدوار المحفز (سوريا) أو المسهل (قطر وحزب الله وحماس)، والولايات المتحدة لا ترى تهديدا لمصالحها في المنطقة أكثر من بروز إيران قوة إقليمية ذات ثقل، ويبدو أن إصرار واشنطن على استرضاء طهران بمثابة اعتراف صريح بمدى نفوذها الذي تمتلكه الأخيرة، وترسيخ ضمنى لدورها كطرف أصيل في إدارة التفاعلات العربية - العربية، في حين تبدو إسرائيل مفزوعة من الخطر الإيراني الذي بات يطوقها بأذرعه الممتدة إلى قلب المنطقة العربية، وأما تركيا فتلعب على أنغام التوتر القائم في المنطقة، وتقوم بتوظيفه لخدمة مصالحها، سواء من خلال القيام بدور "الوساطة" للخلافات الإقليمية والعربية (كالوساطة بين دمشق وتل أبيب، أو بين حماس وفتح) أو من خلال المزايدة على القضايا العربية عبر استنفار الروح العثمانية في مواجهة تل أبيب وذلك على نحو ما يردد رئيس وزراها دائما.

ثانياً: حدوث تحولات إستراتيجية في منظومة الأمن الإقليمي، هي تحولات تجسد عملياً انتهاء أطروحة الأمن الإقليمي العربي، لكي تحل محلها أطروحة الترتيبات الأمنية الثنائية وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى ثلاثة أنماط من الترتيبات الأمنية الجديدة، أولها: ترتيبات إقليمية عربية تظهر جلياً في صيغة

التحالف السوري -الإيراني وثانيها: الترتيبات الأمنية وتتجسد حالياً في علاقة التحالف بين طهران والفاعلين الجدد "حزب الله و"حماس" وثالثهما: ترتيبات إقليمية دولية سواء من خلال الصيغة الإسرائيلية - الأمريكية التي تمت بلورتها في الاتفاق الأمني بين تل أبيب وواشنطن، التي تقوض الأمن العربي من باب المندب وحتى البحر المتوسط، ومن خلال صيغة التحالف الأمني بين إسرائيل والقوى الأوروبية الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا من أجل وقف تهريب الأسلحة لحركة حماس.

وأُسفرت هذه التطورات التي شهدتها المنطقة عن تبلور اتجاهات متعارضة في السياسة العربية يتميز بتصادم المفاهيم، وتصارع الإرادات، وتنافس المحاور، وتباين الآراء حول وضع نشاط المقاومة في موقف متعارض مع مسؤوليات الدولة، واختلاف التقدير بالنسبة لاعتبار النشاط الإيراني مصدر التهديدات الرئيسي للدول العربية، وتراجع الدور الإسرائيلي في التصور العربي إلى ترتيب متأخر عنه، وهو الأمر الذي ضاعف من مظاهر الانقسام والتشرذم في الصف العربي، وزاد من أجواء التوتر والتجاذب في العلاقات الإقليمية، وذلك في نفس الوقت الذي تتحرك فيه سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في اتجاه مختلف يتمثل في التركيز على خط الانفتاح والتهدئة بالمنطقة، بدءاً من تصعيد علاقتها بتركيا لتكون "منفذاً" لها على العالم الإسلامي، والتعامل معها على اعتبارها الدولة النموذج في ساحته، ومروراً بالتطلع لبدء حوار شامل مع إيران يغطي كافة القضايا الإقليمية، وانتهاء بمحاولات تحريك جهود التسوية السلمية في

القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وتناقض واضح مع سياسية الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

والتحولات الأمريكية الراهنة لا تعيد فقط صياغة العلاقات العربية - الأمريكية، بل ونظيرتها الإقليمية، وذلك من منظور مختلف تماماً عما قامت به إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش وذلك من خلال التحولات التي طرأت في السياسة الأمريكية للإدارة الجديدة في ما يلي:

أولاً: انتقلت إدارة أوباما من سياسة التصعيد والمواجهة مع إيران إلى محاولات الاحتواء من خلال فتح حوار مباشر مع طهران، ومع إرسال إشارات كثيرة ترسخ جميعها قطيعة كبرى مع سياسات الإدارات الأمريكية السابقة التي استمرت لنحو ثلاثة عقود، وقد أربك هذا التوجه الأمريكي الجديد حسابات الأطراف العربية التي كانت كثيراً ما راهنت على استمرار التوتر الأمريكي - الإيراني، وما قد يوفر لها من قناعة إقليمية قد تحول دون تزايد النفوذ الإيراني، في حين بنى البعض حساباته على قدرة الولايات المتحدة على ردع طهران وعدم السماح بالتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة وقد كان على واشنطن سرعة إرسال رسائل تطمين للأطراف العربية مفادها عدم التضحية بأمنها واستقرارها في أي صفقة يجري عقدها مع طهران.

ثانياً: تبدو الولايات المتحدة مستفيدة من إعادة صوغ العلاقات التحالفية في المنطقة سواء بين الخصوم القدامى مثل سوريا والعراق، أو بين المتنافسين الجدد مثل تركيا وإيران، وهو ما يضع ضغوطاً هائلة على الحلفاء القدامى مثل مصر والسعودية والأردن، ويفرض عليهم إعادة تقويمهم علاقاتهم الإقليمية بالابتعاد عن دائرة الاستقطاب والاحتقان إلى الواقعية والشراكة الإستراتيجية.

## ❖ مجالات الدور الإيراني في السياسة الأمريكية

مازالت العلاقات الأمريكية - الإيرانية تأخذ شكل المنحى شديد التعرج الذي يتسم بالارتفاعات والانخفاضات المتوالية، والتزام كل طرف في علاقته بالطرف الآخر، إيقاعاً منتظماً، فكلما تقدم طرف خطوة للأمام في علاقته بالطرف الآخر انسحب الطرف الآخر بنفس القدر، وهكذا صارت العلاقات بينهما - ومازالت - تكتسي بثوبها العدائي الذي يغلغلها منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979. فمن وجهة النظر الأمريكية مازالت إيران على رأس قائمة الدول الراحية للإرهاب لمعارضتها عملية السلام، ودعمها لحركة حماس، وحزب الله وحركة الجهاد الإسلامية، وسعيها نحو حيازة أسلحة دمار شامل بمساعدة روسيا والصين، كما تأتي إيران على قائمة الدول المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان وعلى الجانب الإيراني: "لازال شعار الموت لأمريكا" يتردد في المناسبات الإيرانية القومية. وعلى الرغم من تحديد العقوبات الأمريكية بشأن الاستثمار في النفط الإيراني لأكثر من 40 مليون دولار سنوياً، وعلى الرغم من مشكلة الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية لم تجد حلاً أيضاً، إلا أن عام 2000 شهد خطوات تقارب كثيرة من جانب الطرفين توطئة لمزيد من التطور نحو الانفتاح والحوار.

وبعد تنسيق وتفاهم مشترك بين طهران وواشنطن حول ملفات شتى وخلافات عديدة باتت تثقل العلاقات المتوترة بين الطرفين خلال السنوات التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر 2002، كان من أبرزها ملفا سياسة إيران



الإقليمية مع دول الجوار الجغرافي لا سيما العراق وأفغانستان وسوريا، ثم الملف النووي الإيراني. فيما يخص الملف الأول، لقد نفذت قدرات الإيرانيين على إحداث توازن في العلاقة مع واشنطن بشأن ما يجري في دول الجوار الإيراني، كان هناك تصعيد آخر وسط التهديدات المتبادلة والحوار الذي تفوح منه رائحة التصعيد بين واشنطن وطهران، كانت هناك خطوات متوازية تجري في الاتجاه المعاكس من تحت الطاولة حول ملفات وموضوعات شائكة ومهمة للجانبين كالملف العراقي.

ففي 9 ابريل 2003، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع فقط على بدء دخول القوات الأمريكية بغداد، والإعلان رسمياً عن احتلال القوات الأمريكية للعاصمة العراقية، وانتهاء حقبة صدام رسمياً، غير أن هزيمة الولايات المتحدة لأقوى جيش نظامي عربي بهذه السرعة - وهو ما فشل الإيرانيون في انجازه بعد ثماني سنين من الحرب الدموية - أثارت الذعر في نفوس أعداء أمريكا في المنطقة وما وراءها، في طهران واجه رجال الدين حقيقة جديدة وقائمة، لقد اكتمل الحصار الأميركي لإيران، خلال الأربع والعشرين سنة لحكم رجال الدين، نادراً لم يشعروا بهذا القدر من الضعف، قبل أيام من إعلان بوش عن أن المهمة قد انتهت على ظهر حاملات الطائرات الأميركية "إيراهام لينكولن" في 1 مايو/أيار، عرفت إيران بأنه ينبغي القيام بمحاولة أخيرة لمد اليد إلى الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن رأى الإيرانيون أن بقاء النظام الإيراني نفسه بات على المحك، ووضعوا كل شيء على الطاولة، حزب الله، والصراع العربي

الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي والبرنامج النووي الإيراني.

وأعد الإيرانيون اقتراحاً شاملاً بين حدود صفقة ضخمة محتملة بين البلدين تعالج كافة النزاع بينهما. كتب "صادق خرازي"، نجل شقيق وزير الخارجية الإيراني وسفير إيران لدى فرنسا، المسودة الأولى للاقتراح، ثم رفعت المسودة إلى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية للمصادقة عليها، والذي طلب بدوره من "ظريف" - السفير لدى الأمم المتحدة - مراجعتها قبل إرسالها إلى الأميركيين، ووضع اللمسات الأخيرة عليها، بالإضافة لذلك، أجرى الإيرانيون مشاورات مع "تيم غالديمان" السفير السويسري لدى إيران، والذي كان سيسلم الاقتراح في النهاية إلى واشنطن، وبالنسبة إلى وزارة الخارجية الأميركية لم يكن الاقتراح بحاجة إلى تفكير، فقد عرضت إيران تقديم تنازلات هامة في مقابل إنهاء سياسية العقوبات التي ترعاها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) المؤيدة لإسرائيل، إلا أن العرض الإيراني جاء في وقت كانت فيه الولايات المتحدة في أوج قوتها، فقد سارع "تشيني و"رامسفيلد" إلى وضع حد للمسألة، كانت حجتهم بسيطة ولكن مدمرة، قال: لا تتحدثوا إلى الشر...وفي النهاية ودون أن يعقد أي اجتماع واحد بين الأجهزة لمناقشة الاقتراح، جاء الرد الأمريكي: لا مفاوضات مع طهران.

ثم جاء الملف العراقي ليعود بالعلاقات الأمريكية - الإيرانية إلى بؤرة ساخنة وأشد توتراً، حيث أفضت المخاوف والهواجس الإيرانية من عراق جديد

يكون موطن قدم لأمريكا في المنطقة وأداة لتطويق إيران ومحاصرتها وتحجيم تطلعاتها الإقليمية، إلى جنوح طهران نحو التدخل في الشأن العراقي لتعظيم نفوذها هناك عبر تعزيز فرص الأغلبية الشيعية في الإمساك بمقاييد الأمور داخل الحكومة الجديدة فضلاً عن دعم قوى المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي لرفع كلفة بقاء القوات الأجنبية بالعراق وتبديد تطلعاتها في توسيع العمليات العسكرية لتطال إيران، ومن ثم تصاعد رد الفعل الأمريكي ضد طهران إثر اتهامها بالتدخل في العراق وإيجاد العراقيل أمام المشاريع الأمريكية هناك، بل إن الاتهامات الأمريكية لإيران بلغت حد اتهامها بإيواء عناصر من تنظيم القاعدة من أمثال "سعد بن أسامة بن لادن" نجل زعيم التنظيم، و"أيمن الظواهري" الرجل الثاني في التنظيم، ورغم أن هذه الاتهامات قد نفتها طهران، إلا أن "بوتر غورس" مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد وصف إيران أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بأنها أكبر تهديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية.

وبينما اعتمدت القيادة الإيرانية سياسة حافة الهاوية مع الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمات الناشئة في العراق أو أفغانستان، عمد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى احتواء إيران عبر عدة مسارات هي:

**الأول:** دبلوماسي، وذلك بمحاولة خلق محور عربي لمواجهة إيران عبر إثارة مخاوف الدول العربية مما أسماه من الخطر الإيراني.

الثاني: فرض عقوبات اقتصادية استهدفت تقييد حركة البنوك والاستثمارات الإيرانية، من خلال استصدار قراراتين من مجلس الأمن الدولي هما 1733 و1696 كغطاء دولي لها، يقضيان بفرض عقوبات اقتصادية عليها.

الثالث: محاولة خلخلة الوضع الداخلي في إيران تحت شعار ترويج الديمقراطية حيث تم رصد 76 مليون دولار لهذا الهدف في عام 2008 وحده.

وبعد فشل هذه السياسة في تحقيق أية أهداف حقيقية وتولي إدارة أمريكية جديدة برئاسة باراك أوباما، تنتهج سياسات خارجية مغايرة لسياسات الإدارة السابقة، أصبح المجال مفتوحاً لبدء حوار أمريكي - إيراني حقيقي، خاصة في ضوء مجموعة من المؤشرات:

أولها: إطلاق الرئيس الأمريكي بارك أوباما دعوة غير مشروطة للحوار مع إيران، وهي إشارات ردت عليها إيران بالإفراج عن الصحفية الأمريكية "روكسانا" بعد إعادة محاكمتها من جديد.

ثانيهما: التزام الإدارة الأمريكية بموقف المتابع للانتخابات الرئاسية وللتطورات السياسية في إيران، وإعلان الرئيس الأمريكي أنه يحترم السيادة الإيرانية، وأنه لن يسمح بتحول قضية الحوار بين بلاده وإيران إلى ورقة للمساومات الداخلية في إيران، وأن تعامله المباشر سيكون مع الزعيم، هو ما يشير إلى وجود إدراك حقيقي لدى الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما لطبيعة النظام الإيراني ولكيفية صناعة القرار هناك، لاسيما فيما يتعلق بملف الحوار مع بلاده.

ثالثهما: تأكيد الرئيس الأمريكي حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي.

تلتقي المصالح الأمريكية - الإيرانية في القضايا الجيوبوليتكية الأهم، على الرغم من تصادمها في مسائل فرعية وإيديولوجية، إذ لا تعرف العلاقات الدولية تطابقاً في المصالح بين أي بلدين، بالرغم من الالتقاء الموضوعي بين واشنطن وطهران، فقد استمرت العلاقات مقطوعة بين الطرفين منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.

حيث لعبت عوامل كثيرة دوراً في منع حصول تفاهم أمريكي- إيراني من أهمها:

أولاً: المكون الإسرائيلي النافذ في واشنطن والراغب في تعطيل العلاقات بين طهران وواشنطن خوفاً على مصالحه، وهكذا يمكن ملاحظة إن المنافسة الإقليمية بين إيران وإسرائيل قد قوضت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فمن ناحيتها أفشلت إيران جهود التسوية بين الدول العربية وإسرائيل لأنها كانت ستؤدي إلى شرق أوسط جديد بقيادة إسرائيلية بحيث يتم تهميش طهران ومصالحها في المنطقة، وبالمثل أفشلت إسرائيل كل محاولات التقارب التي لم تنقطع بين واشنطن وطهران بوساطات أوروبية وعربية وأسيوية، لأن تل أبيب ترى في هذا التقارب تهديداً لموقعها في المنطقة.

ثانياً: تعرقل طهران مشروع الشرق الأوسط الجديد بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن حلفائها الممتدين من العراق وحتى غزة، وهذه العرقلة تجعل لإيران أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية على الرغم من قطع العلاقات منذ انتصار الثورة الإيرانية 1979، فقد استطاعت طهران استثمار التناقضات في المنطقة والأخطاء الفادحة للإدارة الأمريكية السابقة بخليط مدهش من فن المداورة الإستراتيجية وأصول الدهاء الإيراني، فإن طهران تعلم قبل غيرها حدود القوى الكونية التي تكبح طموحها التاريخي للعب دور إقليمي تحت أسقف منخفضة، وعلى الناحية المقابلة تعلقت خيارات واشنطن النظرية إلى احتمالين فقط: التسوية السياسية والعمل العسكري، ويعد سيناريو تغيير النظام الإيراني من الداخل مستبعداً، لأن حركات المعارضة الإيرانية في الداخل، شخصيات وأحزاباً، لا تستطيع بحكم موازين القوى الداخلية الإيرانية استثمار الوضع الإقليمي والدولي للضغط على النظام بجدية.

إن أبرز نقاط الخلاف والتقاطع بين الولايات المتحدة وإيران من وجهة نظر الأخيرة

هي:

- (1) الأرصة الإيرانية المجمدة في المصارف الأمريكية، منذ أزمة الرهائن الأمريكيين عام 1979 والتي تقدر قيمتها بنحو 12 مليار دولار، وتعتبر طهران إن الإفراج عن هذه الأرصة شرط أساسي، لتطبيع العلاقات مع واشنطن.

(2) الحظر التجاري والتكنولوجي والعسكري الشامل المفروض على إيران تدريجياً منذ عام 1993، والذي يزعزع استقرارها الاقتصادي، ويعوق إعادة بناء قدراتها العسكرية الدفاعية، التي دمرت خلال الحرب مع العراق، وترى طهران في هذا الحظر حرباً اقتصادية أمريكية معلنة ضدها، وتعتبر أول خطوة ينبغي أن تبادر واشنطن إليها كدليل حسن نية اتجاه إيران، تتمثل في إلغاء الحظر.

(3) الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج، الذي تعارضه إيران، لأنه يهدد أمن المنطقة وسيادتها، وتطالب بأن تتولى الدول المطلة على الخليج حماية أمنه من خلال التعاون المشترك فيما بينهما.

(4) التخلي عن الجيوبوليتكا المعادية لإيران في تحويل خطوط نفط وغاز منطقة قزوين -آسيا الوسطى- عن إيران، وترك قوة الحقائق للحاجات الاقتصادية تأخذ مجراها.

(5) الاعتراف بدور إيران الإقليمي.

أما المحددات التي تدعي دوماً الولايات المتحدة الأمريكية أنها تعوق تطوير العلاقات الثنائية بينها وبين إيران فهي:

1. الدور الإيراني المناوئ لعملية التسوية العربية الإسرائيلية.
2. دعم حزب الله والمنظمات الثورية ذات النهج الإسلامي الراديكالي بالمنطقة والتي تتهمها واشنطن بـ"الإرهاب".

3. سعي إيران لحيازة وامتلاك أسلحة الدمار شامل، مما يمثل تهديداً للأمن الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بل وللأمن القومي الأمريكي ذاته.

وإيران تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من جبهة في المنطقة بشكل يدفع للاستنتاج بأنها تريد صوغ دور مركزي لها في السياسة الإقليمية، لا يوتر في وجهتها فحسب، بل يغير من شكلها المعهود في السنوات الأخيرة، إن لم يكن فرض تغيير جذري في ميزان القوى الإقليمي، وإيران تريد اقتناص هذه الظروف الجديدة، لترسم لنا الصور التالية:

نوويًا: تصر إيران على التمسك ببرنامجه النووي للاستخدامات السلمية، والاستمرار به، مع كل العوائق التي تواجهه، أو المقترحات التي تطرح على إيران لاستبداله والتخلي عنه، وبالرغم من التهديدات من الغرب لإحالة ملفها النووي لمجلس الأمن، بل إنها تهدد في المقابل بأنها ستسحب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية برمتها.

عراقياً: تتمسك إيران بمفاصل أساسية في الملف الملهب هناك، وهي تلوي ذراع الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل لا يحتاج لذكاء أحد لاستنتاجه، وذلك عن طريق الأغلبية الشيعية التي ستعطي ولاءها وسيفها لإيران إن وصلت الأمور إلى حد الانفجار والمواجهة بين إيران والولايات المتحدة، الأمر الذي يكبل السياسة الأمريكية من دفع المواجهة مع إيران إلى نقطة اللاعودة، ويمكن



القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحتاج إلى الحلول الدبلوماسية مع إيران، وليس العكس.

سورياً ولبنانياً: تواصل طهران تحذّرها للسياسة الأمريكية المضادة لسوريا عن طريق إعلانها شبه تحالف إستراتيجي مع سوريا تقرر فيه أن أي اعتداء على سوريا ستعتبره اعتداء على إيران، ويمتد ذلك التحدي بتعزيز دعم حزب الله اللبناني وإرسال شحنات الأسلحة إليه، وانخراط إيران في الملف السوري اللبناني معناه مناكفة أمريكا أيضاً على جبهة ساخنة، صار الموقف الأمريكي نفسه مرتكباً إزاء التعامل معها.

إسرائيلياً: تصعد إيران من نبرة التحدي برفع سقف خطابها الراديكالي على لسان رئيسها (أحمدي نجاد) إذ يضرب في عمق المقدسات الغربية والإسرائيلية، فيقول: "إن إسرائيل يجب أن تزال عن الخارطة"، وفي هذا الخطاب هدف شعبي لرفع وتائر التوتر في المنطقة، وتخفيف التركيز عن سوريا وما تواجهه من ضغوط أمريكية غربية.

فلسطينياً: هي أول من رحب في فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية، وتعهدت بدفع الدعم الذي هددت الولايات المتحدة وأوروبا بقطعه عن الفلسطينيين إن سيطرت حماس على السلطة، وإيران هي الأعلى صوتاً في تأييد حماس وبلا تحفظ بالرغم من التهديدات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية لإيران لوقف دعمها لحركة حماس.

## ❖ مجالات الدور الإسرائيلي في السياسة الأمريكية

جنى قادة إسرائيل فوائد كبرى من النشاط الذي يقوم به اليهود الأمريكيين داخل الولايات المتحدة، ويطلب هؤلاء القادة من يهود أمريكا دائماً الضغط على الساسة الأمريكيين من أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية من أجل مراعاة مصلحة إسرائيل والدفاع عنها أمام صانع القرار من الحكام ورجال الإدارة الأمريكية، وينسق اليهود الأمريكيين جهودهم لإقناع زعماء الكونجرس البارزين بأن إسرائيل دائماً على حق، وأنه يجب على الكونجرس أن يؤيدها في جميع الأحوال دون أي اعتراض، وزد على ذلك فإنهم يزودون إسرائيل بالهبات والتبرعات السخية باستمرار، وتزيد هذه الهبات سخاءً عند تعرض إسرائيل لأزمات أو عند قيامها بحرب ضد جارتها العربية، ويحاول اليهود إقناع الأمريكيين بأن مصالح إسرائيل ومصالح أمريكا متفقة تماماً، وهذا لا يمنع أحياناً، من وجود شوائب تعكر صفو العلاقة بين يهود أمريكا وبعض المتطرفين الإسرائيليين اليمينيين، ولكن أغلبية يهود أمريكا لا تعير هذه الأصوات الشاذة أي التفات، ويعتبر غالبيتهم إن أمريكا هي أرض الميعاد بالنسبة لهم ولا يطيقون العيش خارجها.

ولذلك نحن نرى أن العلاقات الخاصة مع إسرائيل، تعود بشكل كبير لأنشطة اللوبي الإسرائيلي الذي يتكون من تحالف أشخاص ومنظمات تعمل بشكل علني على دفع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل. واللوبي الإسرائيلي ليس مرادفاً لليهود الأمريكيين، لأن الكثير منهم لا يؤيدون

هذا اللوبي ومواقفه، كما أن بعض المجموعات التي تنشط لصالح إسرائيل، كالنصارى الإنجيليين على سبيل المثال ليست يهودية، وليس للوبي الإسرائيلي قيادة مركزية، كما أنه ليس مذهباً أو مجموعة تآمرية، إنه مجموعة المنظمات الناشطة في سياسات تعود بالمصلحة على المجموعة، وهو نشاط شرعي في النظام السياسي الأمريكي، وهذه المنظمات ترى بأن جهودها تعزز من مصالح كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فيما نرى نحن العكس.

وبخصوص المنطقة العربية وفي ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في بعدي "النفط وإسرائيل" فقد سعت واشنطن إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر من أجل القيام بعمل عسكري ضخم يقود إلى تغيير النظام في العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موال للغرب وللولايات المتحدة تحديداً، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وهو أمر يحقق البعدين الرئيسيين للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وهما ضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار "معقولة أمريكياً"، وضمان أمن إسرائيل.

وظلت العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية طيلة الأحقاب المنصرمة على شيء من الإبهام بالنسبة للعرب، وهذه سمة زامنت مراحل مختلفة من تاريخ الصراع العربي الصهيوني وغالب الظن ألا يأتي يوم تنقشع الرؤية فيه، ويزول الإبهام، أو تصير واضحة القواعد التي يمكن بواسطتها فقه القواعد الثابتة في تلك العلاقات، ولقد بدأ التفكير العربي في الأعم الأغلب مضطرباً في مقابل

المشهد الذي تنتظم فيه العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أما مرد هذه الاضطراب فإلى أسباب كثيرة، بعضها تاريخي وبعضها راهن، ويتصل بأحوال وظروف الصراع العربي الإسرائيلي وديناميات السلام السياسي التي تعيش إخفاقاتها المديدة نتيجة حرب العام 1967، وفي الأحوال جميعها، كانت الأسباب الكامنة وراء اضطراب الفهم العربي للعلاقة الأمريكية - الإسرائيلية كثيرة، منها المقاربة الواهمة للقواعد التي حكمتها مع ما ترتب عليها من صوغ خاطئ لاتجاهات العمل السياسي التكتيكي والاستراتيجي في العلاقات الدولية، ومنها أيضا غياب إستراتيجية عربية موحدة في مواجهة الحلف الأمريكي - الإسرائيلي، وما حمله هذا الغياب من عوامل تفتيت وتصدع للتضامن العربي، وأثر ذلك في اختلال نسبة القوى بين العرب وإسرائيل.

والمتتبع لتأثير اللوبي الإسرائيلي على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003، يجد أن المحافظين الجدد داخل وخارج إدارة بوش، بالإضافة إلى عدد من قادة منظمات معروفة بتأييدها لإسرائيل هم الذين لعبوا أدوارا أساسية في الأمور باتجاه الحرب، ونحن على قناعة تامة لولا جهودهم في هذا المجال لما هاجمت الولايات المتحدة العراق، على الرغم من كون هؤلاء لم يتحركوا من فراغ، ولم يخوضوا الحرب بأنفسهم، فالحرب لم تكن لتشن لولا وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول التي ساعدت على إقناع الرئيس الأمريكي جورج بوش، ونائبه ديك تشيني بدعمها، وبعد إزاحة صدام حسين من السلطة يركز اللوبي الإسرائيلي حالياً على إيران التي يبدو أن حكومتها مصممة على امتلاك السلاح النووي، فبالرغم من امتلاكها

لترسانة نووية، وبالرغم من قوتها العسكرية التقليدية، فإن إسرائيل لا تريد إيران نووية، ولكن مع ذلك، يبدو أنه لا الوسائل الدبلوماسية ولا العقوبات الاقتصادية سوف تدفع إيران للتخلي عن طموحها النووي، فيما عد الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن قلة من قادة العالم يؤيدون استخدام القوة في التعامل مع هذه القضية، وشكل الأيباك، إلى جانب المحافظين الجدد أنفسهم الذين أيدوا اجتياح العراق في السابق، المؤيدين لاستخدام القوة العسكرية ضد إيران.

من هنا فحرب العراق بالنسبة لإسرائيل لا يمثل نهاية المطاف، بل بداية لعمل واسع النطاق يضمن استهداف الكيانات الكبيرة في العالم العربي، ولذلك تعمل إسرائيل على نحو حثيث من أجل عدم تفويت الفرصة، وتجتهد دائماً من أجل وضع الولايات المتحدة الأمريكية في أجواء المواجهة لتصل إلى رؤيتها التي ترمي إلى تغيير المنطقة ككل بحيث يخلو من الكيانات الكبيرة، ويبدو أن شقاً رئيسياً من هذه الرؤية الإسرائيلية يتحقق عبر إشعار العرب بهزيمة الانتفاضة وتغيير القيادة الفلسطينية، على أساس أن ذلك يمثل هزيمة لتيار المقاومة ومقدمة لإقرار مبدأ تغيير الحكومات النظم العربية التي يمكن أن تقول لا أو تقف في وجه الرؤية الأمريكية الإسرائيلية مع التسليم بوجود فوارق بين الرؤيتين، إلا أنهما ينطلقان من أرضية واحدة، كما أن الأهداف المنشودة لا تتصادم، ولهذا ترى إسرائيل أن ضرب العراق وإزالة أسلحة الدمار الشامل منه وتغيير النظام يمثل مصلحة إسرائيلية عليا على أساس أن ذلك يحقق ما يلي:

1- إضعاف جبهة قوى "التشدد" في العالم العربي التي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

2- إن إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتغيير النظام، سيوصل رسائل للدول العربية الأخرى بأن أي محاولة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ستواجه أمريكياً ويمكن أن يتكرر نموذج العراق.

3- وجود نظام جديد في العراق يكون موالياً للولايات المتحدة، يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى انتزاع اعترافه بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

4- إن حدوث هذه التغيرات سوف يمهّد دخول العراق في عملية التسوية من أوسع أبوابها، أي دخوله مشاركاً فاعلاً عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ الصفقات التي تخطط لها إسرائيل في عملية التسوية.

إلا أن شرارة النقد للكيان بدأت من أعلى هرم السلطة في أمريكا خاصة بعد انتصار المقاومة في لبنان عام 2006 وصمود النظام في إيران وسوريا بعد احتلال العراق ومقاومة حماس في قطاع غزة، هذا الشعور بالتراجع والإخفاق بالحرب على ما يسمونه الإرهاب، أدى إلى نقد لاذع لسياسات بوش الابن المتهورة نتيجة لمخططات المحافظين الجدد الصهاينة من نائب الرئيس ديك تشيني إلى "جون بولتن" وهذا ما أدى أيضاً إلى هزيمة ساحقة لهؤلاء في انتخابات 2008 الرئاسية و صعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة، صحيح أن الإدارة الأمريكية برئاسة "أوباما" لم تتخلى عن تعهد أمن الكيان الصهيوني ولن تساهم في إعادة الحق الفلسطيني نتيجة للالتزام التاريخي والعقائدي الأمريكي لهذا الكيان، إلا إن

زعزعة هذا التحالف، لا بل زعزعة هذا الكيان الصهيوني والوجود الأمريكي في المنطقة أصبحت أمراً ممكناً جداً، وإن الخلافات التي طفت على السطح بعد اللقاء الأول ورئيس وزراء الكيان الصهيوني "بنيامين نتنياهو" هي إحدى العلامات والمؤشرات على بداية تضارب الآراء والمصالح بين الكيان وربيبته أمريكا، وقد وصل الأمر إلى قائد القوات الأمريكية في العراق عام 2009 الجنرال "ديفيد بترايوس" لانتقاد التعنت الصهيوني، وقال: "إن هذه السياسات الإسرائيلية الخاطئة تؤدي إلى تعريض الجنود الأمريكيين للخطر والقتل"، وقد كان الرد من اللوبي الصهيوني قاسياً وأتى على لسان السفير الإسرائيلي في واشنطن وغيره من الأعلام الصهيونية في أمريكا، وربما لهذا الأمر، وغيره طبعاً، تم نقل "ديفيد بترايوس" إلى أفغانستان مكان اللواء "ماكرستول" الذي انتقد الإدارة الأمريكية وطريقة إدارتها للحرب.

ومنذ اللحظات الأولى لتسلم "أوباما" السلطة في العشرين من يناير 2009، بدأت ملامح الاختلاف في التبلور، فقد بدأ بالتأكيد على إعادة النظر في أسس السياسة الخارجية الأمريكية، الانسحاب من العراق، تطوير المهمة في أفغانستان، الاشتباك الفوري مع مشاكل الشرق الأوسط، وبادر بتعيين "جورج ميتشل" مبعوثاً للشرق الأوسط لما له من خبرة هائلة في التعامل مع قضايا الصراع المعقدة، حيث بدأ الخلاف واضحاً حول ملف الاستيطان، فقد طالبت الإدارة الأمريكية وقف كافة أشكال البناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بما في ذلك المخصص لاستيعاب الزيادة الطبيعية في إعداد المستوطنين. وهو ما رفضته الحكومة الإسرائيلية مطالبة باستثناء أعمال البناء في المساكن التي بدأ

العمل بها والمخصصة لمقابلة الزيادة الطبيعية، ووسط هذه الخلافات طرحت قضية التجميد المؤقت لكافة أشكال الاستيطان لمدة ما بين ستة إلى تسعة أشهر، لكن "نتنياهو" طالب استثناء القدس الشرقية من هذا التجميد. إلا أنه تبين فيما بعد أن الحكومة الإسرائيلية نجحت في توظيف ملف البرنامج النووي الإيراني، في انتزاع تنازلات من الإدارة الأمريكية في ملف الاستيطان، فبعد أن كانت واشنطن ترفض بشكل مطلق أية أعمال بناء في المستوطنات، عادت وقبلت باستثناء مناطق في القدس الشرقية وأيضاً استكمال البناء في المشروعات الاستيطانية التي جرى العمل فيها.

ومن أبرز النقاط موضوع التساؤل في فضاء العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية هي رؤية العرب الإستراتيجية للمسافات الطفيفة ضمن حقل الأولويات الأمريكية الكبرى، فإن كان الطابع المتميز للعلاقات بين أمريكا وإسرائيل هو طابع الثبات والدوام، فمن العبث الاعتقاد أن في وسع العرب تحويل هذه العلاقات تحويلاً نوعياً في مستقبل منظور فهم لا يستطيعون التأثير في وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى، ولا في التماهي الأيديولوجي - الثقافي الأمريكي - الإسرائيلي إلا بصورة هامشية جداً، فالعرب فيما عني النقطة الأولى هم أنفسهم أحد الموضوعات التي يمارس عليها، أو بالأحرى يمارس ضدها دور الولايات المتحدة العالمي، أما في معنى النقطة الثانية، أي نقطة التماهي الأمريكي - الإسرائيلي فإن العرب لن يستطيعوا مهما فعلوا أن يغيروا كينونتهم فيصبحوا غربيين ويحلوا محل إسرائيل في المرجعية الثقافية - الإيديولوجية أو على الأقل احتلال المرتبة ذاتها التي تحتلها إسرائيل في هذه الحقبة، غير أن الكلام على



الاستحالة في هاتين النقطتين لا يلغي احتمالات العمل العربي على استراتيجيات يستطيع خلالها هذا العمل التدخل أو التأثير في مناطق فراغ التي توتر العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية. ولعل أبرز مناطق الفراغ هذه هي تلك التي سنجدها على صعيد مرجعية المنفعة في الشرق الأوسط، غير أنه ليس من شأن هذا التأثير أن يضع الطابع المميز لتلك العلاقة موضع تساؤل، بل إنه يقتصر على زيادة أو نقصان تكلفة الإباحة الأمريكية لمساحة المناورة الإقليمية الإسرائيلية.

ومن هنا إن تماسك الحكومة الإسرائيلية ونجاحها في توظيف الأوراق المختلفة يقود في النهاية إلى تدجين الإدارة الأمريكية ودفعها إلى التأقلم مع السياسة الإسرائيلية من خلال اعتبارات كثيرة تفرزها الأوراق الإسرائيلية تدفع نحو المزيد من التراجع في سلوك للسياسة الأمريكية في محاولة منها للإضرار في المصالح الإسرائيلية في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار تبني السياسة الإسرائيلية إستراتيجية الصمود في مواجهة الضغوطات التي تمارسها الإدارة الأمريكية، الأمر الذي يبلور في النهاية التأقلم الأمريكي مع أهداف إسرائيل.



نصير

أحمد ياسين

نويير

@Ahmedyassin90

الخاتمة



نصير

أحمد ياسين

نويير

@Ahmedyassin90

## الخاتمة

أتمنى أن أكون قد وفقت - في هذا الكتاب - في تسليط الضوء على النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة.

ففضايا الخلافات العربية - الإيرانية تعددت وأصبحت العلاقات بين الطرفين معقدة وشائكة خاصة في ظلّ عدم وجود رؤية عربية محددة اتجاه هذه القضايا نتيجة لغلبة الرؤية القطرية والمصالح الخاصة لبعض الدول العربية في علاقتها مع إيران من جهة، ومن تزايد النفوذ والأطماع الإيرانية في المنطقة العربية من خلال تبنيها إيديولوجية تصدير الثورة وتطوير قدراتها العسكرية وتهديداتها المستمرة برغبتها بتحقيق طموحاتها التوسعية في المنطقة، الأمر الذي تتداخل فيه قضية الأمن والاستقرار والإيديولوجيا والعوامل الخارجية المتعلقة بالتحولات والتغيرات التي حدثت في السياسة الأمريكية في المنطقة سواء كان ذلك على مستوى التغيرات التي حدثت في ميزان القوى في المنطقة بعد الحرب الأمريكية العراقية أو على مستوى إتاحة الفرص والخيارات وتشابك وتقاطع المصالح بين أطراف الدول في المنطقة، التي أدت في نهاية المطاف إلى خلق أجواء التوتر والتنافس وعدم الثقة وحمل هاجس الخوف لكلا الطرفين (العربي - الإيراني) في أن يتوصل أحدهما إلى صفقة على حساب الآخر مع الولايات المتحدة، إلى أن بقيت العلاقات في غموض شديد، ارتبطت فيما بعد بمحددات كانت لها علاقة مباشرة في تحولات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، الأمر الذي

كشفت بعد ذلك الدور الإيراني المتصاعد في نفوذه في المنطقة في العراق، وبعد ذلك في لبنان من خلال علاقته القوية مع حزب الله في مواجهة إسرائيل في حرب لبنان 2006، ومن خلال علاقته مع سوريا وحماس واستخدامهما كورقة للمساومة في المفاوضات التي تم طرحها على الجانب الإيراني من قبل الولايات المتحدة وذلك ليتسنى له تحقيق أهدافه المختلفة وخاصة المتعلقة في برنامجه النووي.

وختاماً لهذا الكتاب فإنني أورد أبرز وأهم النتائج التي استخلصتها وعدد من التوصيات التي ارتأيت الأخذ بها لمحاولة تحسين العلاقات العربية - الإيرانية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب وهي على النحو التالي:

1. إن ما تميزت به الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 بأيديولوجية تصدير الثورة، وانعكاس ذلك ليس فقط في الدستور الإيراني وإنما في النظام السياسي الإيراني وما يتبناه من نموذج إسلامي يراد به أن يكون عابراً للحدود، كان محدداً أساسياً وعائقاً كبيراً يحول دون تطوير العلاقات العربية- الإيرانية.
2. إن العلاقات العربية - الإيرانية تأرجحت ما بين التهدة والاستقرار والتنافس والحذر في أغلب أحيانها، وفقاً للأحداث التي مرت بها المنطقة، وفي حين تعددت الرؤى العربية لهذه الأحداث في المنطقة، وانعكست هذه الرؤية لكل دولة عربية على علاقاتها الخاصة مع إيران،

فإن نظرة إيران كانت لكل دولة عربية على انفراد وفقاً لخيارات مصالحها معها.

3. إن مصادر الصراع ونقاط الخلاف في العلاقات العربية - الإيرانية تتمثل في الرؤية الإيرانية لأمن الخليج والمتمثلة بضرورة إبعاد القوات الأجنبية من منطقة الخليج ووضع ترتيبات أمنية تكون هي عضو فعال فيها، الأمر الذي ترفضه دول الخليج وتعتبر وجود القوات الأجنبية اتفاقات دولية تلتزم بها، ومن مصادر الصراع أيضاً إصرار إيران على تصدير ثورتها الشيعية واستمرار احتلالها للجزر الإماراتية لتبقى العقدة والمحدد الرئيسي للعلاقات العربية - الإيرانية.

4. إن اتخاذ إيران سياسة الحياد الإيجابي في موقفها من الحرب الأمريكية على العراق لم يكن إلا دبلوماسية تهدف إلى إعطائها المزيد من الوقت والفرصة الكافية لإعادة قراءة الأوضاع في المنطقة وترتيب أوراقها في صياغة علاقاتها وتحالفاتها مع الدول ذات العلاقة وفقاً لمصالحها، الأمر الذي ثبت فيما بعد بنجاح إيران في بسط نفوذها في العراق.

5. إن موقف إيران من الحروب الإسرائيلية على بعض دول المنطقة (الحرب على لبنان 2006 والحرب على غزة 2008) ما هي إلا حروب بالوكالات كان يقوم بها حزب الله الحليف القوي لإيران وحركة حماس والمدعومة من إيران، كانت تقوم بها هذه الحركات لمواجهة إسرائيل وخلق حالة عدم استقرار في المنطقة، وذلك من أجل تحقيق أهداف إيرانية تتعلق بكسب الوقت لتحقيق تقدم في البرنامج

النووي الإيراني وتخفيف الضغط الأمريكي الإسرائيلي على سوريا من جهة، ومن جهة أخرى جعل لبنان وغزة خاصة منطقة جديدة للنفوذ الإيراني في المنطقة.

6. إن موقف إيران من القضية الفلسطينية بالرغم مما تتبناه السياسة الثورية الإيرانية بأنه التزاماً واجباً عليها في مناصرة المسلمين المستضعفين ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كوسيلة لتجاوز الخلافات العربية السنية - الشيعية والوصول إلى العالم السني، فإن ذلك ساعدها في صياغة تحالفها مع سوريا، بالإضافة إلى تدعيم علاقاتها مع الفصائل الراديكالية الفلسطينية، ناهيك على اعتبار القضية الفلسطينية نقطة خلاف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها إيران ورقة مساومة في إطار مفاوضاتها مع الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها.

7. إن العلاقة بين سوريا وإيران علاقة قوية وتاريخية وتتجه إلى مزيد من التطور من خلال الزيارات المتعددة بين البلدين، وإن إيران تريد إبقاء سوريا بعيدة عن الصف العربي، وكذلك أي محاولة للتسوية في المنطقة، لجعلها الورقة الضاغطة التي تستخدمها ليس فقط مع الدول العربية لتحقيق مصالحها، وإنما أيضاً أداة ضغط ومساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها.

8. إن التوجهات والأطماع الإيرانية التوسعية حقيقة موجودة ولا يمكن إنكارها. وقد تمثلت بما يلي:



أ. إيران قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وما زالت تحت سيطرتها، وكما أنها ترفض أي محاولة للتسوية أو الحوار بشأنها، وتعتبرها جزر إيرانية تحت سيادتها.

ب. إيران تقوم بدعم الأقليات والأحزاب الشيعية في الدول العربية سواء كان ذلك عن طريق تبني حركات التشيع أو بناء المساجد ودور النشر وتوزيع الكتب والمجلات الشيعية أو استخدام القنوات الفضائية وتقديم كافة الدعم اللازم لذلك، واستخدام الورقة الشيعية في تلك الدول للضغط عليها لتحقيق مصالحها.

ج. تسعى إيران إلى تطوير قدراتها النووية، ليس كما تدعي لحاجتها لتوليد الكهرباء وخدمة مرضى السرطان، وإنما تريد أن تكون قوة إقليمية تواجه أي تهديد خارجي تتعرض له خاصة بعد تدمير قوة العراق العسكرية، وكما تريد أن تعيد دورها السابق ليس فقط بأن تكون شرطي الخليج وإنما القوة الإقليمية المهيمنة والمسيطرة على الخليج والمنطقة، ويتضح ذلك من خلال تصريحاتها المتكررة في تصدير الثورة وتدخلها في شؤون بعض الدول العربية.

9. إيران تستخدم الحركات الإسلامية (حزب الله، الحركة الحوثية، حماس) المنتشرة في بعض الدول العربية، وتقوم بدعمها لتكون ذراعها القوي وأداة لبسط نفوذها في الدول العربية، ناهيك عن تطويرها لقدراتها العسكرية التقليدية لتثبيت هذا النفوذ والوصول لأهدافها.

10. إن السياسة الأمريكية تنظر إلى المنطقة العربية من خلال رؤى ومحددات ترسم من خلالها سياساتها وتوجهاتها في المنطقة وتسوّغ علاقاتها وفقاً لمصالحها المتمثلة في الحصول على النفط، وتأمين أمن إسرائيل، وبالرغم من اختلاف النخبة الحاكمة بإدارتها المتعاقبة سواء الجمهوريين أو الديمقراطيين القائلين على رسم سياستها في المنطقة، إلا أن هذه الأهداف خطوط عريضة وثابتة ومتفق عليها من الجميع، حتى لو تغيرت الوسائل والأساليب في تحقيقها.

11. إن التحولات والتغيرات التي حدثت في توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، والتي تمثلت بتبني إستراتيجية الحرب الاستباقية خاصة في فترة رئاسة بوش الابن وما نتج عنها من تغيرات في معالم المنطقة نتيجة للحرب الأمريكية على العراق، وما تبعها من حروب (حرب لبنان 2006، والحرب على غزة 2008) في المنطقة، أدت إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة وإتاحة الفرصة أمام إيران في بسط نفوذها في المنطقة. كما أن تولي الإدارة الأمريكية الجديدة لباراك أوباما وتبنيه إستراتيجية الانفتاح والحوار وإعطاء الفرص والخيارات والاعتماد على دبلوماسية القوة الناعمة أدت إلى تصاعد الدور الإيراني في المنطقة واتساع نفوذه.

12. إن مجالات الدور العربي في السياسة الأمريكية محدودة ومتواضعة جداً، فلقد فقدت موقعها في المعادلة الإقليمية بالمنطقة، ولم تعد قادرة على منافسة الأدوار الإقليمية غير العربية صاحبة النفوذ والتأثير على ساحتها، وقد انحصرت آمالها فيما تفضل الولايات المتحدة بمنحه لها من

أدوار "افتراضية" لا تمثل اعترافاً بثقل خاص على ساحتها، وليس لها تأثير فعلي على التطورات أو التوازنات في المنطقة، خاصةً في ظل تقاطع المصالح العربية - العربية في المنطقة، واستفادة الولايات المتحدة من هذا التقاطع العربي في المصالح واستثماره في اتجاه يخدم المصالح الأمريكية في ظل تجاهل السياسات العربية لطبيعة التطورات المستجدة في المنطقة، حيث بقيت المنطقة العربية مجرد ساحة للتفاعلات الإقليمية السياسية دون قدرة السياسات العربية نتيجة لافتقارها عوامل القوة الذاتية واعتمادها على مساندة الحلفاء الخارجيين أن تحقق أدنى دور لها ممكن يعزز من وجودها في المنطقة، بل على العكس من ذلك وصل الأمر في الحالة العربية إلى التوجس والقلق من حدوث تقارب بين الولايات المتحدة وإيران يؤدي إلى حدوث صفقة على حسابه، مما يظهر عجز السياسات العربية عن التأثير في مجريات الأمور بقدراتها الذاتية، وافتقارها لأدوات السيطرة على مقدراتها السياسية.

13. استطاعت إيران إن تفرض دورها على السياسة الأمريكية في المنطقة، من خلال امتلاك إيران أوراق مساومة متعددة في المنطقة سواء كانت الورقة السورية أو ورقة الحركات الراديكالية وعلى رأسها حزب الله، أو من خلال تهديدها للمصلحة رقم واحد في السياسة الأمريكية وهي أمن إسرائيل، ويتضح ذلك من خلال التوصل إلى توافق حول طبيعة الدور الإقليمي لإيران وحدود امتداداته بالمنطقة، وهو الأمر الذي يوضح أن رغبة الولايات المتحدة في فتح حوار مع إيران يرجع لأسباب

سياسية وأمنية خاصة بحماية المصالح الأمريكية، ومتصلة في نفس الوقت بقدرة إيران الإقليمية على التأثير في هذه المصالح سلباً أو إيجاباً، وهو وضع يختلف تماماً عن موقع ومكانة الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة التي لا تملك وسائل القوة والتأثير في المنطقة الأمر الذي لم يحقق لها ثقلاً خاصاً في قضاياها الإستراتيجية، فبالرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضبط البرنامج النووي الإيراني إلا أن الرئيس أوباما تطلع إلى فتح حوار شامل مع إيران وأكد على حقها في امتلاك البرنامج النووي لأغراض سلمية، ولعل رزنامة الحوافز والاقتراحات الأخرى المقدمة من الولايات المتحدة إلى إيران خير دليل على ذلك.

14. يبقى مجال الدور الإسرائيلي هو الأقوى والمهيمن على توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، سواء كان ذلك من خلال تأثير اللوبي الصهيوني في صناعة السياسة الأمريكية وتحديد أهدافها في المنطقة بما يخدم إسرائيل، أو من خلال الالتزامات الدينية التاريخية من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل وتعهداتها بتقديم المساعدة لها وحمايتها، فإسرائيل لديها قدرات نووية متقدمة وقدرات عسكرية كبيرة، وبدأ دورها في التصاعد في المنطقة خاصة بعد انهيار القوة العراقية، فلقد خاضت حربين في المنطقة (حرب لبنان 2006 والحرب على غزة 2008) وبغض النظر عن نتائجها سواء كانت سلبية أم إيجابية، بالنسبة لإسرائيل فإن هذا يعطي مؤشراً إلى حرية الحركة الإسرائيلية في المنطقة

وبدون إذن مسبق من الولايات المتحدة، وكما أن إسرائيل استطاعت التأثير في السياسة الأمريكية اتجاه عديد من قضايا المنطقة، ومنها الملف النووي الإيراني الذي بدأت إسرائيل بمجرد أن شعرت بحدوث انفتاح للولايات المتحدة الأمريكية مع إيران بخصوص هذا الملف وقيامها بعرقلة مسارات التفاوض والضغط قدر الإمكان لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي يهدد استقرارها في المنطقة.

### أهم التوصيات التي طرحتها:

- (1) العمل على إعادة أجواء الثقة والاحترام المتبادل للعلاقات - العربية الإيرانية وذلك يأتي في إطار دور جامعة الدول العربية لإيجاد رؤية عربية مشتركة تعيد صياغة هذه العلاقات.
- (2) إيجاد حلول سريعة ومناسبة لمصادر الصراع والخلاف بين الدول العربية وإيران ولعل أبرزها إيجاد حل مناسب لقضية الجزر الإماراتية التي تعد المحدد الرئيسي للعلاقات العربية - الإيرانية، وغيرها من القضايا الخلافية.
- (3) إعطاء إيران فرصة لمعرفة توجهاتها وأهدافها من خلال طرحها العديد من الحلول لبعض القضايا العربية ومحاولتها العديدة لمساعدة بعض الدول العربية، وتدخلها لحل بعض القضايا في المنطقة، الأمر الذي قد يعيد أجواء الثقة لتقوية العلاقات العربية - الإيرانية.

(4) العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية العربية مع إيران والاستفادة من الخبرات الإيرانية، وخلق مصالح مشتركة، الأمر الذي يترك آثار إيجابية على هذه العلاقات.

(5) فتح حوار شامل مع الحركات الراديكالية في المنطقة، والتحاور معها، والتوصل معها إلى اتفاقات بخصوص القضايا التي تدافع عنها، بما يتوافق مع مصلحة المنطقة والوصول إلى الحلول المناسبة والمثمرة.

(6) تفعيل دور عربي مناسب للمشاركة مع الدول الكبرى في إيجاد حل للقضايا النووية في المنطقة سواء القضية النووية الإيرانية والوصول إلى حلول سلمية من جهة، والسلاح النووي الإسرائيلي من جهة أخرى، واستغلال الموقف الدولي للفت النظر إلى السلاح النووي الإسرائيلي وأثره السلبي على دول المنطقة.

(7) على الدول العربية وخاصة الخليجية، التي تحوي نسبة عالية من التجمعات الشيعية إيجاد حلول وآليات مناسبة تتمثل في فتح حوارات شاملة معها، لمعرفة مطالبها والعمل على احتوائها، أو إيجاد آلية معينة لزيادة نسبة السكان من السنة وجعلها الأغلبية الكبرى في الدولة، ومن أكثر الدول التي يجب تبني هذه الآلية هي دولة البحرين، ولعل ما حدث في البحرين وبعض الدول العربية من تحركات ثورية وتحركات للشيعية وأعمال تخريبية مطالبة بتغيير النظام خلال عام 2011 خير دليل على ضرورة إيجاد حلول سريعة لهذا الموضوع خاصة.

(8) يجب على إيران أن تدرك أن أمن واستقرار المنطقة واجب ومسؤولية يتحملها الجميع، ولذلك يجب عليها أن تكف عن إثارة النعرات الطائفية والمذهبية خاصة التي مارستها في العراق وتريد تصديرها إلى بقية الدول المجاورة، وأن تكف أيضاً عن دعم الحركات الراديكالية وممارسة بعض التحديات العسكرية خاصة في منطقة الخليج، وأن تعي إلى ما يصدر عنها من خطابات إعلامية تهدد استقرار المنطقة، وأن تعمل سريعاً إلى إعادة أجواء الثقة والأمن والاستقرار إلى المنطقة من خلال التزامها بالاتفاقات الدولية المتعلقة بحسن الجوار واحترام سيادة الدول.

(9) على الدول العربية إعادة صياغة أدوارها ومواقفها في المنطقة، والوصول إلى رؤية شاملة موحدة تخدم القضايا العربية بدلاً من تبني كل دولة إستراتيجية منفردة تفتح المجال وتعطي الفرص لدول أخرى، سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو تركيا للممارسة دورها في المنطقة على حساب مصالحها، حتى ولو كان تفعيل هذا الدور في إطار جامعة الدول العربية على أقل تقدير.

(10) كما يجب على الدول العربية خاصة الحليفة والصديقة للولايات المتحدة، أن تفعّل سياساتها ومجال أدوارها في السياسة الأمريكية وأن لا تبقى المنطقة العربية مجرد منطقة إجراء اختبارات ومخططات للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

11) يجب على الدول العربية وخاصة النفطية أن تعي بأن هناك مصادر قوة لها يمكن استغلالها والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لجعلها القيام بإيجاد حلول للقضايا العربية في المنطقة ومن هذه المصادر النفط والعلاقات الاقتصادية المختلفة لها مع عدد من الدول العربية.

المؤلف

ممدوح بريك محمد الجازي



المراجع



نصير

أحمد ياسين

نصير

@Ahmedyassin90

## المراجع

- 1- أسدي، بيجان (2002) "إيران وأمن الخليج" مجلة شؤون الأوسط، العدد 107 صيف 2002.
- 2- أبو إصبع، بلقيس احمد منصور (1999) "النخبة السياسية الحاكمة في اليمن 1978-1990" ط1، الناشر مكتبة مدبولي - القاهرة.
- 3- آغا، حسين (1997) "سوريا وإيران تنافس أم تعاون"، ترجمة عدنان حسين، ط1، دار الكنوز الأدبية - بيروت - لبنان.
- 4- آل حسين، عبد الستير (2004) "تحذير البرية من نشاط الشيعة في سوريا"، ط1
- 5- ايزدي، بيزن (2000) "مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية"، ترجمة سعيد الصباغ، ط1، الدار الثقافية للنشر - القاهرة.
- 6- بارزي، تريتا (2008) "حلف المصالح المشتركة- التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة" ترجمة أمين الأيوبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون
- 7- باكير، علي حسين (2006) "حزب الله تحت المجهر - رؤية شمولية مغايرة للعلاقة مع إيران وإسرائيل" مجلة الرصد، العدد 2، سنة 2006.
- 8- برادلي، أتاير (2004) "السلام الأمريكي في الشرق الأوسط" المصالح الإستراتيجية الكبرى وأمريكا في المنطقة بعد 11-أيلول " ترجمة عماد فوزي شعبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان
- 9- براوين، خيرالله (2009) "الوسيط في القانون الدستوري الإيراني" ط1، منشورات الحلبي الحقوقية.
- 10- برزيغار، كيهان (2010) "مفارقة الإجماع النووي الإيراني" شؤون الأوسط، العدد 136.

- 11- البزار، حسن (1993) "إيران في النظام الإقليمي للخليج العربي" دراسات إيرانية، المجلد الأول، العدد الثاني، تصدر عن وزارة التعليم والبحث العلمي - جامعة البصرة.
- 12- البلاونة، علي (2004) "الضغوط الأمريكية على إيران - منشآت نووية أم حيوية" مجلة شؤون إستراتيجية، السنة 2، العدد 10.
- 13- بنان، طلال صالح (2004) "إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية" السياسة الدولية، العدد 155، يناير 2004.
- 14- بوختا، ويلفرد (2003) "من يحكم إيران - بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية" ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبو ظبي - الإمارات العربية.
- 15- بيومي، زكريا سليمان (2009) "العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني" ط 1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع - دسوق.
- 16- تشوبين، شاهرام (2007) "طموحات إيران النووية"، ط 1، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان.
- 17- توفيق، سعيد حقي (2000) "مبادئ العلاقات الدولية" ط 1، دار الأوائل للطباعة والنشر.
- 18- جاد، عماد (2009) "الجهود الإسرائيلية لتحييد الخلاف مع السياسات الأمريكية" شؤون عربية، العدد 139 - خريف 2009.
- 19- جاد، عماد (2003) "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق... على دور إسرائيل بالمنطقة"، شؤون عربية، العدد 113، ربيع 2003.
- 20- الحروب، خالد (2006) "إيران تحدي (أو تغيير) موازين القوى الإقليمية"، شؤون عربية العدد 125، ربيع 2006.

- 21- حسن، عمر كامل (2010) "النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي" شؤون عربية، العدد 144، شتاء 2010.
- 22- حسن، محمد (2004) "قضايا إيرانية" التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي "العدد الثاني، مركز دراسات الشرقية - جامعة القاهرة.
- 23- حماد، مدحت (2004) "قضايا إيرانية التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي "العدد الأول، مركز الدراسات الإستراتيجية - جامعة القاهرة
- 24- حميدة، عبدا لرحمن (1988) "جغرافيا آسيا " دار الكتاب العربي
- 25- حنا، اليأس (2009) "المنطقة العربية في مرحلة ما بعد حرب غزة" شؤون عربية، العدد 137، ربيع 2009.
- 26- حيدر، محمود (2011) "الأسس اللاهوتية للعلاقات الأمريكية والإسرائيلية" شؤون الأوسط، العدد 137، خريف 2010 - شتاء 2011.
- 27- الخزرجي، ثامر كامل (2005) "العلاقات السياسة الدولية - وإستراتيجية إدارة الأزمات " ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- 28- خليل، احمد خليل (2001) "نقد التضليل العقلي: شيعة لبنان والعالم العربي. هل هم آخرون في النصف الأخير من القرن العشرين." ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- 29- خواجه، محمد (2005) "المثلث العربي - الإيراني - التركي - واقع وأفاق " شؤون الأوسط، العدد 119 - صيف 2005.
- 30- دوران، مايكل (2005) "ملفات أمريكية ساخنة - السعودية وحزب الله" ترجمة يوسف الجهماني، ط1، دار الكنوز الأدبية للطباعة والنشر والتوزيع لبنان -بيروت.
- 31- الديدموني، شرين (2007) "المشروع النووي الإيراني- الإبعاد الإستراتيجية والانعكاسات الإقليمية "مجلة النهضة، المجلد الثامن، العدد 1، يناير 2007.
- 32- ديلواني، طارق (2005) "المد الشيعي في الأردن حقيقة أم وهم" مجلة العصر العدد 67 تاريخ 2005/3/12.

- 33- راشد، سامح (2004) "إيران في مواجهة الضغوط الخارجية" السياسة الدولية، العدد 155- يناير 2004.
- 34- راشد، سامح (2006) "إيران وسوريا.....التحالف حول لبنان" السياسة الدولية، العدد 166 - 2006.
- 35- راشد، سامح (2009) "الدولة والحوثيين - قراءة في جوهر الصراع" السياسة الدولية، العدد 178- أكتوبر 2009.
- 36- راشيل، جيمس (2008) "التحديات الإقليمية والإستراتيجية الأمنية: الوضع المقلق حالياً في الشرق الأوسط" الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لكلية الحرب الأميركية متوفر عبر: WWW.ALZYTOUNA.NET
- 37- الراوي، رياض (2006) "البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط" ط1، دار الأوائل للنشر والتوزيع دمشق - سوريا، ص 120-264.
- 38- رجائي، قرهانغ (2001) "تأملات حول الدين والسياسة في إيران" شؤون الأوسط، العدد 103، صيف 2001.
- 39- الرشدي، حسن (2008) "أهداف السياسة الخارجية لإيران" مجلة البينه تاريخ 2008 /4/22 متوفر عبر: [www.albainah.net](http://www.albainah.net)
- 40- الرشدي، حسن (2008) "أهداف السياسة الخارجية لإيران" مجلة البينه، تاريخ 2008/4/22.
- 41- رضا فوده، محمد (2002) "العلاقات الإيرانية الخليجية" ط1، الناشر مركز الدراسات العربي الأوروبي - باريس - المكتب العربي للمعارف
- 42- رفعت، سعيد (2002) "التصور الأمريكي الجديد وموقع العرب منه"، شؤون عربية، العدد 112، 2002.
- 43- رفعت، سعيد (2009) "السياسات العربية: حرج من التطرف الإسرائيلي وقلق من النفوذ الإيراني" شؤون عربية، العدد 138، صيف 2009.

- 44- رفعت، سعيد(2006) "توجهات أمريكية وتحولات أوروبية جديدة في المنطقة "شؤون عربية، العدد 125، ربيع 2006.
- 45- الرفوع، فيصل عودة (2009) "نظرية السياسة الخارجية " ط1، دائرة المكتبة الوطنية.
- 46- ابو رمان، محمد " (2006) " التشيع السياسي ظاهرة تغذيها انتصارات حزب الله "جريدة الغد الأردنية العدد 354، تاريخ 2006/10/4.
- 47- زاده، بيروز مجتهد (2000) "التحولات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين "دراسات شرق أوسطية، السنة الخامسة، العدد 12، صيف 2000.
- 48- الزعبي، خيام محمد (2009) "السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير" السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009.
- 49- الزعبي، محمد (2007) "الاستعمار الأمريكي الجديد للشرق الأوسط - ملامحه وتداعياته "ط1، دائرة المكتبة الوطنية - الأردن.
- 50- الزهيري، ابو بكر مرشد (2008)"التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي "ط1، مكتبة الصادق، صنعاء- اليمن.
- 51- زيمان، كاثرين (2010) "حركة الحوثي في اليمن "متوفر عبر: [WWW.criticalthreats.org](http://WWW.criticalthreats.org)
- 52- سريع القلم، محمود (2006) "الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية "شؤون الأوسط، العدد 121، شتاء 2006.
- 53- السعيد إدريس، محمد (2005) "إيران وبناء الدولة العراقية:المصالح والسياسات "السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر 2005.
- 54- السعيد إدريس، محمد (2009) "الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية " السياسة الدولية، العدد 178، اكتوبر 2009.
- 55- السعيد، إدريس محمد (2006) "الخليج والأزمة النووية الإيرانية " مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006.

- 56- سكوت، كيندل (2009) "ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية"،  
السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009.
- 57- سلامة، معتز محمد (1997) "الجيش والحرس الثوري الإيراني" السياسة  
الدولية، العدد 130، أكتوبر 1997.
- 58- شحاذة، مهدي (1999) "إيران: تحديات العقيدة والثورة" ط1، مركز  
الدراسات العربي الأوروبي.
- 59- الشوربجي، منار (2009) "أوباما والعالم الإسلامي - قراءة في تحولات  
الخطاب الأمريكي ودلالاته". العدد 178، أكتوبر 2009.
- 60- شيعبي، عماد فوزي (2003) "السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد -  
دراسة إستراتيجية" اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقالي إلى التدخل  
الاستباقي "ط1، دار كنعان للدراسات والنشر.
- 61- الصادق، علي (2006) "ماذا تعرف عن حزب الله". ط1، حقوق  
النشر محفوظة للمؤلف.
- 62- صارم، سمير (2003) "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة الفكر  
السياسي، السنة السادسة، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، ربيع وصيف  
2003.
- 63- صالح، محسن (2011) "اللوبي الصهيوني في أمريكا"، شؤون الأوسط،  
العدد 137، خريف 2010 - شتاء 2011.
- 64- طاهر، احمد (2009) "اليمن والحوثيين -حدود ودلالات الدور الخارجي  
"السياسة الدولية، 178- أكتوبر 2009.
- 65- عامود، محمد سعد (2007) "الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي -  
الإيراني، السياسة، العدد 168-ابريل 2007.
- 66- العبادي، خالد (2008) " تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا  
ولبنان) 1979 - 2007 ".رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة مؤتة.



- 67- عبد الحميد، عصام السيد (2006) "الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية" ط1، الناشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية، المربوطية - الهرم.
- 68- عبد السلام، احمد لطفي (2005) "الانحياز الأمريكي لإسرائيل ودوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسية" ط1، مكتبة النافذة.
- 69- عبد الصادق، علي (2003) "إيران - تركيا والحرب الأمريكية- العراقية" ط1، مركز الإمارات للتنسيق والمتابعة - دولة الإمارات.
- 70- عبد الفتاح، بشير (2005) "أمريكا وإيران.....مواجهة أم مصالح"، السياسة الدولية، العدد 160، إبريل 2005.
- 71- عبد الفتاح، بشير (2010) "إيران والشيعة العرب....علاقة شائكة"، شؤون عربية، العدد 144، شتاء 2010.
- 72- عبد المعز، سالي (2009) "الحوثيين في اليمن...مخاوف من نشوء حرب جديدة"، العدد 177، يوليو 2009.
- 73- عبد الناصر، وليد (1997) "إيران - دراسة عن الثورة والدولة" ط1، دار الشروق القاهرة - مدينة النصر.
- 74- عترسي، طلال (2006) "الجمهورية الصعبة -إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية" ط1، دار الساقى - الحمراء - بيروت - لبنان.
- 75- العفيفي، فتحي (2000) "مشكلات الجدود السياسية في منطقة الخليج العربي" ط1، منشورات دار المدينة للطباعة - مصر.
- 76- العفيفي، فتحي (2006) "النموذج الديناميكي للتنافس النزاعي ومشكلاته" "المستقبل العربي، السنة الثامنة والعشرون، العدد 331 لسنة 2006.
- 77- العلوي، خالد بن محمد (2007) "التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني" إدارة الدراسات السياسية - لحركة التوافق الوطني الإسلامية - الكويت.

- 78- علي، حسين (2005) "هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة" ط1، دار الكتاب العربي.
- 79- العناني، خليل (2005) "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي: رؤية مستقبلية" شؤون عربية، العدد 123، خريف 2005.
- 80- العناني، خليل (2009) "أوباما والشرق الأوسط.....نوايا جيدة تفتقد الرؤية" شؤون عربية، العدد 137، ربيع 2009.
- 81- العناني، خليل (2009) "مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط" شؤون عربية، العدد 138.
- 82- العناني، خليل (2006) "النفوذ الإيراني في العراق" السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر 2005.
- 83- العيدروس، محمد حسن (1999) "العلاقات العربية - الإيرانية" ط1، دار الكتاب الحديث - الكويت - القاهرة - الجزائر.
- 84- العيدروس، محمد حسن (2002) "الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية - الإيرانية" الجزء الرابع، دار العيد روس للكتاب الحديث، مركز الإمارات - القاهرة - الكويت - الجزائر.
- 85- الغمري، عاطف (2001) "الأمريكي التائه في الشرق الأوسط" ط1، مكتبة الشروق - القاهرة.
- 86- فتحي، ممدوح أنيس (1997) "إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي" السياسة الدولية، العدد 130، أكتوبر 1997.
- 87- فياض، خالد (1997) "العلاقات العربية بين الصراع والتعاون" السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997.
- 88- الفيومي، عاطف (2011) "ماذا يريد الشيعة من العالم الإسلامي؟" ط1، الناشر مكتبة طريف المصلحين - الجيزة.

- 89- قاسم، عبد الستار (2007) "ماذا نريد من إيران؟" المستقبل العربي، السنة 29، العدد 335، كانون الثاني - يناير 2007.
- 90- القاسمي، خالد بن محمد (1986) "الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات"، ط1، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة - الكويت.
- 91- القاسمي، خالد بن محمد (1997) "الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني"، ط1، منشورات المكتب الجامعي - الإسكندرية
- 92- القرني، بهجت (1994) "السياسات الخارجية العربية للدول العربية" ترجمة جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة.
- 93- قهوجي، رياض (2007) "الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية - الإيرانية" السياسة الدولية، العدد 168 - أبريل 2007.
- 94- كام، افرام (2005) "تقرير استراتيجي إسرائيلي كبح لخطر النووي الإيراني - الخيار العسكري"، مجلة الأرض، السنة 32، العدد الثالث، آذار 2005.
- 95- كشك، اشرف محمد (2004) "أمن الخليج بعد حرب العراق" السياسة الدولية، العدد 155، يناير 2004.
- 96- كشك، اشرف (2006) "التحالفات الإقليمية لإيران - السياسة تتجاوز الايدولوجيا" السياسة الدولية، 165، يوليو 2006.
- 97- كورد زمان، أنتوني (2000) "دراسات عالمية: القدرات العسكرية الإيرانية" العدد 6، مركز الإمارات والشؤون الاستراتيجية - أبو ظبي.
- 98- اللباد، مصطفى (2007) "قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية" شؤون عربية، العدد 129 - ربيع 2007.
- 99- اللباد، مصطفى (2009) "موقع الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة"، شؤون عربية، العدد 138، صيف 2009.

- 100- مبارك، مبارك احمد (2005) "جولة خايمي العربية: نحو تفعيل العلاقات الإيرانية العربية " السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005.
- 101- المجالي، عصام (2007) "تأثير التسليح على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979"رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة مؤتة.
- 102- محمد، عبد الله يوسف شهر (1999) "السياسة الخارجية الإيرانية:تحليل لصناعة القرار " السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.
- 103- محمد، عرفة خديجة (2003) "مناقشة التقرير الاستراتيجي الإيراني "مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، النهضة - العدد 14، يناير 2003.
- 104- محمود، احمد إبراهيم (1993) "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات "السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993.
- 105- محمود، احمد إبراهيم (2010) "حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أم السقوط "ط1، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان.
- 106- محمود، حامد (2009) "انتخابات الرئاسة وملفات السياسة الخارجية الإيرانية "السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009.
- 107- محمود، عبدالمحمود النور (2008) "إستراتيجية الاحتواء الأمريكي وأثارها على الدول الإسلامية -نماذج (إيران، مصر، السودان) ط1، دار الجنان، عمان - الأردن.
- 108- محمود، موسى محمد (2008) "الموسوعة الجغرافية "ط1، دار دجلة للنشر عمان-الأردن.
- 109- المخادمي، عبدالقادر زريق (2005) "مشروع الشرق الأوسط الكبير "ط1 الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت -لبنان.
- 110- مخيمر، أسامة (2007) "المواجهة الأمريكية الإيرانية - تصعيد أم تهدئة "السياسة الدولية، العدد 168، ابريل 2007.
- 111- المرهون، عبدا لجليل زيد (2006) "أمن الخليج والمتغير الأمريكي " المستقبل العربي، العدد 328، حزيران/يونيو 2006.

- 112- مسعد، نيفين (2006) "التداعيات الإقليمية: إيران " المستقبل العربي، السنة 29، العدد 332، أكتوبر 2006.
- 113- مسعد، نيفين (2009) "ندوة: ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية في إيران " شؤون الأوسط، العدد 131 - شتاء 2009.
- 114- مسعد، نيفين عبد المنعم (2002) "صنع القرار في إيران في العلاقات العربية - الإيرانية " ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، الحمراء - بيروت - لبنان.
- 115- مشكور، سالم (1993) "نزاعات الحدود في الخليج " ط1، مركزا لدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق.
- 116- ابومغلي، محمد وصفي (1985) "إيران - دراسة عامة " ط1، منشورات مركز دراسات الخليج (سلسلة إيران والخليج 24)
- 117- مقلد، إسماعيل صبري (1982) "نظريات السياسة الدولية " ط1.
- 118- الموسوي، السيد عبد الرسول (2002) "الشيعة في التاريخ " ط1، دار الترجمان السنة.
- 119- موسوي، سيد حسين (2006) "فرضيات الأزمة النووية بين إيران والغرب " شؤون الأوسط، العدد 121 شتاء 2006.
- 120- الموصللي، احمد (2004) "موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا " ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية - بيروت.
- 121- موقع الجامعة العربية "موقف الجامعة العربية من الملف النووي الإيراني " متوفر عبر: WWW.GOOGLE.COM
- 122- ميرشمير، جون (2006) "وجهات نظر حول النفوذ الإسرائيلي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة فورين بوليسي، سلسلة ترجمات الزيتونة (18) حزيران/يونيو 2006.
- 123- ميرفي، أيما وآخرون (1997) "أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد"، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط - عمان.

- 124- نافعة، حسن (2003) "وجهة نظر: تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي"، السياسة الدولية، العدد 166، أكتوبر 2006.
- 125- النبالي، عبدالله (2003) "الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ط1، عمان - الأردن.
- 126- النصراوي، صلاح (2003) "مستقبل الشيعة في عراق ما بعد صدام حسين" السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2003.
- 127- النواقي، مهيب سليمان احمد (2002) "حماس من الداخل" ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع - فلسطين - غزة.
- 128- نوار، إبراهيم (2009) "الخليج العربي من بؤرة الصراع إلى ساحة التعاون" السياسة الدولية، العدد 177، 2009.
- 129- نورثون (1986) "أمل والشيعة نضال من اجل كيان لبنان" ترجمة حسين الأيوبي، ط1.
- 130- نورس، علاء الدين (1982) "السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان 1757 - 1797" ط1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية.
- 131- أبو هدة، احمد (2006) "إسرائيل والمشروع النووي الإيراني" ط1، مركز الدراسات الفلسطينية توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان.

الملحق

مفاهيم ومصطلحات



نصير

أحمد ياسين

نويير

@Ahmedyassin90



## مفاهيم ومصطلحات

### النفوذ:

في علم الاجتماع النفوذ أو السلطة تعني: امتلاك قوة اجتماعية ضمن نسيج العلاقات الاجتماعية تمكن المرء من تنفيذ رغبته مهما كان مدى شرعيتها أو مطابقتها للقوانين الاجتماعية، "ماكس فيبر" في المبادئ الأساسية في علم الاجتماع يعرف النفوذ:

"نقصد بالنفوذ كل فرصة أو إمكانية ضمن العلاقات الاجتماعية، تسمح للشخص بتنفيذ رغبته الخاصة، حتى لو كانت ضد مقاومة ما، وبغض النظر عن أساس هذه الفرصة".

شهدت النقاشات الفلسفية الاجتماعية مؤخراً جدلاً حول مصطلح النفوذ والسلطة، يتركز حول قضية الطبيعة التحجيمية أو التمكينية للنفوذ. بعض المدارس ترى النفوذ والسلطة على أنها أشكال من القيود على تصرفات الإنسان، وفي نفس الوقت هي ما يجعل الفعل ممكناً، حتى ضمن نطاق ضيق. معظم هذا النقاش نتج عن أعمال للفيلسوف "ميشيل فوكو"، الذي يقول مثل "مكيافيللي" بأن النفوذ "منصب إستراتيجي معقد في مجتمع معين (بنية اجتماعية). كان مصطلح "فوكو" بطبيعته البنيوية يتضمن كلا الجانبين التمكيني

والتحجيمي، ويناقدش " أنتوني غيدنز" بشكل خاص في أعماله الجانب التميكيني للنفوذ، ويرى أن ممارسة النفوذ لا تحتاج بالضرورة لممارسة إكراه (coercion) عن طريق القوة أو التهديد، لذا فإن النفوذ يتضمن كلا القوتين الفيزيائية والسياسية، بما فيها الكثير من أشكال القوة التي تندرج تحت مصطلح (النفوذ). في الكثير من الأحيان يطلق على "النفوذ" اسم " تأثير "مع أن بعض المؤلفين يعتبرون التأثير مصطلح أكثر عمومية في حين أن النفوذ هو ممارسة قصدية للتأثير على شخص معين.

### السياسة الخارجية:

هي مجموعات الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة لتلك الدولة.

### الإيديولوجيا:

هي من أعقد وأغنى المفاهيم الاجتماعية، ويعتبر "كارل مانهايم" أن هناك صنفين من الإيديولوجيا: المفهوم الخاص والمفهوم الشامل، فالإيديولوجيا بمعناها الخاص: هي منظومة الأفكار التي تتجلى في كتابات مؤلف ما، تعكس نظره لنفسه وللآخرين، بشكل مدرك أو غير مدرك. أما الإيديولوجيا بمعناها العام: فهي منظومة الأفكار العامة السائدة في المجتمع.

## الثورة الإسلامية في إيران:

هي الثورة التي حصلت في إيران عام 1979 بقيادة آية الله الخميني، حيث تركزت المعارضة لشاه إيران على ثلاث مجموعات رئيسة، العلماء، والمنظمات الفدائية والأحزاب وعدد كبير من المثقفين. إلا أن رجال الدين كانوا هم الذين لعبوا الدور الأكثر أهمية وتصرفوا كأوصياء على النظام السياسي الجديد ودعوا للحركة السياسية. وساعدت العديد من العوامل على قيام الثورة، من بينها كراهية الناس للشاه، والولايات المتحدة الأمريكية. كما كان لسياسة حقوق الإنسان في إدارة الرئيس "جيمي كارتر" في عام 1979 أثر بالغ الأهمية، مما زاد في منع النظام من إخماد الثورة أثناء بداية انطلاقها عام 1978؛ قاد الإمام آية الله الخميني الثورة وهو بعمر 75 سنة، واعتمد الإمام كثيراً على الإسلام التغييري لتنشيط الحركة الثورية وتحطيم سلالة البهلوي، كان ظهوره كزعيم غير متنازع عليه للحركة الثورية مفاجأة رئيسة، وقد بقي في المنفى لـ 13 سنة عندما بدأت الانتفاضة السياسية في إيران. آية الله الخميني كان الزعيم الأكثر تأثيراً، فوحد قوات المعارضة المتنوعة وخلع الشاه، دعمته الطبقة المتوسطة التقليدية، خاصةً البازار، لأنه أيد حق الملكية الخاصة والقيم الإسلامية، ودعمته الطبقة المتوسطة الحديثة كقومي أحياء تراث "محمد مصدق" الذي ركز على محاربة التدخل الخارجي، كما لبّت الطبقات العاملة نداءه للعدالة الاجتماعية، أما المزارعون فاعتقدوا بأنه سيقم البنية التحتية المطلوبة للزراعة. واستخدم آية الله الخميني رموزاً دينية في تعبئة الناس مثل الاستشهاد وشهر رمضان وحول عاشوراء إلى مظاهرة سياسية، وسيطر الإمام على قيادة المعارضة السياسية، فوصلت دعوته إلى كل الطبقات

الاجتماعية، كانت حركة 1979 ثورة سياسية أدت إلى إسقاط نظام الشاه، بعد الثورة في عام 1979، وتم بعد ذلك إعداد الدستور الجديد لإيران، المتضمن ولاية الفقيه وأحكام الإسلام، ونشأت مراكز قوى جديدة: مثل المجلس الثوري الإسلامي والحكومة الثورية المؤقتة والحزب الجمهوري الإسلامي وغيرها من المؤسسات الثورية الإسلامية.

### الشيعة:

الشيعة في لغة العرب: هي المشايعة والمناصرة والموالاة، أي الأتباع والأنصار، وغلب الاسم على من والى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأهل بيته الأشراف، حتى صار اسماً خاصاً لهم (الشيعة).

والشيعة اصطلاحاً: هم أتباع علي- عليه السلام- أي من شايع علياً أو قدّمه على أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم- واعتقد أنه الإمام من بعده بوصية مباشرة منه- صلى الله عليه وسلم- وبإرادة إلهية.

### الإستراتيجية:

تعني فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولية، حيث تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الاقتصادية والإعلامية والسياسية، وتوصف بأنها الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة، والإستراتيجية من الناحية السياسية، هي تحديد الأهداف، وتحديد القوة الضاربة، وتحديد الاتجاه الرئيس للحركة.

## النخبة الحاكمة:

تَعْرِف النخبة بأنها: مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزاً سياسياً واجتماعياً مرموقاً، كما يطلق التعبير على مجموعة تفوّقت أو اكتسبت شهرة في مجال معين وتجمع هذه الفئة أعظم الكفاءات في مجال تخصصها.

والمصطلح تعبير عن الامتياز والقيادة في المؤسسة أو في المجتمع وفي المجال السياسي يرتبط بمفهوم الأرستقراطية وبطولة دور الفرد في التاريخ على حساب المجموع، وفي المجتمعات التي تسود فيها المنافسة الحرة يكفل الحراك الاجتماعي صعود الفرد إلى مراكز مرتفعة وينجحون بذلك في الانضمام إلى الصفوة التي يعترف بها المجتمع أو جانب منه.

وفي مجال الاجتماع والسياسة انتقل المعنى عند "باريتو" تحت تأثير من التعبير عن نقاوة الأشياء إلى التعبير عن شهرة الأفراد والجماعات واحتلالها مكان الصدارة.

## حزب الله:

هو الحركة الأصولية الرائدة في لبنان، ظهر نتيجة لتقارب مصالح شيعة لبنان مع السياسة الخارجية الإيرانية، فقد ظهر علناً بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982، يمكن أن ترجع أصول نشأته إلى عدّة ناشطين شيعة استاءوا من برنامج عمل الإمام "موسى الصدر" في الستينات، اعتبر "محمد حسين فضل الله" المرشد الروحي للحزب، فبعد عمله النشيط في العراق، استقر فضل الله

في (النبعة)، وهي ضاحية لبيروت وروّج لرؤيته الإسلامية عبر عصبة التآخي. أقنعتة الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 بصحة مفهوم ولي الفقيه كنموذج للنظام السياسي، وبالتالي ضرورة تأسيس دولة إسلامية.

### حماس:

حماس هي: اختصار لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، نشأت في أوائل الثمانينات، وطوّر الإخوان المسلمون في فلسطين، مركزهم في الجامعة الإسلامية في غزة واشتبكوا بشكل مستمر بالقوات العلمانية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أصبح الشيخ أحمد ياسين زعيم المقاومة الإسلامية، وسجن لعدة سنوات في سجن الاحتلال الإسرائيلي، أما برنامج الإخوان في المناطق المحتلة الإسرائيلية منذ 1967 فيدور حول الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي من خلال العودة إلى القيم والمعيشة الإسلامية الأصيلة بداية من الكفاح المسلح العلني. عندما بدأت الانتفاضة في عام 1987 أصبحت حماس منظمة الإخوان التي شاركت في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فأطلقت الهجمات العسكرية ضدّ الإسرائيليين والدولة الإسرائيلية، كما أصبح لها شعبية كبيرة بسبب إقامتها للعديد من المؤسسات الاجتماعية التي أسستها لخدمة حاجات الناس، علاوة على ذلك، رفضت حماس السلام العربي - الإسرائيلي وبذلت أقصى جهودها لإسقاطه، و لدى حماس العديد من المكاتب في كافة أنحاء عواصم العالم الإسلامي، في دمشق، وعمّان، وطهران وفي أماكن أخرى.

## حركة الحوثيين:

تعود إلى جماعة سياسية شبه عسكرية هي اتحاد الشباب المؤمن التي أنشأت في منتصف 1990 بقيادة "حسين بدر الدين الحوثي"، وسعى هذا الحزب إلى إحياء الزيدية، وهي الطائفة الشيعية التي تتضمن مبادئ الاعتقاد بأن أحفاداً فقط للنبي محمد صلى الله عليه وسلم يمكنهم من مشروعية الحكم الإسلامي، و تحدث حسين الحوثي على نحو متزايد ضد الدولة، وقاد المظاهرات المناهضة للحكومة وللولايات المتحدة.

وحركة الحوثي توجه أنصارها من سكان الشيعة الزيدية في شمال اليمن وتنشط بشكل رئيس في محافظات صعدة وعمران، وشكاوي الحوثيين تشمل التهميش الاقتصادي والاجتماعي، والفساد في الحكومة، والمحاباة مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، والإفراط في النفوذ الوهابي في سياسة الدولة والمدارس، وصورة المتمردين الحوثيين التي لا ترى أن الرئيس صالح الحاكم الشرعي لليمن على الرغم من حقيقة أنه هو أيضا من الزيدية.

وسارع قادة الحوثيين إلى نفي الاتهامات الموجهة من الحكومة اليمنية بأن الهدف من حركة الحوثي هو إعادة تأسيس الإمامة الشيعية في شمال اليمن وإن الهدف من هذه الحركة السعي للاستقلال عن الدولة اليمنية للسكان الشيعة الزيدية من أجل تصحيح المظالم المعلنة الأخرى.

وكانت هناك محاولات متعددة في وقف إطلاق النار واتفاقات السلام منذ بداية الصراع، ولكن انهارت الاتفاقات مراراً، مما أدى إلى استئناف القتال، وفي الآونة الأخيرة، شنت الحكومة هجوماً عسكرياً واسع النطاق، (عملية الأرض


المحروقة)، في أغسطس 2009 ردّاً على استيلاء الحوثيين على المدارس والمستشفيات والمساجد والمنشآت العسكرية، والطرق في محافظات عمران وصعدة وقد استمرت الاشتباكات منذ ذلك الحين وامتدت إلى المملكة العربية السعودية المجاورة، أعلنت الرياض في الأسبوع الأخير من يناير 2010 أنها قد هزمت المتمردين الحوثيين في أراضيها وسحبت قواتها.

### حركة أمل الإسلامية:

هي حركة أمل الإسلامية، برئاسة حسين الموسوي، تفرعت عن حركة أمل اللبنانية، وانشقت عن المنظمة الأمّ في حزيران /يونيو 1982 عندما وافق نبيه بري، رئيس أمل، على المشاركة مع زعيم القوات اللبنانية بشير الجميل، في لجنة الإنقاذ، التي شكلت من قبل الحكومة اللبنانية بعد الاحتلال الإسرائيلي، واعتبر الموسوي اشتراك بري عملاً مساوياً للخيانة، على أساس أن علاقات بشير مع الإسرائيليين ومواقفه المعادية للإسلام معروفة، وترفض أمل الإسلامية التوجه العلماني لها.

كانت أمل الإسلامية مدعومة بشدّة من قبل الجمهورية الإسلامية في إيران، لكن الحركة ما زالت محصورة في مناطق قرب بعلبك، وهي المنطقة التي بدأ منها الموسوي علاقاته الغامضة بحزب الله ، ضغطت إيران عليه لتوحيد حركات المقاومة الشعبية الشيعيّة في لبنان، ومع أنّ الموسوي أصرّ على إبقاء وجوده التنظيمي المنفصل، وأصبح واحداً من زعماء حزب الله فيما بعد، ويذكر بأنه أصبح عضواً لأعلى هيئة في حزب الله.



A decorative border with a repeating geometric pattern of interlocking lines and small circles, framing the central text.

# فهرس المحتويات



نصير

أحمد ياسين

نويير

@Ahmedyassin90

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
5	الإهداء
6	الشكر والتقدير
17	الفصل الأول: السياسة الإيرانية
19	لمحة تاريخية عن الجمهورية الإسلامية.
21	الوصف العام للجمهورية الإيرانية - الاسم الرسمي
22	الموقع الجغرافي - المساحة - الحدود - السكان
23	اللغة
24	الدين
24	القوميات
25	نظام الحكم
25	صنع القرار في إيران، القوى والمؤسسات.
26	المرشد
28	السلطة التنفيذية
28	رئيس الجمهورية
31	نواب الرئيس
32	الوزراء
33	السلطة التشريعية
33	مجلس الشورى الإسلامي
34	مجلس صيانة الدستور
35	السلطة القضائية
36	مؤسسات عابرة للسلطات
37	مجلس تشخيص مصلحة النظام
37	مجلس الأمن القومي
38	المؤسسات العسكرية
40	المجتمع المدني

41	القوى الدينية
42	القوى الاقتصادية
44	التجمعات السياسية
46	الصحافة
47	المرأة
49	<b>الفصل الثاني: العلاقات العربية الإيرانية</b>
51	إيديولوجيا الثورة الإيرانية وأهدافها
55	مراحل الثورة الإيرانية
60	مراحل العلاقات العربية الإيرانية
67	مصادر الصراع في العلاقات العربية الإيرانية
67	أمن الخليج
68	الرؤية الإيرانية لأمن الخليج
69	الرؤية الخليجية لأمن الخليج
71	دور الشيعة في الموقف الإيراني
72	احتلال الجزر الإماراتية الثلاث
73	الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي
76	موقف إيران من الحروب على المنطقة العربية
76	الحرب الأمريكية على العراق 2003
79	الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006
82	الحرب الإسرائيلية على غزة 2008
84	العلاقة بين إيران وسوريا
89	<b>الفصل الثالث: التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية</b>
91	الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية
91	الموقع والطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج
93	الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي
97	الأهمية الإستراتيجية للجزر العربية الإماراتية
99	أهداف السياسة الإيرانية في المنطقة العربية.

106	التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية
106	استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث
109	خلفية الصراع على الجزر الإماراتية الثلاث
114	الموقف العربي من احتلال الجزر الإماراتية الثلاث
116	التمدد الشيعي في المنطقة العربية
117	التمدد الشيعي في دول الخليج العربي
117	الشيعية في البحرين
120	الشيعية في السعودية
122	الشيعية في الكويت
123	الشيعية في عُمان وقطر والإمارات
124	الشيعية في العراق
126	الشيعية في اليمن
127	التمدد الشيعي في بعض الدول العربية
127	الشيعية في الأردن
129	الشيعية في سوريا
132	الشيعية في لبنان
135	الموقف العربي من التمدد الشيعي في المنطقة
136	استمرار إيران في محاولاتها تطوير قدراتها النووية
136	خلفية البرنامج النووي الإيراني
142	أهداف ودوافع امتلاك إيران السلاح النووي
147	الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني
147	موقف مجلس التعاون الخليجي
149	موقف الجامعة العربية
150	سيناريوهات الملف النووي الإيراني
151	إستراتيجيات طرفي الأزمة الولايات المتحدة وإيران.
155	اتجاهات القضية النووية الإيرانية
156	أدوات النفوذ الإيراني

156	الحركات الإسلامية
157	حزب الله
163	حركة الحوثيين
167	حماس
170	التشيع
173	القوة العسكرية الإيرانية
179	الفصل الرابع: التحولات في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة
181	محددات الرؤية الأمريكية اتجاه المنطقة
181	المصالح كمحدد للرؤية الأمريكية
186	خصائص النخبة الحاكمة.
187	مجالات الدور العربي في السياسة الأمريكية
198	مجالات الدور الإيراني في السياسة الأمريكية
208	مجالات الدور الإسرائيلي في السياسة الأمريكية
217	الخاتمة
231	المراجع
245	الملاحق
257	فهرس المحتويات

تصوير  
أحمد ياسين



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

نصوير

أحمد ياسين



الزمالك للنشر والتوزيع  
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية  
تلفاكس: +96265330508  
E-mail: alremalpub@live.com



الأكاديميون للنشر والتوزيع  
عمان - الأردن  
تلفاكس: +962 6 5330508  
E-mail: academpub@yahoo.com